العمران العربي

اتحاد الغرف العربية
Union of Arab Chambers

AL-OMRAN AL-ARABI
اقتصادية شهرية عربية متخصصة

العدد 265 - سبتمبر-ديسمبر (أيلول - كانون الأول) 2024
Issue No. 265 September-December 2024

اجتماع مجلس إدارة اتحاد الغرف العربية بدورته (135)
ينعقد في الدوحة – قطر
الرئاسة تنتقل من البحرين إلى تونس والتجديد بالإجماع
لأمين عام الاتحاد د. خالد حنفي

- الاقتصاد التشاركي في العالم العربي: الابتكار لتحقيق الاستدامة
- الوضع في البحر الأحمر وتأثيراته على التجارة والاقتصاد في المنطقة العربية
- الكساد التضخمي: إجراءات المواجهة واستراتيجيات المرونة والصمود في العالم العربي
- إعادة بناء الأمل.. استراتيجيات وتحديات إعادة الإعمار بعد الدمار

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها **بنك لبنان والمهجر للأعمال** ونفّذها بالتعاون مع إيكونومينا ومودیز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول **الاقتصاد اللبناني** بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجاتك أكنت أكاديميًا أم باحثًا أم متخصصًا.

قم بزيارة brite.blominvestbank.com لمعرفة المزيد.

بنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل

مجموعة بنك لبنان والمهجر

brite
indicators and trends

الصيرفة الخاصة | الأسواق المالية | الصيرفة الاستثمارية | إدارة الأصول | الأبحاث

اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ **16** كانون الأول (ديسمبر) **1951**، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروّج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وكان الإتحاد سبّاقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف **22** دولة عربية تمثّل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الاتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:

- مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.
- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما ييسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

تتمثل أهداف الاتحاد الرئيسية في الآتي:

- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرّف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الاتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدّم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية

الرئيس الفخري
عدنان القصّار

الرئيس
سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية

حسن الحويزي
رئيس مجلس
الغرف السعودية

النائب الثاني للرئيس
محمّد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان

خليل الحاج توفيق
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن

أحمد الزعابي
رئيس اتحاد غرف
التجارة والصناعة في
دولة الإمارات

سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين

كمال حمني
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة

يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي

سعود مأمون البرير
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني

باسل أحمد حموي
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية

محمود عبد علي
رئيس غرفة تجارة
الصومال

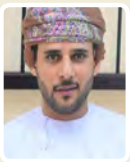

فيصل الرواس
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عُمان

عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية

عبده إدريس
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية

الشيخ خليفة آل ثاني
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر

محمد جاسم الصقر
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت

محمد الرعيض
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا

أحمد الوكيل
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية

الحسين عليوى
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات

الشيخ العافية ولد محمد خونا
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية

محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
الصناعية اليمنية

خالد محمد حنفي
الأمين العام

ما هي المخاطر التي تهدد الاقتصاد العالمي في 2025؟

ما إن بدأ الاقتصاد العالمي في تجاوز تداعيات جائحة كوفيد- 19 حتى ظهرت مجموعة جديدة تماماً من التحديات التي تنتظر عام 2025. فخلال عام 2024، تمكنت البنوك المركزية العالمية من البدء في خفض أسعار الفائدة، بعدما نجحت إلى حد كبير في كبح التضخم دون التسبب في ركود اقتصادي عالمي. وشهدت الأسهم مستويات قياسية في الولايات المتحدة وأوروبا، حيث أعلنت مجلة "فوربس" أن العام 2024 كان "مميزاً للأثرياء للغاية"، مع انضمام 141 ملياردير جديداً إلى قائمتها الخاصة بأغنى الأغنياء.

وكان عام 2024 عاما انتخابيا حافلا، إذ عاقب الناخبون الحكومات الحاكمة من الهند إلى جنوب أفريقيا، مروراً بأوروبا والولايات المتحدة، بسبب الواقع الاقتصادي الذي يعيشونه نتيجة أزمة قاسية في تكاليف المعيشة ناجمة عن الزيادات المتراكمة في الأسعار بعد الجائحة. وهنا يبرز الخوف من أن تزداد الأمور صعوبة عام 2025. ففي حال نفّذ الرئيس الأميركي دونالد ترامب وعوده وتهديداته بزيادة الرسوم الجمركية على الواردات الأميركية فسيتسبب ذلك دون أدنى شك في اندلاع حرب تجارية، مما سيؤدي إلى جرعة جديدة من التضخم أو تباطؤ اقتصادي عالمي أو كلاهما معاً. كما أن البطالة، التي تقترب حالياً من أدنى مستوياتها التاريخية، قد تبدأ في الارتفاع. من دون أن نتغافل واقع الصراعات في أوكرانيا والشرق الأوسط، والجمود السياسي في ألمانيا وفرنسا، إلى جانب التساؤلات بشأن الاقتصاد الصيني، التي تزيد المشهد غموضاً.

ووفقاً للبنك الدولي، فإن الدول الأكثر فقراً تعيش أسوأ أوضاعها الاقتصادية منذ عقدين، حيث فشلت في الاستفادة من التعافي الذي أعقب الجائحة. وآخر ما تحتاجه هذه الدول هو تحديات جديدة، مثل تدهور التجارة أو صعوبة شروط التمويل. وفي الاقتصادات الغنية، يتعين على الحكومات إيجاد حلول للتعامل مع قناعة العديد من الناخبين بأن قدرتهم الشرائية ومستوى معيشتهم وآفاق مستقبلهم في تراجع. إذ أنّ الفشل في معالجة هذه القضايا قد يؤدي إلى تصاعد نفوذ الأحزاب المتطرفة التي تسبب بالفعل برلمانات منقسمة ومعلقة.

وتلوح في الأفق أولويات إنفاق جديدة تضغط على الميزانيات الوطنية التي أرهقت بالفعل بعد جائحة كوفيد19-، وتشمل هذه الأولويات مكافحة تغير المناخ، وتعزيز القدرات العسكرية، ورعاية الفئات المسنّة. لكن لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال اقتصادات قوية قادرة على توليد الإيرادات اللازمة. فإذا قررت الحكومات الاستمرار في النهج الذي تتبعه منذ سنوات -أي زيادة الديون- فإنها عاجلاً أم آجلاً تواجه خطر الوقوع في أزمة مالية.

وتواجه الصين، ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ضغوطاً متزايدة لبدء تحول عميق مع تراجع زخم نموها في السنوات الأخيرة. ويقول الاقتصاديون إنه يتعين عليها تقليل الاعتماد المفرط على الصناعة وتوجيه المزيد من الأموال إلى جيوب المواطنين ذوي الدخل المنخفض.

أما أوروبا، التي تأخر اقتصادها أكثر مقارنة بالولايات المتحدة منذ الجائحة، فعليها معالجة الأسباب الجذرية لتلك الفجوة -من نقص الاستثمار إلى فجوات المهارات. لكن الخطوة الأولى ستكون حل الجمود السياسي في أكبر اقتصادين في منطقة اليورو، ألمانيا وفرنسا.

أما بالنسبة للعديد من الاقتصادات الأخرى، فإن احتمالية قوة الدولار الأميركي -إذا تسببت سياسات ترامب في تضخم وأبطأت وتيرة خفض أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفدرالي- تعتبر نبأً سيئاً. ذلك سيؤدي إلى سحب الاستثمارات منها وزيادة تكلفة ديونها المقومة بالدولار.

وأخيراً، هناك التأثير غير القابل للتنبؤ إلى حد كبير للصراعات في أوكرانيا والشرق الأوسط، وكلاهما قد يؤثر على تكلفة الطاقة التي تعد شريان حياة الاقتصاد العالمي.

في الوقت الحالي، يراهن صناع السياسات والأسواق المالية على قدرة الاقتصاد العالمي على تجاوز كل هذه التحديات، مع استكمال البنوك المركزية عودتها إلى مستويات أسعار الفائدة الطبيعية. لكن، وفق صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير حول آفاق الاقتصاد العالمي: "استعدوا لأوقات مليئة بعدم اليقين"؟!

سمير مجول

رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

الرئاسة تنتقل من البحرين إلى تونس والتجديد بالإجماع لأمين عام الاتحاد د. خالد حنفي

رئيس الاتحاد سمير ماجول يلتقي الرئيس التونسي وأمين عام الاتحاد يزور عواصم العالم لتعزيز التعاون الاقتصادي

الملتقى الصحي العربي الألماني السادس عشر "نحو تعزيز الشراكة العربية الألمانية في قطاع الرعاية الصحية"

الوضع في البحر الأحمر وتأثيراته على التجارة والاقتصاد في المنطقة العربية

فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

الرئاسة تنتقل من البحرين إلى تونس والتجديد بالإجماع لأمين عام الاتحاد د. خالد حنفي 9

نشاط الاتحاد

رئيس الاتحاد سمير ماجول يلتقي الرئيس التونسي وأمين عام الاتحاد يزور عواصم العالم لتعزيز التعاون الاقتصادي 16

غرف مشتركة

الملتقى الصحي العربي الألماني السادس عشر 26

اقتصاد تشاركي

الاقتصاد التشاركي في العالم العربي: الابتكار لتحقيق الاستدامة. 30

تجارة

الوضع في البحر الأحمر وتأثيراته على التجارة والاقتصاد في المنطقة العربية 46

تضخم

الكساد التضخمي: إجراءات المواجهة واستراتيجيات المرونة والصمود في العالم العربي 64

تنمية مستدامة

إعادة بناء الأمل.. استراتيجيات وتحديات إعادة الإعمار بعد الدمار 82

العدد 265 أيلول - كانون الأول (سبتمبر - ديسمبر) 2024
Issue No. 265 September - December 2024

إعادة بناء الأمل..
استراتيجيات وتحديات إعادة الإعمار بعد الدمار

الثورة الزراعية الرابعة:
الوجه الادخر للأمن الغذائي والنظم الزراعية

زراعة

الثورة الزراعية الرابعة:
الوجه الادخر للأمن الغذائي والنظم الزراعية 100

أخبار

121

JOINT CHAMBER

- 14TH ARAB-AUSTRIAN ECONOMIC FORUM & EXHIBITION VIENNA, AUSTRIA FOSSIL ENERGY, RENEWABLE ENERGY AND ENERGY EFFICIENCY 132

- ARAB –GREEK FORUM HELD IN GREECE WITH MORE THAN 350 ARAB GREEK PARTICIPATION 134

العمران العربي
تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut
P.O.Box: 11-2837
00961-1-826021/22
00961-1-826020
info@uac.org.lb
www.uac-org.org

SPENDING IS EARNING

FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding!
Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Mobile App.
Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.

1244

FIRST NATIONAL BANK S.A.L.

fnb.com.lb

split.

اجتماع مجلس إدارة اتحاد الغرف العربية بدورته (135) ينعقد في الدوحة – قطر

الرئاسة تنتقل من البحرين إلى تونس والتجديد بالإجماع لأمين عام اتحاد الغرف العربية د. خالد حنفي

انعقدت اجتماعات الدورة (135) لمجلس اتحاد الغرف العربية في مدينة الدوحة، دولة قطر، بتاريخ 29 أيلول (سبتمبر) 2024، برئاسة سعادة الأستاذ سمير ماجول، رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية، وشارك في الاجتماع رؤساء وأعضاء مجالس إدارة الغرف واتحادات الغرف العربية، والأعضاء المنتسبين والمراقبين.

وافتتح أعمال الدورة (135) لمجلس اتحاد الغرف العربية سعادة الشيخ محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني وزير التجارة والصناعة، بكلمة أكد فيها على أهمية تطوير وتعزيز التعاون بين قطاعات الأعمال في المنطقة العربية، وتنشيط دور القطاع الخاص العربي والارتقاء بأدائه، بما يعود بالفائدة على اقتصادات الدول العربية ويدفع بجهود التكامل الاقتصادي العربي الى الإمام. مشيراً إلى أن المنطقة العربية تتمتع بإمكانات هائلة وثروات كثيرة وموارد طبيعية متنوعة وإمكانات بشرية متقدمة، مما يؤهلها لتتبوأ مكانة مرموقة على خريطة الاقتصاد العالمي، لافتاً إلى أن الجهود الحثيثة من أجل الاستفادة من هذه الثروات وتوظيفها لتحقيق التنمية المستدامة ومحاربة الفقر والبطالة، ستؤتي ثمارها من خلال سياسات اقتصادية مرنة يلعب فيها القطاع الخاص دوراً رائداً.

وأضاف أن تحقيق ذلك يتطلب من القطاع الخاص العربي أن يضطلع بدوره المأمول في مسيرة التنمية، وذلك وفق سياسات اقتصادية أكثر مرونة وفعالية، ومن خلال بذل المزيد من التنسيق والتعاون، لافتا إلى أن رؤية 2024–2030 تهدف الى التركيز على القطاعات ذات الأولوية مثل صناعة المعادن ذات انبعاثات الكربون المنخفضة ودمج مصادر الطاقة المتجددة ضمن استراتيجية

التنمية الوطنية الثالثة للدولة، وإعطاء الأولوية ايضاً للقطاعات مثل الصناعة والخدمات اللوجستية وتكنولوجيا المعلومات والخدمات الرقمية ولتحقيق ذلك تم تخصيص استثمارات تصل إلى 100 مليار دولار أميركي.

وتحدث رئيس غرفة تجارة وصناعة قطر سعادة الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني، مرحباً بالإخوة رؤساء وأعضاء مجالس إدارات الغرف العربية وبالحضور في بلدهم الثاني قطر، وأشار إلى أن جدول الأعمال وملفات هذه الدورة تتضمن العديد من الموضوعات الإجرائية والاستراتيجية الهامة، إلا أن البنود الاستراتيجية على قدر كبير من الأهمية حيث ترتبط بمتغيرات وتحديات إقليمية ودولية غاية في الدقة، وتأثيرها علي الاقتصاد العربي كبير ويحتاج منا إلى الكثير من الحيطة والحذر وأيضا التعاون فيما بيننا لإنفاذ توصيات الدراسات التي بين أيدينا. ونقل موافقة حكومة دولة قطر على استضافة فرع لاتحاد الغرف العربية في مدينة الدوحة، ويجري التنسيق حاليا مع الأمانة العامة للاتحاد على انجاز فتح هذا الفرع.

وفي ختام كلمته أعرب سعادته بالنيابة عن القطاع الخاص العربي، عن الإدانة والاستنكار التام لكل ما يحدث في غزة والضفة الغربية ولبنان من مجازر وحشية من قبل الاحتلال الاسرائيلي في غياب تام للمجتمع الدولي الذي يقف مكتوف الأيدي وصامتاً أمام هذه الجرائم.

وألقى سعادة الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية سعادة السفير الدكتور علي بن ابراهيم المالكي، كلمة أشاد فيها أن القطاع الخاص العربي يحظى باهتمام الدول العربية لكونه ركيزة النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك لتطوير الأداء الاقتصادي في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، وكذلك لدوره في تشجيع العمل العربي المشترك، مشيراً إلى أن دور القطاع الخاص يمتد إلى تحقيق فائض اقتصادي من منطلق المنفعة المتبادلة وإعادة بناء رأس المال بمفهومه الواسع.

وأكد على أهمية استمرار التعاون المثمر بين جامعة الدول العربية واتحاد الغرف العربية لدعم التعاون الاقتصادي والاستثماري العربي المشترك، في ضوء مبادرات جديدة لتحفيز الاقتصادات العربية.

وتحدث سعادة الأستاذ سمير ناس، رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، الرئيس السابق لاتحاد الغرف العربية، مشيراً إلى أن مجلس الاتحاد وعلى مدار عامين من رئاسته له استطاع أن

يضطلع بدوره ومسؤولياته تجاه القطاع الخاص العربي وساهم في دفع عجلة التعاون التجاري والاستثماري العربي، وكان هذان العامان مليئين بالمهام المدافعة عن قضايا القطاع الخاص العربي المتصلة بالقيم في المنظمات الدولية ذات العلاقة ووقف شامخاً مدافعاً عن تقاليده ومبادئ دينه الحنيف متضامناً مع الأشقاء الفلسطينيين في قضيتهم العادلة. وأشار أنه مع انتهاء فترة رئاستي فإن الاتحاد هو الكيان القوي الممثل والمدافع عن مصالح القطاع الخاص العربي، ووجه الشكر الى المجلس وإلى الأمانة العامة للاتحاد لجهودهم المقدرة وعلى رأسها الأمين العام للاتحاد الدكتور خالد حنفي، متمنياً لسعادة الأخ سمير ماجول كل التوفيق والنجاح في قيادة مسيرة الاتحاد.

وتحدث رئيس الاتحاد رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية سعادة الأستاذ سمير ماجول، معرباً عن الاعتزاز بترؤسه لهذا الاجتماع للمرة الأولى بصفته رئيساً لاتحاد الغرف العربية، متمنياً أن يكون في مستوى ثقة أعضاء المجلس الأعزاء وعلى قدر التطلعات والآمال، وأنه وبمساعدة الزملاء أعضاء المجلس سيكمل المسيرة على أحسن وجه. وأعرب عن التقدير للجهود التي قام بها سعادة الأستاذ سمير عبد الله ناس خلال فترة رئاسته المميزة بالعطاء والإنجاز. ووجه الشكر الى الأمين العام للاتحاد د. خالد حنفي على الكفاءة العالية التي يعمل بها والتي ساهمت في إشعاع الاتحاد. وأضاف أنه سيعمل على أن تكون فترة رئاسته داعمة ومثمرة للغرف وللقطاع الخاص العربي. ووجه الشكر والتقدير الى غرفة تجارة وصناعة قطر ممثلة برئيسها سعادة الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني، وأعضاء مجلس الإدارة على حسن التنظيم وكرم الضيافة وحسن الوفادة.

وبدوره تحدث سعادة الأستاذ حسن بن معجب الحويزي، رئيس اتحاد الغرف السعودية، النائب الأول لرئيس اتحاد الغرف العربية، مثمناً الجهود التي يقوم بها اتحاد الغرف العربية في إطار دعم وتنمية الأعمال، مشيراً إلى تطلعاته لمزيد من التعاون وجلب الاستثمارات لتعزيز الحركة الاقتصادية وتطوير الغرف التجارية. كما تقدم بالشكر الجزيل للأخوة المنظمين على جهودهم، وعبّر عن شكره لرئيس الاتحاد السابق، الاستاذ سمير ناس، على ما قدمه خلال فترة رئاسته المميزة بالنشاط والإنجاز، وتمنى التوفيق والنجاح للرئيس الجديد للاتحاد الأستاذ سمير ماجول. وأشاد بتجديد الثقة في الأمين العام، مؤكداً على أهمية هذه الخطوة في مواصلة تحقيق النجاح.

الاطلاع على ما تم تنفيذه من قرارات وتوصيات الدورة (134)

اطلع المجلس على تقرير الأمانة العامة بشأن تنفيذ قرارات وتوصيات الدورة (134) لمجلس اتحاد الغرف العربية، وأخذ علما بما تم تنفيذه من قرارات وتوصيات، وأثنى المجلس على ما تقوم به الامانة العامة للاتحاد من انشطة وفعاليات تخدم القطاع الخاص ورواد الاعمال العرب، بما يصب في مصلحة الاقتصاد العربي. ونوه بما تضمنه إعلان البحرين من توصيات، ودعا إلى متابعة ما جاء فيه.

انتقال الرئاسة

انتقلت رئاسة المجلس من غرفة تجارة وصناعة البحرين ممثلة برئيسها سعادة الأستاذ سمير عبد الله ناس، إلى الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، ممثلة بسعادة الأستاذ سمير ماجول، وذلك حسب النظام الأساسي للاتحاد (التسلسل الأبجدي للدول العربية).

قرب انتهاء فترة ولاية الأمين العام للاتحاد والنظر في التجديد له لمدة أخرى

قرر مجلس الاتحاد التجديد بالإجماع للأمين العام للاتحاد الدكتور خالد حنفي في منصب الأمين العام لاتحاد الغرف العربية لفترة جديدة تنتهي في شهر تشرين الثاني (نوفمبر)2029.

وقد أعرب مجلس الاتحاد عن كامل التقدير والاعتزاز بالعمل الجاد الذي يقوم به الأمين العام والنقلة النوعية التي قام ويقوم بها لتعزيز دور الغرف والقطاع الخاص على الصعيد العربي والدولي، متمنين له مزيدا من النجاح والتوفيق

انتخاب اعضاء اللجنة التنفيذية

تم انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية لفترة سنتين، وذلك على الشكل التالي:

- سمير ماجول، رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية،
رئيس اتحاد الغرف العربية.
- رئيس اتحاد الغرف السعودية، نائباً أولاً للرئيس.
- رئيس اتحاد الغرف اللبنانية، نائباً ثانياً للرئيس.
- رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، أميناً للمال.
- رئيس غرفة تجارة الأردن، عضواً.
- رئيس غرفة تجارة وصناعة عُمان، عضواً.
- رئيس جامعة الغرف المغربية، عضواً.

تقرير عن أنشطة وفعاليات الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية

اطلع المجلس على التقرير عن أنشطة وفعاليات الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية خلال الفترة أيلول (سبتمبر) –2023 أيلول (سبتمبر) 2024، وبرنامج العمل الأولي الذي تم إعداده لعام 2025، ووجه الشكر والتقدير إلى الأمين العام للاتحاد الدكتور خالد حنفي والجهاز التنفيذي على حسن الأداء والجهود المبذولة والمقدرة، في تنفيذ هذه الأنشطة على مستوى عالٍ من الاتقان، والتي تضمنّت خططاً مستحدثة، ومنها اطلاق مبادرة "لتعارفوا"، والمؤتمر العالمي لريادة الأعمال والابتكار والاستثمار، وموضوع العيش باستقلالية لذوي الهمم والأسر المنتجة، والمسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص للتنمية المستدامة، إضافة الى تنظيم منتديات وندوات ودورات تدريبية متخصصة، ومؤتمرات، ودراسات وبحوث اقتصادية، تتناول فيها مواضيع الساعة على المستويين العربي والعالمي.

وقرر المجلس الموافقة على طلب الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، باستضافة الدورة 21 لمؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب، "القمة الاقتصادية الثانية للقطاع الخاص"، في مدينة القاهرة خلال العام 2025. كما رحب برغبة غرفة تجارة وصناعة موريتانيا وأرباب أصحاب العمل الموريتاني، على استضافة الدورة 22 لمؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب، في مدينة نواكشوط خلال عام 2026.

وستقوم الأمانة العامة للاتحاد بالتنسيق مع الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية لتحديد الموعد والاتفاق على كافة الأمور التنظيمية للمؤتمر.

شؤون الغرف التجارية العربية الأجنبية المشتركة

البند الأول: الغرفة التجارية العربية الإيطالية المشتركة

أخذ المجلس علماً بالاتفاق الذي حصل بين الغرفة الإيطالية القديمة والغرفة التجارية العربية الإيطالية المشتركة، الذي تم خلاله على دمج الغرفتين (القديمة والجديدة)، على أن يتولى رئيس الغرفة القديمة منصب نائب الرئيس من الجانب الإيطالي مع نائب الرئيس الحالي السيد رامبينو، وأن يتم ضم عدد قليل من أعضاء مجلس إدارة الغرفة القديمة الى مجلس إدارة والغرفة التجارية العربية الإيطالية المشتركة JIACC وحل الغرفة القديمة وتحويل أموالها الى الغرفة التجارية العربية الإيطالية المشتركة JIACC، وعليه تكون الغرفة التجارية العربية الإيطالية المشتركة JIACC هي الغرفة الايطالية الوحيدة المعترف بها من الإتحاد وجامعة الدول العربية.

ورحب المجلس بالاتفاق، وتمنى ان يشكل هذا الاتفاق دفعة كبيرة للنهوض بأعمال الغرفة وخدماتها. كما أوصى باستمرار الغرف العربية واتحاداتها بمساندة هذه الغرفة للقيام بمهامها من أجل تحقيق رسالتها وأهدافها، والعمل على فتح باب الترشيح لمنصب الأمين العام. وشكر المجلس السيد بيترو رامبينو، نائب رئيس الغرفة التجارية العربية الايطالية المشتركة، على دعمه المتواصل عمليا وماديا للغرفة.

البند الثاني: إعادة ترشيح الأمين العام للغرفة التجارية العربية النمساوية

قرر المجلس، اعادة ترشيح الأمين العام للغرفة التجارية العربية –

النمساوية، الأستاذ مضر الخوجة، لفترة جديدة، مدتها 4 سنوات، تنتهي في شهر حزيران (يونيو) 2028.

البند الثالث: تسمية المرشح لمنصب الأمين العام للغرفة التجارية العربية الفرنسية

اطلع المجلس على نتائج المقابلة الشخصية التي قام بها رئيس الاتحاد سعادة الأستاذ سمير عبد الله ناس، ونائب الرئيس الأول سعادة الأستاذ سمير ماجول، وسعادة الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني رئيس غرفة تجارة وصناعة قطر، وسعادة الأستاذ أحمد الوكيل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية، والأمين العام للاتحاد سعادة الدكتور خالد حنفي، مع المرشحين لمنصب الأمين العام للغرفة التجارية العربية – الفرنسية، وهم كل من الأستاذ خلف بن هوصان العتيبي (اتحاد الغرف التجارية السعودية)، والمهندس مراد المؤدب (الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية)، وقرر المجلس إعادة فتح باب الترشيح للمنصب، امام جميع الكفاءات العربية، لضمان اختيار الانسب، للعمل على تطوير اداء الغرفة وتحقيق اهدافها. وذلك من خلال تفويض الأمانة العامة لاتحاد الغرف العربية بانتهاج آلية احترافية لاستقطاب الكفاءات، مع تحديد مواصفات الوظيفة وذلك وفق المعايير المعتمدة من اتحاد الغرف العربية، على أن تقوم الأمانة العامة للاتحاد بدراسة الترشيحات، وعرض القائمة النهائية على اللجنة التنفيذية لمقابلة المرشحين، على أن يكون المرشحين الأستاذ خلف بن هوصان العتيبي، والمهندس مراد المؤدب، ضمن لائحة المرشحين. ورفع توصية اللجنة التنفيذية الى مجلس إدارة الاتحاد، من خلال اجتماع افتراضي يعقد خصيصا لهذه الغاية، لاتخاذ القرار النهائي، على أن يكون ذلك في أواخر شهر نوفمبر 2024. والطلب من الأمين العام للاتحاد اتخاذ الاجراءات اللازمة.

البند الرابع: أوضاع الغرفة العربية السويسرية للتجارة والصناعة

أخذ المجلس علماً بوضع الغرفة التجارية الصناعية العربية السويسرية للتجارة والصناعة، والأزمة المالية الحادة التي تمر بها والتي تتمثل في العجز المالي الكبير المتراكم منذ عدة سنوات، وتجميد حسابها البنكي، وعدم قدرتها على تسديد رواتب الموظفين والالتزامات المالية الأخرى المستحقة. كما تواجه إجراءات قانونية من الموظفين بسبب عدم تسديد الرواتب، والحاجة الملحة الى دعم الغرفة بموارد مالية عاجلة لتسديد الفواتير المتأخرة والمستحقات من الضرائب المتوجبة، والمبلغ المطلوب حوالي 200.000 فرانك سويسري. وفي حال عدم حصول الغرفة على الدعم المالي بنهاية شهر تشرين الأول (أكتوبر) 2024، فإن القضايا ستتراكم على الغرفة بسبب الفواتير المتأخرة وسيتوقف عمل الغرفة.

وبنتيجة المداولات وافق المجلس بما يلي:

نوه المجلس بأهمية الغرفة التجارية العربية السويسرية، وعلاقاتها المتميزة مع المنظمات الدولية في جنيف، وأكد على ضرورة دعم الغرف العربية واتحاداتها بشكل سريع واستثنائي للغرفة ومدّها بالمبلغ المطلوب، وأن توزع مساهمة الغرف في سداد المبلغ أعلاه، حسب النسب المعتمدة في توزيع اشتراكات الغرف العربية في موازنة الاتحاد. على ان يتم تحويل هذه المبالغ في أقرب وقت ممكن الى حساب اتحاد الغرف العربية، ليقوم بدوره بتحويلها الى حساب الغرفة العربية السويسرية وذلك قبل نهاية شهر تشرين الأول (أكتوبر) 2024.

البند الخامس: وضع الغرفة التجارية الصناعية العربية البرتغالية

أخذ المجلس علما بوضع الغرفة التجارية الصناعية العربية البرتغالية، وواقع العمل فيها والعلاقة غير التوافقية بين رئيس الغرفة والأمينة العامة، وصعوبة التنسيق والتعاون بين مجلس الإدارة للغرفة والأمانة العامة للغرفة، وعدم تنظيم أي فعالية وأنشطة منذ عام 2022.

ووافق على استعداد المجلس تعيين أمين عام جديد شرط أن لا يترتب على الغرفة أي تداعيات مالية أو إجرائية، وأن يقوم رئيس الغرفة بإرسال رسالة إلى الاتحاد بهذا المعنى متضمنا الرأي القانوني الخاص بتغيير الأمين العام الحالي.

مكان وموعد الدورة (136) لمجلس الاتحاد

وافق مجلس الاتحاد على طلب الاتحاد العام للغرف التجارية المصرية باستضافة الدورة (136)، خلال عام 2025، وذلك بالتزامن مع عقد الدورة (21) لمؤتمر أصحاب الأعمال والمستثمرين العرب، في مدينة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

بنود استراتيجية

ناقش المجلس البنود الاستراتيجية المدرجة على جدول أعمال الدوره 135، وهي:

(1) الكساد التضخمي: تأثيرات الكساد الاقتصادي عالمياً وعربياً.

(2) الوضع في البحر الأحمر وتأثيراته على التجارة والاقتصاد في المنطقة العربية.

(3) الاقتصاد التشاركي في العالم العربي "الابتكار لتحقيق الاستفادة".

(4) الثورة الزراعية الرابعة: الوجه الآخر للأمن الغذائي والنظم الزراعية.

(5) إعادة بناء الأمل: استراتيجيات وتحديات إعادة الإعمار بعد الدمار.

وأشاد المجلس بالدور البحثي والفكري الذي يقوم به الاتحاد في مجال الدراسات النوعية ذات الصلة بالاقتصاد على الصعيدين العربي والعالمي، خاصة تلك التي تستهدف القطاع الخاص العربي وأصحاب الأعمال والمستثمرين مما جعله بالفعل بيت خبرة للاقتصاد العربي. ودعا الاتحاد إلى توسيع نطاق نشر هذه الدراسات لتعود بالفائدة على قطاع الأعمال وعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأهمية إنشاء الاتحاد لمنصة الكترونية لرفع الوعي وإحاطة المنتسبين بالتطورات التي تحصل، مما يجعل هذه المنصة مساحة حوار وتبادل للأفكار والمعلومات وتؤمن استفادة كبيرة لأصحاب الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بنود الفعاليات

البند الأول: الاجتماع الثالث عشر لمجلس الاعمال العربي الروسي، ومعرض أرابيا اكسبو

رحب المجلس بطلب الاتحاد العام للغرف المصرية استضافة، الدورة الثالثة عشرة لمجلس الأعمال العربي الروسي ومعرض أرابيا إكسبو. وسيتم التنسيق مع الأمانة العامة للاتحاد لتحديد الموعد النهائي والترتيبات اللوجستية اللازمة لتنظيم هذا الحدث الهام، ودعا الغرف واتحاداتها للمشاركة بشكل واسع به.

البند الثاني: مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة، بيروت 2024/10/29

أخذ المجلس علماً بالمؤتمر الثالث "للمسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص ودورها في التنمية المستدامة"، الذي ينظمه اتحاد الغرف العربية بالتعاون مع منظمة HOPE MCF، وكان مقرراً عقده بتاريخ 2024/10/29، في مقر اتحاد الغرف العربية في مدينة بيروت، الجمهورية اللبنانية. ونظراً للتطورات الأخيرة في لبنان، تم تعديل موعد ومكان الاجتماع. حيث من المقرر أن تستضيف المنامة عاصمة مملكة البحرين فعاليات المؤتمر في منتصف كانون الثاني 2025.

البند الثالث: منتدى التجارة والتراث – المبادرة العربية الدولية للثقافة والتجارة والسياحة "لتعارفوا"

أخذ المجلس علماً بتنظيم منتدى التجارة والتراث – المبادرة العربية الدولية للثقافة والتجارة والسياحة "لتعارفوا"، خلال عام 2025، وذلك بتنظيم من اتحاد الغرف العربية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو)، في منطقة ماتيرا – ربطانه – جنوب ايطاليا، ودعا الى مشاركة واسعة فيه.

البند الرابع: منتدى ومعرض الأمن الغذائي "الشراكة العربية الأوروبية في الأمن الغذائي"، القاهرة: 2-4 شباط (فبراير) 2025

أخذ المجلس علماً بتنظيم منتدى ومعرض الأمن الغذائي "الشراكة العربية الأوروبية في الأمن الغذائي"، في مدينة القاهرة، خلال الفترة 2 لغاية 4 شباط (فبراير) 2025، وذلك بتنظيم من اتحاد الغرف العربية بالتعاون مع جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، واتحاد المصارف العربية وشركة Green Hub، وشركة ميازون للمعارض، ودعا إلى مشاركة واسعة فيه.

البند الخامس: المنتدى الأول المشترك بين منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الايسيسكو) والقطاع الخاص بشأن موضوع التنمية المستدامة

أخذ المجلس علماً بتنظيم المنتدى الأول المشترك بين منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الايسيسكو) والقطاع الخاص ممثلاً باتحاد الغرف العربية، بشأن موضوع التنمية المستدامة، خلال عام 2025، وذلك بالشراكة مع الغرف التجارية الوطنية والإقليمية.

البند السادس: اجتماع الغرفة التجارية العربية التركية في مدينة ازمير

أخذ المجلس علماً بتنظيم الاجتماع السادس للغرفة التجارية العربية التركية خلال عام 2025، في مدينة إزمير التركية. وذلك بتنظيم من اتحاد الغرف العربية واتحاد الغرف والتبادل السلعي التركي TOBB. وستقوم الأمانة العامة بالتنسيق مع اتحاد الغرف التركية لتنظيم هذا الحدث.

البند السابع: المنتدى العالمي لرواد الأعمال والاستثمار ""WEIF 2025، والدورة الثالثة لمبادرة "العيش باستقلالية" للأشخاص ذوي الإعاقة الدوحة– دولة قطر 2025

أخذ المجلس علماً بتنظيم النسخة السادسة من المنتدى الدولي لرواد الأعمال والاستثمار 2025، والدورة الثالثة لمبادرة "العيش باستقلالية" للأشخاص ذوي الإعاقة، في مدينة الدوحة – دولة قطر، خلال شهر نوفمبر 2025، وذلك بتنظيم من اتحاد الغرف العربية بالشراكة مع جامعة الدول العربية ومكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا – البحرين التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ودعا إلى مشاركة واسعة فيه.

البند الثامن: المنتدى الاقتصادي العربي الأميركي (واشنطن) 2025

أخذ المجلس علماً بتنظيم المنتدى الاقتصادي العربي الأميركي، في واشنطن، خلال عام 2025، وذلك بتنظيم من اتحاد الغرف العربية وغرفة التجارة العربية الأمريكية الوطنية (NUSACC).

سلسلة نشاطات ولقاءات بارزة للاتحاد الغرف العربية

رئيس الاتحاد سمير ماجول يلتقي الرئيس التونسي وأمين عام الاتحاد يزور عواصم العالم لتعزيز التعاون الاقتصادي

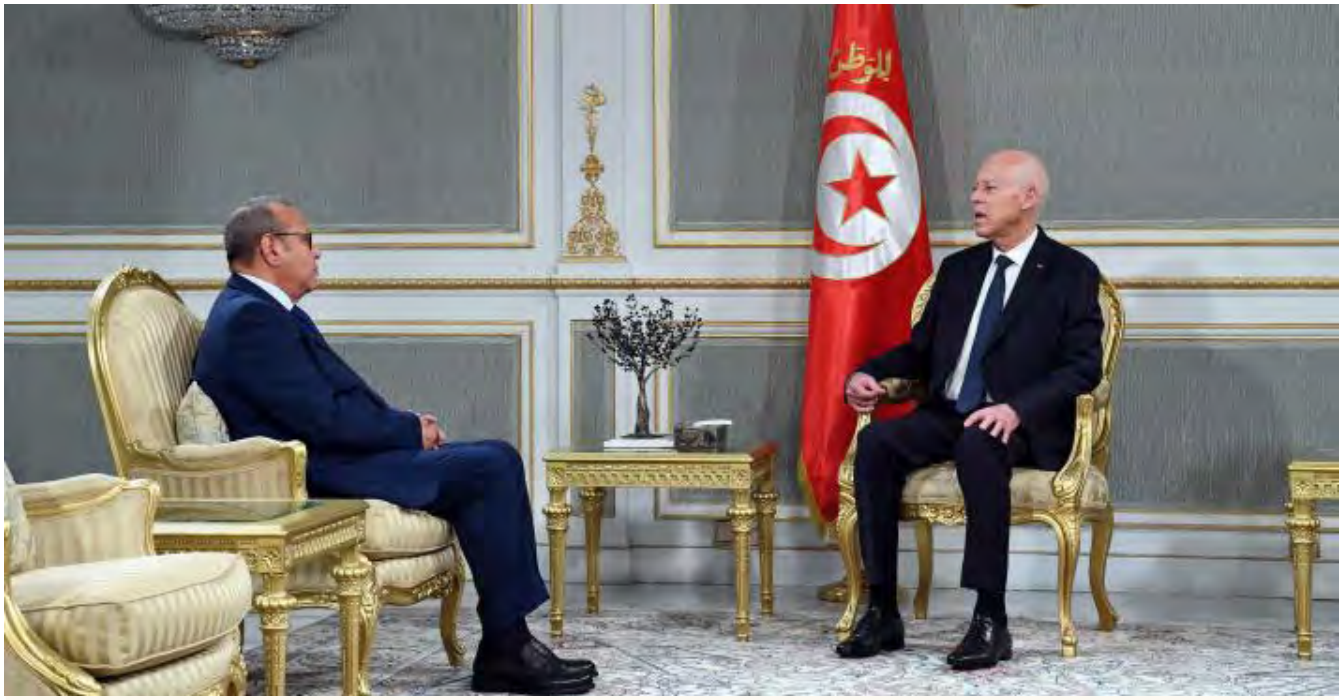

دعا رئيس الجمهورية التونسي قيس سعيّد لدى استقباله، بقصر قرطاج، رئيس اتحاد الغرف الغرف العربية ورئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، سمير ماجول، إلى الانخراط الكامل في معركة التحرير الوطني بالتخفيض في الأسعار.

وأكّد رئيس الجمهورية أن معاضدة جهود الدولة بل والمساهمة في بناء تاريخ جديد لتونس محمولان على الجميع كلّ من موقعه.

وذكّر رئيس الجمهورية بما ورد في نصّ الدستور بأن الدولة التونسية تضمن التعايش بين القطاعين العام والخاص، فكما تسعى إلى تأمين المرافق العمومية تسعى كذلك إلى تأمين الشروط الضرورية التي تكفل للقطاع الخاص بأن يعمل في ظلّ مناخ آمن فلا يكونون موضوع ابتزاز أو توظيف ويلقون حقوقهم كاملة كما يلقى العمّال بدورهم حقوقهم غير منقوصة. فالتعايش بين القطاعين العام والخاص لا يُمكن أن يتحقّق إلا على أساس العدل والإنصاف.

المؤتمر العلمي الثامن عشر

اكد امين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي خلال مشاركته في أعمال المؤتمر العلمي الثامن عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، تحت عنوان "مستقبل الاقتصادات العربية: المربكات المفروضة و الاصلاحات المنشودة"، والذي عقد في مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد – جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية، الرباط – المملكة المغربية، خلال

الفترة 28 – 29 نوفمبر (تشرين الثاني)، 2024، بمشاركة شخصيات اقتصادية ورسمية بارزة وفي مقدمهم المدير التنفيذي لمركز السياسات من أجل الجنوب الجديد كريم العيناوي، الوزير المغربي المنتدب المكلف بالميزانية فوزي لقجع، رئيس مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية محمود محي الدين مدير عام المعهد العربي للتخطيط عبد الله فهد الشامي، الأمين العام للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، والمنسق العام للمؤتمر الدكتور أشرف العربي، الدكتورة جيهان صالح مستشارة رئيس مجلس الوزراء المصري، الدكتورة سارة الجزار المستشارة الاقتصادية في اتحاد الغرف العربية، الدكتور جود عبد الخالق وزير التموين والتجارة الداخلية الأسبق في جمهورية مصر العربية، الدكتورة نجلاء الاهواني وزير التعاون الدولي الأسبق في جمهورية مصر العربية، أن التنويع الاقتصادي أصبح هدفًا استراتيجيًا ملحًا للدول العربية، نظرًا للتحديات المتزايدة التي تواجه اقتصاداتها المعتمدة بشكل كبير على قطاعات محدودة، وعلى رأسها النفط والموارد الطبيعية.

ولفت إلى أن التغيرات في الأسواق العالمية وتقلبات أسعار الطاقة، إلى جانب تسارع التطورات التكنولوجية، تفرض على دول المنطقة إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية وتبني استراتيجيات طويلة الأمد تهدف إلى بناء اقتصادات متنوعة ومستدامة، قادرة على الصمود أمام الأزمات وتلبية تطلعات الأجيال الحالية والمستقبلية. وشدد على أن تحقيق التنويع الاقتصادي يتطلب منظومة متكاملة من السياسات تتناول التنمية البشرية، والتكامل المالي، والتحول الطاقي بشكل مترابط، حيث لا يمكن تحقيق نتائج مستدامة في مجال دون تكامل مع الآخر.

ونوه الأمين العام إلى أن التنمية البشرية تعتبر من أهم مقومات التنويع الاقتصادي، حيث يمثل رأس المال البشري العنصر الحاسم في دعم الابتكار ورفع الإنتاجية وتطوير القطاعات الاقتصادية الجديدة. ولتحقيق ذلك، يتعين على الدول الاستثمار في التعليم النوعي والتدريب المهني الذي يواكب احتياجات السوق ويؤهل القوى العاملة للتعامل مع تطورات الاقتصاد العالمي. فالكوادر

المدربة تمتلك القدرة على قيادة المشاريع الجديدة في مجالات متعددة، مثل التكنولوجيا والبحث العلمي وريادة الأعمال، مما يعزز دور الموارد البشرية كأحد المحركات الأساسية للتنويع الاقتصادي.

وأوضح أن القطاع المالي يمثل وسيلة حيوية لدفع عجلة التنويع الاقتصادي من خلال توفير التمويل اللازم للمشاريع التنموية والابتكارية. ومن هذا المنطلق فإن تطوير الأسواق المالية وتوفير بيئة استثمارية مستقرة يسهمان في تعزيز قدرة القطاع الخاص على النمو والاستثمار في القطاعات غير التقليدية. كما أن التكامل المالي، من خلال التعاون بين البنوك، أسواق المال، وصناديق التمويل، يعزز من استقرار النظام الاقتصادي ويخلق فرص تمويلية أوسع للشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تلعب دورًا هامًا في تنمية الاقتصادات المحلية وتوسيع قاعدة التنويع.

ورأى أن التحول في مجال الطاقة يشكل محورًا استراتيجيًا في تحقيق التنويع الاقتصادي واستدامته، حيث تسعى الدول العربية إلى تقليل اعتمادها على مصادر الطاقة التقليدية وتوجيه استثماراتها نحو الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. ويعتبر هذا التحول فرصة واعدة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتخفيض البصمة الكربونية في المنطقة، مما يعزز من قدرة الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات المهتمة بالاستدامة البيئية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للتحول الطاقي أن يسهم في خفض التكاليف التشغيلية وتوفير فرص عمل جديدة في قطاعات الطاقة النظيفة.

ولفت إلى أهمية التكامل بين التنمية البشرية، والتكامل المالي، والتحول الطاقي كعناصر مترابطة تدعم بعضها البعض لتحقيق رؤية شاملة للتنويع الاقتصادي. فاستثمار الدول في رأس المال البشري يخلق قوى عاملة مؤهلة تقود عمليات الابتكار وتطوير المشاريع في مجال الطاقة المتجددة، والتي تحتاج بدورها إلى أسواق مالية مرنة ومستقرة توفر التمويل اللازم للمشاريع الكبيرة والصغيرة على حد سواء. في هذا السياق، تسعى هذه الجلسة إلى مناقشة الأبعاد المختلفة للتنويع الاقتصادي من خلال دراسات ونماذج واقعية، وتقديم توصيات حول السياسات والتدابير العملية التي يمكن للدول العربية تبنيها لتعزيز مسيرتها نحو اقتصاد أكثر تنوعًا ومرونة.

حيث تشير النتائج إلى أن التنمية المالية تدعم التنويع الاقتصادي ولكن بشكل غير خطي، حيث تبدأ الفوائد الكبيرة في الظهور بعد تجاوز مستويات معينة من النضج المالي. كما يُعزز الإنفاق الحكومي التأثير الإيجابي للتنمية المالية. وخلصت الدراسة إلى أن الإصلاحات المالية يجب أن تكون مستدامة وموجهة، خصوصاً في الدول ذات الأنظمة المالية الأقل تطوراً، لتعزيز التنويع على المدى الطويل.

ودعا إلى وجوب تقليل الاعتماد على النفط وبناء اقتصادات أكثر مرونة من خلال استراتيجيات تتضمن تحسين البنية التحتية المالية، وتشجيع الابتكار، وتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية، مما يدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات غير النفطية.

ونوه إلى وجوب تحسين الوصول إلى الطاقة النظيفة، وتحفيز الأسر على الانتقال من الوقود التقليدي إلى الطاقة النظيفة، فضلا عن تعزيز الخدمات الصحية المتكاملة، وتعزيز الاستعداد لمواجهة الكوارث، إلى جانب التعاون الإقليمي وطلب الدعم الدولي.

وأكد أن الإصلاح التعليمي ضرورة تبني طرق تعليمية حديثة تعزز التفكير النقدي وتواكب احتياجات الاقتصاد المتنوع. كما أن تعزيز الحوكمة يساهم في تحسين مؤشرات الحوكمة والحد من الفساد، حيث ثبت أن الحوكمة الجيدة تزيد من فرص نجاح التنويع. في حين أن اعتماد سياسات تشجع على تنمية القطاعات غير النفطية مثل التكنولوجيا والسياحة والصناعات التحويلية، يؤدي إلى ضمان استدامة النمو الاقتصادي.

وجرى على هامش أعمال المؤتمر العلمي الثامن عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، توقيع اتفاقية تعاون بين اتحاد الغرف العربية ممثلا بأمين عام الاتحاد الدكتور خالد حنفي، وبين منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو)، وذلك لتعزيز التعاون بين الجانبين من اجل رفع مستوى التنمية في العالم العربي والإسلامي.

الأسبوع العربي للتنمية المستدامة

شارك امين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، في فعاليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة في نسخته الخامسة الذي عقد تحت رعاية رئيس جمهورية مصر العربية عبد الفتاح السيسي خلال الفترة 24-27 تشرين الثاني (نوفمبر) 2024، بتنظيم من جامعة الدول العربية وبالشراكة مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بجمهورية مصر العربية، وبمشاركة رفيعة المستوى من جانب عدد من الشركاء الدوليين وعلى رأسهم الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

وتحدث الأمين العام في افتتاح أعمال الأسبوع العربي للتنمية المستدامة، فأشار إلى أهمية رسم خارطة طريق للتحول الأخضر في المنطقة العربية حيث يمثل هذا التحول فرصة محورية لإعادة تشكيل اقتصاداتنا على أسس أكثر استدامة، وتقوية دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي والابتكار.

واعتبر أن التحول الأخضر الذي نسعى إليه ليس خيارًا إضافيًا، بل هو ضرورة حتمية لإعادة تشكيل اقتصاداتنا على أسس أكثر استدامة وقدرة على مواجهة الأزمات. ففي عالم يتغير بسرعة غير مسبوقة، يمثل هذا التحول فرصة ذهبية لتحقيق نمو اقتصادي مبتكر ومستدام، واستغلال الإمكانات المتنوعة في قطاعات مثل الطاقة المتجددة، الاقتصاد الدائري، والتكنولوجيا الخضراء. وأكد أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب عملًا جماعيًا وتعاونًا بين الحكومات، القطاع الخاص، والمؤسسات الدولية. حيث تمتلك المنطقة العربية، رغم التحديات التي تعيشها إمكانيات هائلة تجعلها قادرة على قيادة هذا التحول. إذ أن طاقات الشباب، والموارد الطبيعية الغنية، والموقع الجغرافي الاستراتيجي كلها تمثل ركائز أساسية يمكن البناء عليها لتحقيق هذه الرؤية في المنطقة العربية.

ونوه الدكتور خالد حنفي إلى أنه على الرغم من الإمكانات الهائلة التي تتمتع بها منطقتنا، إلا أن مساهمة القطاع الخاص لا تزال دون الطموح. ويعود ذلك إلى أن المنطقة العربية بحاجة إلى خلق أكثر من 60 مليون وظيفة جديدة بحلول عام 2030 لتلبية احتياجات السكان المتزايدة، في حين أن معدلات النمو الحالية لا تتجاوز 2-3% في بعض الدول. في حين يشكل الشباب أقل من 35 عامًا حوالي 60% من سكان المنطقة، ما يجعل من البطالة بين الشباب تحديًا كبيرًا.

وكشف الأمين العام إلى أن التجارة البينية العربية تمثل نسبة تقل عن 13% من إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية، وهي نسبة متواضعة مقارنة بالمجموعات الاقتصادية الأخرى. في حين تعاني المنطقة من معدلات استهلاك مياه تتجاوز ثلاثة أضعاف المعدل العالمي، ما يضع ضغوطًا هائلة على الموارد المائية. كما تُفقد حوالي 30% من الأغذية المنتجة في العالم العربي بسبب سوء الإدارة في سلسلة التوريد، مما يزيد من انبعاثات الكربون ويهدر الموارد. أضف إلى ذلك يبلغ معدل مشاركة المرأة في سوق العمل في الدول العربية حوالي 18% فقط، وهو من أدنى المعدلات عالميًا.

وأوضح امين عام الاتحاد الدكتور خالد حنفي أن قيمة سوق الطاقة المتجددة في المنطقة العربية تقدر بحوالي 30 مليار دولار سنويًا بحلول عام 2030، مما يوفر فرصًا استثمارية ضخمة للقطاع الخاص الذي يمكنه الاستفادة من الاقتصاد الدائري الذي يهدف إلى إعادة تدوير النفايات وتقليل الفاقد، مما يعزز الربحية ويحمي البيئة. وعلى هذا الصعيد فإن تقنيات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء يمكن أن تساهم في تحسين كفاءة استخدام الموارد، مثل المياه والطاقة، وزيادة الإنتاجية في الزراعة والصناعة. كما يمكن للقطاع الخاص أن يقود مبادرات الابتكار في مجالات مثل تخزين الطاقة، تقنيات تحلية المياه، وأنظمة النقل المستدامة.

ونوه الدكتور خالد حنفي إلى أنه وفقًا لمبادرة "معًا"، هناك حاجة إلى تعبئة 660 مليار دولار سنويًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في العالم العربي. وهذه المبادرة تمثل فرصة لتعزيز الشراكات مع المؤسسات الدولية والمالية لتوجيه استثمارات مستدامة نحو المشاريع الخضراء. وعلى هذا الصعيد يمكن أن يلعب البنك الدولي وصندوق النقد العربي دورًا محوريًا في توفير الضمانات التمويلية وتقديم المشورة الفنية للمشاريع.

ودعا الدكتور خالد حنفي إلى ضرورة وضع أطر تنظيمية

تسهل الاستثمار في القطاعات الخضراء، مع تقليل البيروقراطية وتسريع إجراءات الترخيص. وكذلك تعزيز قوانين الحوكمة البيئية والاجتماعية لتشجيع الشركات على الالتزام بمعايير الاستدامة. إلى جانب تقديم حزم تمويل ميسرة للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجالات التكنولوجيا الخضراء. وإنشاء مراكز إقليمية لدعم رواد الأعمال وتوفير التدريب والاستشارات اللازمة. وتطوير شبكات لوجستية إقليمية لزيادة كفاءة التجارة وتعزيز التعاون في مجالات الطاقة والمياه. وإنشاء صناديق إقليمية لدعم المشروعات الكبرى ذات التأثير البيئي والاقتصادي. فضلا عن إطلاق حملات توعية تهدف إلى تغيير سلوكيات المستهلكين نحو استخدام المنتجات والخدمات المستدامة.

وأوصى الأمين العام بوجوب إنشاء منصات تجمع بين المستثمرين والمشاريع ذات العوائد البيئية والاقتصادية. والاستثمار في شبكات الطاقة المتجددة والبنية الرقمية لدعم الاقتصاد الأخضر. وإعداد مناهج تعليمية تدمج مفاهيم الاستدامة، مع توفير برامج تدريبية متخصصة.

وختم بالقول إن القطاع الخاص يمتلك الأدوات والإمكانيات ليكون شريكًا رئيسيًا في تحقيق التحول الأخضر. من خلال التعاون والشراكة، يمكننا بناء مستقبل أكثر ازدهارًا واستدامة، يعكس طموحات شعوبنا ويواجه تحديات العصر بثقة وإبداع.

المنتدى العربي للسياحة الميسرة

شارك اتحاد الغرف العربية في فعاليات المنتدى العربي للسياحة الميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة، الذي عقد في تونس عاصمة الجمهورية التونسية خلال الفترة 20-21 نوفمبر 2024. وذلك بمشاركة وحضور معالي وزير الشؤون الاجتماعية بالجمهورية التونسية السيد عصام الأحمر، ومعالي وزير السياحة بالجمهورية التونسية السيد سفيان تقية، وسعادة الوزير المفوض طارق النابلسي، مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية في جامعة الدول العربية، اضافة إلى حشد من الوزراء والمسؤولين الحكوميين في البلدان العربية.

وكان لاتحاد الغرف العربية مداخلة في جلسة العمل الثالثة التي عقدت بعنوان: "دور القطاع الخاص لدعم السياحة الميسرة"، ألقاها مدير عام الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية مراد المؤدب، وذلك نيابة عن رئيس اتحاد الغرف العربية رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية السيد سمير ماجول.

ونوه المؤدب في مداخلته إلى أنه عندما نتحدث عن هذا النوع من السياحة فإننا لا نتحدث فقط عن مسؤولية اجتماعية، بل عن استثمار استراتيجي يساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. مؤكدا أن القطاع الخاص العربي لديه إمكانيات هائلة لدعم وتعزيز السياحة الشاملة. معتبرا أن السياحة المستدامة تعتمد على بنية تحتية ميسرة تلبي احتياجات جميع السياح، بما في ذلك كبار السن وذوي الإعاقة. ولاجل ذلك يجب أن تتوجه استثماراتنا نحو تطوير الفنادق والمنتجعات والمرافق السياحية لتصبح أكثر شمولية. كما يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورا محورياً عبر تسخير التكنولوجيا لدعم السياحة، فنحن نعيش في عصر التكنولوجيا، حيث يمكن لتطبيقات الهاتف الذكي أن توفر إرشادات صوتية، وخدمات حجز ميسرة، وخرائط تفاعلية للأماكن السياحية.

ورأى أن نجاح السياحة الشاملة لا يعتمد فقط على البنية التحتية والتكنولوجيا، بل على العنصر البشري، ومن هنا تأتي أهمية تدريب العاملين في قطاع السياحة ليكونوا على دراية كاملة باحتياجات الزوار من كبار السن وذوي الإعاقة.

مشددا على أنه لكي ينجح القطاع الخاص في تحقيق هذه الرؤية، لا بد من وجود دعم وتشجيع من الحكومات، حيث يجب على الحكومات العربية توفير حوافز استثمارية لتشجيع وتطوير السياحة الشاملة مثل الإعفاءات الضريبية، وتسهيل الإجراءات الإدارية، وتقديم القروض الميسرة للمشاريع السياحية المبتكرة. وبالتالي فإن هذا التعاون بين القطاعين العام والخاص يمكن أن يخلق بيئة جاذبة للإستثمار ويؤدي إلى نمو سريع ومستدام في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، تشير تقارير حديثة إلى أن السوق العالمية للسياحة الميسرة تقدر قيمتها بنحو 200 مليار

دولار سنويا، وأن السياح من كبار السن وذوي الإعاقة ينفقون ما يقارب 30 في المئة اكثر من السياح العاديين بسبب احتياجاتهم الخاصة. مما يعني أن الاستثمار في هذا القطاع يمكن أن يدر عوائد اقتصادية كبيرة.

ونوه المؤدب في مداخلته إلى أهمية أن يكون الابتكار في صميم خططنا المستقبلية. وفي هذا المجال يمكن للقطاع الخاص دعم رواد الأعمال الذين يقدمون أفكارا مبتكرة في مجال السياحة الشاملة، مثل تطوير تطبيقات ذكية أو خدمات متخصصة. وبالتالي فإن الاستثمار في هؤلاء الشباب المبدعين يعزز من قدراتنا على تقديم تجربة سياحية متكاملة للجميع.

ولفت إلى أننا في إطار جهودنا كاتحاد الغرف العربية سنعمل على توفير منصة للتعاون بين جميع الدول العربية، حيث ندرك تماما أن بعض الدول قد تكون قطعت أشواطا، في حين أن دولا أخرى لا تزال في بداية رحلتها في مجال السياحة الميسرة، ومن هنا نحن في الاتحاد مستعدون لتسهيل مشاركة هذه التجارب الناجحة ونقل المعرفة والخبرات من أجل ضمان أن جميع الدول العربية ستستفيد من أفضل الممارسات والتقنيات، بما يسهم في تعزيز التوجه نحو سياحة متاحة وميسرة للجميع.

وختم بالقول إننا نؤمن بأن العمل الجماعي والتضامن بين الدول العربية سيقودان إلى نجاح شامل، يجعل من منطقتنا وجهة سياحية جذابة تلبي احتياجات كل الزوار، فتحقيق رؤية السياحة المتاحة للجميع ليس مجرد حلم بعيد، بل هو هدف واقعي يتطلب تعاوننا وجهودنا المشتركة. والقطاع الخاص العربي يملك من القدرات والموارد ما يمكنه من أن يكون شريكا فاعلت في تحقيق هذه الرؤية، لذا لا بد من العمل معا لنفتح أبواب السياحة للجميع، ونضمن أن يكون السفر تجربة ممتعة وآمنة لكل إنسان بغض النظر عن احتياجاته وتحدياته.

مؤتمر ومعرض "الاستثمار العربي الافريقي والتعاون الدولي"

اكد امين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال مشاركته في افتتاح اعمال مؤتمر ومعرض "الاستثمار العربي الإفريقي والتعاون الدولي"، الذي عقد في أسوان/ جمهورية مصر العربية، تحت شعار "روابط اقتصادية .. سياحة.. صناعة .. زراعة .. تنمية شاملة مستدامة"، وتحت رعاية الدكتور/ مصطفى

مدبولي، رئيس مجلس الوزارة، وبتنظيم من اتحاد المستثمرات العرب، وبحضور السيدة الأولى في جمهورية صربيا السيدة تمارا فوتشيتش، والسيدة سوزان موهويزى ممثلة رسمية عن السيدة جانيت موسوفينى وزيرة التعليم والرياضة حرم رئيس أوغندا، والسيدة يونيس أورتوم حرم الرئيس السابق لولاية بينو النيجيرية، و السيدة جيلان كابينا شقيقة رئيس الكونغو وعضو البرلمان، والسيدة ابتهاج الأحمداني عضو مجلس إدارة غرفة قطر ورئيس منتدى سيدات الأعمال القطريات بالغرفة وممثلة عن سيدات الأعمال والمستثمرات بقطر، والشيخة مريم مؤسس ورئيس فريق مرايم الخير التطوعى من الكويت، والسفيرة إلينا كليلينى النائب الأول للاتحاد النسائى الروسي، ود. إلينا ماتفيفا رئيس قسم اللجنة التجارية والاقتصادية لروسيا ومصر، أن تعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين دولنا العربية والعالم لم يعد خيارًا، بل ضرورة ملحة لمواجهة التحديات التي نعيشها جميعاً.

ونوه الأمين العام إلى "أننا اليوم في مرحلة تتطلب منا كقادة في عالم الاقتصاد والتجارة تكثيف الجهود والعمل سوياً لتطوير مشاريع مستدامة وخلق فرص استثمارية مبتكرة تلبي احتياجات المستقبل. فالتغيرات المناخية، والتحولات في أسواق الطاقة، والتطورات التكنولوجية السريعة تفرض علينا إعادة النظر في طرق التعاون التقليدية والسعي نحو بناء نماذج جديدة من الشراكات الاقتصادية التي ترتكز على الابتكار والتكنولوجيا والاستدامة".

وشدد على أن اتحاد الغرف العربية كان ولا يزال قوة دافعة وراء الجهود المبذولة لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي. حيث ساهم على مر السنين في تيسير العديد من الاتفاقيات والمبادرات التي تهدف إلى تعزيز التجارة البينية، وتحفيز الاستثمارات المشتركة بين الدول العربية، وبناء شبكات تعاون قوية مع شركائنا الدوليين. وقد رأينا ثمار هذه الجهود تتجلى في مشروعات ناجحة وأرقام متزايدة تعكس النمو المتسارع في التجارة والاستثمار العربي والدولي.

وقال الدكتور خالد حنفي إنه لا يزال أمامنا الكثير لتحقيقه. فرغم ما تم إنجازه، فإن هناك العديد من الفرص غير المستغلة في المنطقة العربية، سواء من حيث الموارد الطبيعية أو الإمكانات البشرية. ونحن بأمس الحاجة إلى الاستفادة من هذه الفرص وتطوير سياسات واستراتيجيات اقتصادية تركز على تحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

وأوضح الأمين العام إلى أن هذه القمة تعتبر فرصة استثنائية لتبادل الأفكار والخبرات والتعرف على الابتكارات الجديدة في مجالات الاستثمار، حيث نعيش في عصر تتداخل فيه الأسواق بشكل غير مسبوق، وتلعب فيه التكنولوجيا الرقمية دوراً رئيسياً في إعادة تشكيل القطاعات الاقتصادية. لذلك، علينا أن نكون مستعدين لاحتضان هذه التغييرات والعمل على تعزيز القدرات التكنولوجية في جميع القطاعات.

وأبرز الدكتور خالد حنفي في كلمته إلى أنه اليوم أصبحت قضايا مثل الاقتصاد الأخضر، والطاقة المتجددة، والتحول الرقمي محورية في أي حديث عن الاستثمار والتنمية. ويقع على عاتقنا كممثلين للقطاع الخاص والحكومات العربية مسؤولية كبيرة في تهيئة البيئة المناسبة لتعزيز هذه القطاعات وتوجيه الاستثمارات نحو مشاريع صديقة للبيئة ومستدامة. وفي هذا السياق هناك أهمية لتمكين الشباب والنساء في مجالات الاستثمار والتجارة، فهذه الفئات تشكل العمود الفقري لمستقبلنا الاقتصادي. كما نحن بحاجة إلى سياسات وبرامج تدعم ريادة الأعمال وتفتح المجال أمام الشباب والنساء للمشاركة الفاعلة في الاقتصاد.

تجدر الإشارة إلى انه تم منح امين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد خلال أعمال المؤتمر درعا تكريمية، تسلمها من رئيسة اتحاد المستثمرات العرب د. هدى يسي، وذلك تقديرا للجهود التي يقوم بها في دعم مسيرة المرأة العربية في مجال الأعمال والاستثمار، وكذلك في دعم جهود تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثماريّة بين البلدان العربية والأفريقية وباقي دول العالم.

لقاء وزير الزراعة المصري

بحث امين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، مع وزير الزراعه المصري علاء الدين فاروق، بحضور رئيس المنظمه العربيه للتنميه الزراعيه البروفيسور إبراهيم ادم الدخيري، في التحضيرات القائمة لانعقاد مؤتمر ومعرض الأمن الزراعي

والغذائي العربي الأوروبي بعنوان: "الشراكة العربية الأوروبية في الأمن الغذائي"، خلال الفترة 2-4 شباط (فبراير) 2025، في مدينة القاهرة (مركز مصر للمعارض الدولية) – جمهورية مصر العربية، حيث سيصاحب المؤتمر معرضاً للشركات العاملة في مجال الزراعة والزراعة الحديثة والصناعات الغذائية.

وجرى التطرق خلال اللقاء إلى أهمية إقامة مشروع لربط صغار المنتجين الزراعيين بالتكنولوجيا والشركات الاوروبيه والاستثمارات العربيه.

ولفت امين عام اتحاد الغرف العربية إلى أن مؤتمر الأمن الغذائي العربي الأوروبي المقرر عقده في العام المقبل، ياتي استكمالا لنجاح مؤتمر الاستثمار المصري الأوروبي الذي عقد خلال الفترة الماضية.

وجرى التشديد خلال اللقاء على ضرورة أ لاهتمام بصغار المنتجين الزراعيين المصريين، والرغبة في زيادة حجم الصادرات المصرية الزراعية والمنتجات الزراعية ليصل إلى رقم طموح يتجاوز 20 مليار دولار في السنوات المقبلة، فضلا عن ادماج ٥ مليون مزارع مدرجين في الحيازات الزراعية المصرية وربطهم بمجتمع الاستثمار والأعمال الزراعي الأوروبي والعربي، وبالتالي المساعدة في خلق المزيد من فرص العمل لصغار المنتجين ومساعدتهم على استخدام التكنولوجيا الزراعية الحديثة المرتبطة بالرقمنة.

وأوضح الدكتور خالد حنفي، أنه من الأهمية بمكان ان تكون وزارة الزراعة المصرية إحدى الجهات المتعاونة في تنظيم هذا الحدث وأن يكون معالي الوزير متحدثا في الافتتاح ومن المفيد عقد جلسة متخصصة عن مصر.

وجرى الاقتراح ان يدعو معالي وزير الزراعة المصري نظراءه العرب للمشاركة في جلسة وزارية متخصصة بالأمن الغذائي والزراعة، وأن يكون للوزارة جناح في المعرض.

ونوه الدكتور خالد حنفي إلى أن المؤتمر سيكون من تنظيم اتحاد الغرف العربية، وجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، بالتعاون مع مؤسسة غرين هاب وإيجي زون، وسيصاحب المؤتمر معرضا يتيح المجال للشركات الاوروبية والعربية المتخصصة بعرض الآلات والمعدات الزراعية والتقنيات الحديثة، للتعريف بأحدث الابتكارات في المجال الزراعي.

وقال إن الموتمر يهدف إلى تعزيز التعاون العربي والاوروبي في مجال الأمن الغذائي والزراعي من خلال تسليط الضوء على الفرص والتحديات التي تواجهها الدول العربية، ودعوة القطاع الخاص للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي من خلال الاستثمارات المستدامة والابتكار والشراكات العالمية. بالإضافة إلى تبادل الخبرات و نقل التكنولوجيا في مجالات الزراعة الذكية وإدارة المياه، وتطوير الشراكات الاستثمارية في القطاع الزراعي، وتنمية القدرات البشرية من خلال التدريب والتبادل العلمي، وذلك بهدف تحقيق الأمن الغذائي المستدام.

وكشف الأمين العام عن أن المؤتمر سيمثل منصة لصياغة وإبرام العديد من الإتفاقيات لتعزيز التكامل بين القطاعين العام والخاص العربي والأوروبي في مجالات الزراعة الأمن الغذائي. خصوصا وأنه سيشارك في الحدث الوزراء وكبار المسؤولين ورجال الأعمال في المجال الزراعي والأمن الغذائي من الجانبين العربي والاوروبي. فضلا عن الغرف العربية والمنظمات والاتحادات العربية المتخصصة والغرف العربية الأجنبية المشتركة.

المنتدى التركي العربي 2024

اكد امين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال مشاركته في فعاليات المنتدى التركي العربي 2024، الذي استضافته مدينة اسطنبول/ تركيا، بمشاركة امين عام جامعة الدول العربية الدكتور أحمد ابو الغيط، رئيس اتحاد الغرف والبورصات التركية رفعت أوغلو، وزير المالية التركي محمد شيمشك، وعدد من وزراء المالية العرب وهم: وزيرة المالية في دولة الكويت نورة سليمان سالم الفسام، وزير المالية العراقي طائف سامي محمد، وزير المالية في سلطنة عمان سلطان بن سالم بن سعيد الحبسي، وزير المالية المصري محمد كوشوك، وزير المالية الليبي خالد المبروك، بالإضافة الى شخصيات رسمية واقتصادية بارزة من الجانبين العربي والتركي، أن تركيا التي يصل حجم اقتصادها إلى حوالي تريليون دولار والعالم العربي الذي يتجاوز حجم اقتصاد 3 تريليون

دولار، في حين معدلات النمو فيهما كانت جيدة بالمقارنة مع الأحداث العالمية المتسارعة، ليسا مجرد مشاركين في الاتجاهات الاقتصادية العالمية، بل إنهما يعملان بفاعلية على تشكيل ملامح أسواق الغد، حيث أن منطقتنا تتطور، وموضوع هذا المنتدى هو في حد ذاته "ممر عالمي للاستثمار والتجارة والتكنولوجيا" يعكس المرحلة التحوليّة التي نخوضها معاً.

ولفت إلى أن الهدف ليس زيادة حجم التجارة البينية من 90 مليار دولار إلى 100 مليار دولار او 130 مليار دولار، بل المطلوب العمل على جعل العلاقة ترقى إلى مستوى التحالف والشراكة الاستراتيجية، حيث أن المشهد العالمي يتغير، وفي بيئة التغيير السريع هذه، فإن قدرتنا الجماعية أصبحت قدرتنا الجماعية على التغيير والابتكار والتكيف والقيادة أكثر أهمية من أي وقت مضى. فتركيا والعالم العربي يتميزان بموقع فريد، وبالتالي فإن مواقعنا الاستراتيجية، ومواردنا الغنية، واقتصاداتنا النابضة بالحياة تشكل حلقة وصل تربط بين القارات والثقافات والتجارة.

ونوه إلى أنه اليوم، ينبغي أن نستكشف كيف يمكننا الاستفادة من نقاط القوة هذه لخلق سبل جديدة من للنمو والشراكة. وكيفية البناء على الأسس المتينة التي أرساها العقد الماضي، وكيفية تسخير قوة التكنولوجيات الجديدة، وكيفية تحويل اقتصاداتنا لتكون أكثر مرونةً واستدامةً واستشرافًا للمستقبل.

وأعتبر امين عام الاتحاد انه في عالم تتزايد فيه الخطوط الفاصلة بين المادي والرقمي، المحلي والعالمي فإن المناقشات لا تتعلق فقط بما يمكننا تحقيقه الآن، بل تتعلق بكيفية تمهيد الطريق للمرحلة القادمة من تطورنا الاقتصادي. يجب أن نتعمق في الفرص الناشئة في مجالات الطاقة الخضراء والتكنولوجيا المالية والخدمات اللوجستية، والنظر في كيفية تعزيز الابتكار الذي لا يدفع عجلة النمو الاقتصادي فحسب، بل يحسّن جودة الحياة أيضًا في جميع أنحاء مناطقنا.

ورأى أن القطاع الخاص في كلا الجانبين حيث يمثل القطاع العربي يساهم بنسبة 75 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك بالنسبة إلى خلق فرص العمل، وبالتالي يستطيع القطاع الخاص ان يلعب دورا بارزًا واستثنائيا على صعيد الطريق التعاون الذي لا بديل عنه بالنسبة لنا، حيث لن يُقاس نجاح تركيا والعالم العربي بالمقاييس الاقتصادية فحسب، بل بقدرتنا على خلق قيمة مشتركة، وبناء شراكات تتخطى الحدود، والمساهمة بشكل هادف في تحقيق الازدهار العالمي.

ودعا الدكتور خالد حنفي إلى الاسترشاد وفهم أن أعمالنا هنا سيكون لها آثار بعيدة المدى. وبالتالي مناقشة رؤيتنا نحو مستقبل تتحد فيه تركيا والعالم العربي كقادة في الاقتصاد العالمي.

وختم بالقول إنني أتطلع إلى الرؤى والأفكار التي ستنبثق من منتدى اليوم، وأنا واثق من أننا سنتمكن معًا من إطلاق إمكانات جديدة وإنشاء ممر مزدهر من التجارة والاستثمار والابتكار الذي سيعود بالنفع علينا جميعاً.

لقاء مدير عام غرفة التجارة الدولية

التقى امين عام اتحاد الغرف العربية، وعضو مجلس إدارة اتحاد الغرف التجارية العالمية الدكتور خالد حنفي، مدير عام غرفة التجارة الدولية جون دانتون، وذلك خلال مشاركته في فعاليات مجلس إدارة غرفة التجارة الدولية والقمة الإقليمية الأولى للاتحاد العالمي للغرف التجارية في أوروبا وآسيا يومي 14 و 15 أكتوبر 2024 في إسطنبول، تركيا.

وجرى خلال الاجتماع استعراض آليات التنسيق والتعاون بين اتحاد الغرف العربية وغرفة التجارة الدولية، بما يخدم المصالح المشتركة. وقد اقترح امين عام الاتحاد الدكتور خالد حنفي مجموعة من المشاريع المشتركة التي يمكن من خلالها لغرفة التجارة الدولية مساعدة البلدان العربية التي تعاني أوضاعا وظروفا اقتصادية واجتماعية استثنائية.

وكشف امين عام الاتحاد، عن استعداد غرفة التجارة الدولية لإطلاق مبادرة من اجل تقديم مساعدة طارئة إلى كل من القطاع الخاص في لبنان ممثلا باتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة والقطاع الخاص في فلسطين ممثلا باتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية، في ظل الأوضاع الدائرة في هذين البلدين، وذلك من خلال جمع الأموال اللازمة عبر صناديق التمويل الدولية

ولا سيما البنك الدولي. حيث ستكون المبادرة بالتنسيق المباشر من جانب غرفة التجارة الدولية التي تمثل القطاع الخاص الدولي، مع القطاع الخاص في كل من لبنان وفلسطين.

ورحب امين عام الاتحاد الدكتور خالد حنفي بالمبادرة، وابدى رغبة الاتحاد الكاملة للتعاون مع غرفة التجارة الدولية من اجل إنجاح هذه المبادرة، وذلك عبر التنسيق والتواصل مع اتحاد الغرف اللبنانية واتحاد الغرف الفلسطينية، وذلك بما يساعد على التخفيف من من آثار وتداعيات الظروف الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية الراهنة.

الجدير بالذكر أن غرفة التجارة الدولية هي منظمة عالمية تمثل الشركات وتتحدث باسمها وتدافع عن مصالحها، وهي الناطق الرسمي الوحيد باسم الشركات المعترف بها من قبل المؤسسات الدولية. وقد أنشئت عام 1919، لإيجاد تنظيم عالمي يُمثل فيه جميع أصحاب الأعمال ليدافع عن مصالحهم ويمثلهم لدى الحكومات والمؤسسات الدولية. وتضم الغرفة حاليا أعضاء منتسبين يمثلون ملايين الشركات التي تنحدر من أكثر من 120 بلدا في العالم. وتتوفر على هيئات تمثيلية وطنية في أكثر من 90 بلدا عضوا في الغرفة. وتتمتع غرفة التجارة الدولية بثلاثة أنشطة رئيسية – وضع القواعد والتحكيم والسياسات – وتوفر خدمات أساسية مثل التحكيم في غرفة التجارة الدولية والتدريب ومكافحة الجرائم التجارية وتسهيل الجمارك.

الى ذلك، فقد تركز موضوع القمة الإقليمية الأولى للاتحاد العالمي للغرف التجارية في أوروبا وآسيا على موضوع "نهج تعاوني للعمل المناخي"، وذلك بغية توفير المعلومات حول آخر التطورات في مجال تغير المناخ وزيادة الوعي بالممارسات التي تنفذها الغرف ومجتمع الأعمال استجابةً لاعتبارات المخاطر المناخية، بما في ذلك خطط الاستثمار واستراتيجيات الشركات والمسؤوليات الاجتماعية للشركات.

كذلك جرى على هامش أعمال مجلس إدارة غرفة التجارة الدولية والقمة الإقليمية الأولى للاتحاد العالمي للغرف التجارية في أوروبا واسيا، عقد لقاءات بين المديرين التنفيذيين للغرف ووفود الأعمال من مختلف دول المنطقة، بالإضافة إلى ترتيب اجتماعات بين الشركات.

المؤتمر العربي الأول لتنمية الصادرات الزراعية

شارك اتحاد الغرف العربية في فعاليات المؤتمر العربي الأول لتنمية الصادرات الزراعية، الذي عقد تحت شعار «تعزيز التجارة الزراعية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى»، في القاهرة – جمهورية مصر العربية، بتاريخ 1 ديسمبر 2024، بفندق سميراميس، قاعة بلو نايل.

ويُعد المؤتمر منصة محورية لتعزيز التعاون الإقليمي في القطاع الزراعي، وذلك بمشاركة نخبة من المسؤولين والخبراء وممثلي القطاع الخاص والمؤسسات الإقليمية والدولية.

وتحدّث في الجلسة الافتتاحية كلمات لكل من: معالي المهندس أبو بكر البشر، وزير الزراعة بجمهورية السودان. البروفيسور إبراهيم الدخير، رئيس المنظمة العربية للتنمية الزراعية. الدكتور علي بن إبراهيم المالكي، رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية.

وقدّمت ممثلة اتحاد الغرف العربية دينا الوقاد، ورقة بعنوان: "تنمية الصادرات الزراعية في إطار المزايا الممنوحة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"، وذلك ضمن أعمال الجلسة الثالثة التي عقدت في المؤتمر تحت عنوان: "دور سلسلة الإمداد في زيادة الصادرات الزراعية العربية".

وهدفت الورقة إلى تحليل الاستراتيجيات والمزايا المتاحة التي يمكن للدول العربية الاستفادة منها لتحقيق نمو مستدام في صادراتها الزراعية ضمن هذا الإطار.

وشهد المؤتمر نقاشات مثمرة ركزت على سبل التعاون بين الدول العربية لتعزيز الصادرات الزراعية من خلال تطوير البنية التحتية، تحسين سلاسل الإمداد، والاستفادة من المزايا التي توفرها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. واختتم المؤتمر أعماله بوضع توصيات عملية تسهم في إزالة العقبات التي تواجه التجارة الزراعية البينية، بما يفتح آفاقًا جديدة للتعاون الإقليمي والتنمية المستدامة.

الملتقى الصحي العربي الألماني السادس عشر

نحو تعزيز الشراكة العربية الألمانية في قطاع الرعاية الصحية

انعقد الملتقى الصحي العربي الألماني السادس عشر، الذي نظمته الغرفة العربية الألمانية للصناعة والتجارة يوم 15 أكتوبر 2024، في العاصمة الألمانية برلين بمشاركة ممثلين عن القطاع الرسمي في المانيا والدول العربية وأعضاء السلك الدبلوماسي العربي في المانيا والعديد من رجال الاعمال والخبراء والمتخصصين والمهتمين بقطاع الرعاية الصحية. ويأتي انعقاد الملتقى في اطار عمل الغرفة لتعزيز مختلف جوانب التعاون العربي الألماني خصوصا ان قطاع الرعاية الصحية يمثل احد أهم مجالات التعاون الاقتصادي المشترك بين الدول العربية وألمانيا انطلاقا من الإمكانيات الكبيرة من تقنيات حديثة وكوادر كفؤة ومؤسسات تعليمية وبحثية متميزة التي تتمتع بها الشركات الألمانية وأيضا اعتمادا على الجهود المتزايدة في الكثير من الدول العربية لتطوير مختلف جوانب قطاع الرعاية الصحية سواء من حيث الإمكانات المادية من مستشفيات ومراكز علاجية ومؤسسات تعليمية او من ناحية تأهيل الكوادر المختلفة من أطباء وطواقم التمريض والطواقم الفنية.

استهل حفل الافتتاح بكلمة ترحيبية لأمين عام الغرفة العربية الألمانية عبد العزيز المخلافي، مشيراً الى أهمية التعاون بين الشركات والمؤسسات الصحية العربية والألمانية كجزء أساسي من أنشطة الغرفة.

وتطرق الأمين العام إلى إمكانيات تطوير الأنظمة الصحية في الدول العربية، لا سيما في دول الخليج وشمال إفريقيا وبلاد الشام، حيث تسعى هذه الدول إلى تحسين خدمات الرعاية الصحية وزيادة السعة الاستيعابية للمستشفيات مع تشجيع الاستثمارات الخاصة.

وأكد أن ألمانيا تعد شريكًا طبيعيًا لدعم هذه التطورات نظراً لخبرتها في مجالات التصنيع والهندسة الطبية، وأوضح أن الغرفة تتابع الفرص الاستثمارية من خلال تنظيم الوفود وتقديم المعلومات عبر مجموعة العمل الصحية. كما أشار إلى الدور الحيوي الذي يمكن أن يلعبه الشباب العربي في تنمية القطاع الصحي، حيث أبدت العديد من الدول العربية اهتماماً بتطوير التعليم المهني والطبي، بما في ذلك التعليم الرقمي.

وشجّع المخلافي مقدمي الخدمات التعليمية على المشاركة في هذه المبادرات عبر شراكات استراتيجية لدعم الكفاءات الطبية المستقبلية.

واستعرض الأمين العام ايضًا اهتمام المنطقة العربية بالتكنولوجيا الحديثة، حيث يتم تبني التقنيات الثورية بسرعة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والروبوتات، ما يجعل المنطقة بيئة مثالية لتطبيق تقنيات مثل المستشفيات الذكية وخدمات الرعاية عن بُعد. وأشار إلى أن دولاً مثل الإمارات وقطر والسعودية تقود تطبيق هذه التقنيات، مما يفتح آفاقاً واسعة لمزودي الخدمات الرقمية في قطاع الصحة.

ونوّه الى ان حجم التبادل التجاري العربي الألماني، بلغ 62.1 مليار يورو عام 2023، مؤكدا على المساهمة الكبيرة للمنتجات الطبية في هذا التبادل التجاري، داعياً الحضور إلى الاستفادة من هذه العلاقات التجارية وتعزيزها.

أولاف هوفمان

من جانبه شكر رئيس الغرفة اولاف هوفمان في كلمته جميع المشاركين على الحضور ورحب بهم في الملتقى. وتناول هوفمان التطورات الحاصلة في القطاعات الصحية في العالم العربي من توسع البنية التحتية للرعاية الصحية وزيادة عدد الأسرة في المستشفيات. كما تحدث عن التغييرات الجارية في نظام الرعاية الصحية بألمانيا، بما في ذلك الإصلاحات في المستشفيات. مشيرا الى ان الاستثمارات الكبيرة في قطاع الصحة لها تأثيرات إيجابية على القطاعات الاقتصادية الأخرى. وشدد رئيس الغرفة على أهمية الشراكات الدولية في هذا الجانب موكدًا ان التعاون المشترك يمثل ضرورة لدفع عجلة التقدم. وفي هذا الجانب عبر عن اعتزاز الغرفة بشراكتها مع التحالف الصحي الألماني. مضيفا ان استمرارية انعقاد الملتقى يعكس التزام الغرفة بتطوير التعاون العربي الألماني في مجال الرعاية الصحية لتحقيق التقدم والازدهار المشترك.

إدغار فرانكه

وعبّر وكيل وزارة الصحة الألمانية البرلماني، عضو البرلمان الألماني(البوندستاج) البروفيسور الدكتور إدغار فرانكه، عن سروره بالتعاون العربي الألماني. أشار إلى زيارته الأخيرة للبحرين، وأكد أن التبادل التجاري العربي الألماني نما بدرجة كبيرة حيث وصل إلى 62 مليار يورو. كما شكر الغرفة على توفيرها للمنصة المناسبة والفعالة لتبادل الآراء والخبرات وفرص التعاون بين الجانبين العربي والالماني. وأكد الدكتور فرانكه على ضرورة تقديم خدمات صحية لأعداد أكبر من الناس بموارد أقل، مما يجعل الابتكار أمراً حيويًا. وأوضح أن قطاع الرعاية الصحية الألماني منظم ومتوازن، ويشمل قطاعات التكنولوجيا المتقدمة والصيدلة والتكنولوجيا الطبية. كما أن قطاع الرعاية الصحية الألماني يساهم بنسبة 10 في المئة من الصادرات الألمانية. وأضاف أن التعاون العربي الألماني في مجال الصحة حقق نجاحات ملحوظة حتى الآن.

رولاند جودة

وفي كلمته رحب رئيس مجلس إدارة التحالف الصحي الألماني GHA رولاند جوده، بجميع المشاركين وشكر الغرفة على التعاون المثمر. موضحًا أن الملتقى يجمع شركات ومنظمات غير حكومية ومنظمات ذات طابع دولي، بالإضافة إلى خبراء عالميين في مجال الصحة. وأكد أن الشراكات المبتكرة والمستدامة والموثوقة تعدّ عوامل حاسمة لنجاح التعاون، بجانب المنتجات والتكنولوجيا. وأشاد جوده بكفاءة شبكة التحالف الصحي الألماني(GHA) والغرفة في تعزيز التعاون والشراكات. وأشار إلى مجموعة العمل المشتركة كمنصة

لتبادل الخبرات. كما شكر المشاركين على ثقتهم وتعاونهم، وأثنى على تنوع المواضيع والمشاركين في الملتقى.

وذكر أن الذكاء الاصطناعي كان أحد المواضيع الرائدة في القمة العالمية للصحة، حيث يمتلك القدرة على إحداث ثورة في السياسات الصحية، مشيراً إلى الحاجة إلى مزيد من التطوير في عناصر الرقمنة، حتى في ألمانيا، إلى جانب الحوكمة الرقمية كموضوع رئيسي. وشدد على أهمية التحالفات الاستراتيجية، لاسيما في مجال السياحة العلاجية، وضرورة تحديد المجموعات المستهدفة الرئيسية.

أخيراً، شكر جوده فرق العمل من الغرفة والتحالف الصحي الألماني وتمنى للجميع ملتقى مثمراً ومفيداً.

جلسات عمل

وتضمنت اعمال الملتقى اربع جلسات حوارية، جاءت الجلسة الاولي بعنوان: "مشاريع الصحة المشتركة: تعزيز الشراكات الصحية العربية الألمانية".

بينما ناقشت الجلسة الثانية موضوع "تعزيز التقدم في البحث الطبي والتكنولوجيا الحيوية: التفاعل بين البحث والسياسات وحقوق الملكية الفكرية".

وفي الجلسة الثالثة تبادل المشاركون الآراء حول موضوع "التقنيات التحويلية: مستقبل الروبوتات والآلات في قطاع الصحة".

كما تم في الجلسة الرابعة مناقشة موضوع "التحالفات الاستراتيجية في السياحة العلاجية: تعزيز تجارب الرعاية الصحية وفرص اقتصادية بين الدول العربية وألمانيا".

وشملت أعمال الملتقى أيضا ورشة عمل بعنوان "الاستثمارات المستدامة في الصحة – محرك للتوظيف، الصمود، والنمو: حقائق وأرقام حول منطقة الخليج".

غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية
Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry e.V.

www.ghorfa.de

الأعمال التجارية تبدأ بالتواصل الشخصي ...
الخطوة الأولى للتواصل مع الشركات الألمانية تبدأ عبر
غرفة التجارية والصناعة العربية الألمانية

انضم إلينا كعضو واستفيد من خدماتنا الحصرية. يسُرنا في الغرفة دعم أنشطتكم مع الشركات الألمانية

www.business.ghorfa.de www.health.ghorfa.de www.energy.ghorfa.de

Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry
Garnisonkirchplatz 1 | D-10178 Berlin | Tel.: +49-30-27 89 07-11 | Fax: +49-30-27 89 07-49
E-Mail: ghorfa@ghorfa.de

الاقتصاد التشاركي في العالم العربي:
الابتكار لتحقيق الاستدامة

إعداد: اتحاد الغرف العربية

يشهد العالم في العصر الحديث تحولات جذرية في كيفية إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية، ويواجه العالم العربي تحديات بيئية هائلة، تتفاقم مع مرور الوقت. فمن ندرة الموارد الطبيعية، إلى تلوث البيئة، والتغيرات المناخية، تُعدّ هذه التحديات خطيرة على الاستقرار والتنمية في المنطقة. وفي ظل هذه الظروف، تبرز الحاجة الماسة إلى إيجاد حلول جديدة ومبتكرة للحفاظ على الموارد العربية.

يُقدم «الاقتصاد التشاركي» نموذجاً واعداً في هذا الصدد، حيث يعتمد على مشاركة الأفراد والمجتمعات في استخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة واستدامة ويتيح بذلك فرصاً هائلة للحفاظ على الموارد وتعزيز التنمية المستدامة، فمع انتشار الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، أصبح من السهل على الأفراد التواصل والمشاركة في نماذج الاقتصاد التشاركي و مع ازدياد الوعي البيئي، أصبح الأفراد أكثر استعداداً لتبني ممارسات الاستهلاك المستدامة.

I. مفاهيم وأسس الاقتصاد التشاركي:

يُعدّ الاقتصاد التشاركي نموذجاً واعداً يُساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز الكفاءة والاستدامة في استخدام الموارد.

1. المبادئ الأساسية للاقتصاد التشاركي:

يساهم الاقتصاد التشاركي اليوم في تعزيز التنمية المستدامة عبر الاستخدام الأمثل للموارد، ويعد نموذجاً ملهماً للتعاون والابتكار في مختلف القطاعات.

التعريف والنشأة:

تعريف الاقتصاد التشاركي: (اقتصاد المشاركة أو الاقتصاد التعاوني) هو نموذج اقتصادي مستدام يقوم على مشاركة الأصول البشرية والمادية، ويشمل الإبداع والإنتاج والتوزيع والإتجار

والاستهلاك التشاركي للبضائع والخدمات بين مختلف الأفراد والمنشآت التجارية. يضم الاقتصاد التشاركي مجموعة واسعة من الأنظمة كالربحية وغير الربحية والمقايضة والأنظمة التعاونية، ويتيح إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات والمواهب خارج نطاق الملكية الفردية وذلك ما يعرف أحياناً باسم «اللاملكية»، حيث تشارك المؤسسات والحكومات والأفراد بفعالية كمشترين وبائعين ومقرضين أو مقترضين في هذه الأنظمة المتنوعة والمتطورة، ويُمكن تقسيم مفهوم الاقتصاد التشاركي إلى عنصرين أساسيين:

– **المشاركة:** تبادل السلع والخدمات بين الأفراد، إما مجاناً أو مقابل رسوم.

– **الاستدامة:** استخدام الموارد بشكل كفء يُقلل من الهدر ويُحافظ على البيئة.

نشأة الاقتصاد التشاركي: نشأ مفهوم الاقتصاد التشاركي في أوائل القرن الحادي والعشرين، حيث بدأت تلوح في الأفق أنظمة عمل جديدة متأثرةً بتطور التقنيات الاجتماعية وزيادة التوجه بضرورة التدخل العاجل لمواجهة النمو السكاني العالمي المطرد واستنزاف الموارد، مدفوعاً بتطور التكنولوجيا الرقمية والإنترنت حيث تعود بداياته إلى منصات بسيطة لتبادل الخدمات بين الأفراد، لكن النمو الهائل في استخدام الإنترنت وتطبيقات الهواتف الذكية ساهم في انتشار هذا النموذج بسرعة.

من بين أوائل المنصات التي ساهمت في نشأة الاقتصاد التشاركي، يمكن ذكر «eBay» التي تأسست عام 1995 وسمحت للأفراد ببيع وشراء المنتجات المستعملة. تلتها منصات أخرى مثل «Airbnb» التي تأسست في عام 2008 وغيّرت مفهوم الإقامة والسكن و «Uber» التي تأسست في عام 2009 وأحدثت ثورة في مجال النقل.

وساهمت هذه المنصات في ترسيخ مفهوم الاقتصاد التشاركي من خلال تمكين الأفراد من تبادل الموارد والخدمات بطريقة فعّالة وآمنة. وقد أدت التحولات التكنولوجية المستمرة إلى توسع نطاق الاقتصاد التشاركي ليشمل مجالات متعددة مثل التعليم، والطاقة، والتمويل، مما جعل هذا النموذج أحد أبرز التوجهات الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين.

القيم والمبادئ الأساسية

يُبنى **الاقتصاد** التشاركي على مجموعة من القيم والمبادئ الأساسية التي تُشكّل جوهره وتُميّزه عن النماذج الاقتصادية التقليدية.

المشاركة والوصول:

- **المشاركة:** تُعدّ المشاركة أساس الاقتصاد التشاركي، وتشمل مشاركة الأفراد في استخدام الموارد والخدمات، ومشاركة المعرفة والخبرات، ومشاركة المسؤولية في اتخاذ القرارات.

- **الوصول بدلاً من الملكية:** يُركز الاقتصاد التشاركي على الوصول إلى السلع والخدمات بدلاً من امتلاكها. يُمكن تحقيق ذلك من خلال الاستئجار، والمشاركة، والتبادل، والاستهلاك المشترك.

الاستدامة

- **تقليل الهدر:** يشجع الاقتصاد التشاركي على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتقليل الهدر عن طريق مشاركة الأصول غير المستخدمة.

- **الحفاظ على البيئة:** من خلال تقليل الإنتاج والاستهلاك المفرطين، يساهم الاقتصاد التشاركي في تقليل الأثر البيئي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التعاون والتشارك

• **تعزيز المجتمع:** يبني الاقتصاد التشاركي جسور التواصل بين الأفراد والمجتمعات، مما يعزز التعاون والتضامن الاجتماعي.

• **الشفافية والثقة:** تعتمد منصات الاقتصاد التشاركي على الشفافية والثقة المتبادلة بين المستخدمين، حيث يتم تبادل الخدمات والموارد بشكل مباشر وآمن.

الكفاءة الاقتصادية

• **زيادة الكفاءة:** يمكن تحقيق كفاءة اقتصادية عالية من خلال استغلال الموارد بشكل أكثر فعالية، مما يقلل من التكاليف ويزيد من العائد على الاستثمار.

• **تحقيق توفير مالي:** يساعد الاقتصاد التشاركي الأفراد على تحقيق توفير مالي عبر مشاركة الموارد بدلاً من شراء جديد.

الابتكار والتكنولوجيا

• **دعم الابتكار:** يعتمد الاقتصاد التشاركي على التكنولوجيا المتقدمة والابتكار لتوفير حلول جديدة وفعالة لتحديات قديمة.

• **المنصات الرقمية:** تلعب المنصات الرقمية دوراً محورياً في تسهيل وتنسيق عمليات التشارك، مما يجعل الوصول إلى الخدمات والموارد أكثر سهولة ويسر.

المرونة والتكيف

• **الاستجابة للتغيرات:** يوفر الاقتصاد التشاركي مرونة في الاستجابة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، مما يساعد الأفراد والشركات على التكيف مع الظروف المتغيرة.

• **دعم الاقتصاد المحلي:** من خلال تعزيز الأعمال المحلية والمشاريع الصغيرة، يساهم الاقتصاد التشاركي في دعم وتنمية الاقتصادات المحلية.

العدالة والشمولية

• **إتاحة الفرص للجميع:** يسهم الاقتصاد التشاركي في توفير الفرص الاقتصادية للجميع، بغض النظر عن المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي.

• **تقليل الفجوة الاقتصادية:** يمكن أن يساعد هذا النموذج في تقليل الفجوات الاقتصادية من خلال توفير فرص عمل ودخل إضافية للأفراد.

تعتمد القيم والمبادئ الأساسية للاقتصاد التشاركي على تحقيق التوازن بين الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مما يجعله نموذجاً اقتصادياً مستداماً وشاملاً يعزز التعاون والابتكار والعدالة في المجتمعات.

أمثلة على نماذج الاقتصاد التشاركي:

يساهم الاقتصاد التشاركي اليوم في تعزيز التنمية المستدامة عبر الاستخدام الأمثل للموارد، ويعد نموذجاً ملهماً للتعاون والابتكار في مختلف القطاعات:

النقل والمواصلات:

• **Uber و Lyft:** هذه المنصات من أشهر نماذج الاقتصاد التشاركي في قطاع النقل، حيث تتيح للأفراد استخدام سياراتهم

الخاصة لنقل الركاب مقابل أجر، مما يوفر خدمات النقل بشكل مرن وسريع.

- **BlaBlaCar**: هو نموذج آخر في مجال النقل، حيث يمكن للأفراد مشاركة رحلاتهم الطويلة مع ركاب آخرين يتوجهون إلى نفس الوجهة، مما يقلل من تكاليف السفر ويساهم في تقليل الانبعاثات الكربونية.

- **Careem**: خدمة سيارات الأجرة وتوصيل الطعام في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

- **Karwa**: خدمة سيارات الأجرة الرسمية في قطر.

- **OIK**: منصة لتأجير السيارات بين الأفراد في المغرب.

الإقامة والسكن:

- **Airbnb**: يعد من أبرز نماذج الاقتصاد التشاركي في قطاع الضيافة، حيث يتيح للأفراد تأجير منازلهم أو غرفهم للزوار والسياح، مما يوفر بديلاً ميسراً للفنادق التقليدية ويعزز السياحة المحلية.

- **Home Exchange**: هو نموذج يتيح للأفراد تبادل منازلهم مع الآخرين لقضاء العطلات، مما يوفر تجربة سكن مميزة بتكلفة منخفضة.

- **Couchsurfing**: شبكة تواصل اجتماعي تسمح للمسافرين بالمبيت مجاناً أو بأسعار زهيدة عند أفراد آخرين.

التمويل الجماعي:

- **Kickstarter** : منصة تتيح للأفراد والشركات جمع التمويل لمشاريعهم الإبداعية من خلال مساهمات مالية صغيرة من الجمهور، مما يدعم الابتكار ويساعد على تحقيق الأفكار الجديدة.

- **GoFundMe** : منصة تمويل جماعي تُستخدم لجمع التبرعات لأغراض مختلفة، سواء كانت لدعم الأشخاص في حالات الطوارئ أو لمشاريع اجتماعية وخيرية.

العمل الحر:

- **Upwork و Fiverr**: منصات تربط بين المستقلين وأصحاب العمل الذين يبحثون عن خدمات معينة، مثل التصميم الجرافيكي، البرمجة، الكتابة، وغيرها، مما يتيح للأفراد العمل عن بعد وتحقيق دخل إضافي.

- **TaskRabbit** : منصة تتيح للأفراد تقديم خدماتهم في المهام المنزلية اليومية مثل التنظيف، النقل، والتسوق، مما يسهل على الناس العثور على المساعدة المحلية بسرعة.

- **Freelancer**: منصة عالمية للبحث عن وظائف مستقلة وخدمات متنوعة مقدمة من قبل أشخاص ذوي مهارات مختلفة.

- **Noqrah**: منصة عربية للبحث عن وظائف مستقلة في مجالات مختلفة مثل الترجمة والكتابة والتسويق.

مشاركة المعرفة والتعليم:

- **Coursera و Udemy**: منصات تعليمية تتيح للأفراد الوصول إلى دورات تدريبية متنوعة عبر الإنترنت، مما يعزز مشاركة المعرفة والتعليم المستمر.

- **Skillshare** : منصة تتيح للمستخدمين تقديم واستقبال دروس

في مجالات مختلفة، مما يدعم التعلم التعاوني وتبادل المهارات.

- **Udacity**: منصة عالمية للتعلم عبر الإنترنت في مجالات البرمجة وعلوم البيانات والتسويق.

- **Edraak**: منصة عربية للتعلم عبر الإنترنت في مجالات متنوعة مثل اللغة العربية والعلوم والرياضيات.

- **Memrise** : منصة عالمية لتعلم اللغات من خلال الألعاب والتفاعل.

تمثل هذه الأمثلة بعض النماذج من الاقتصاد التشاركي المتنوعة والواسعة الانتشار في مختلف المجالات. ويظهر من خلالها الإبداع والابتكار اللذان يتميز بهما هذا النموذج الاقتصادي، وإمكاناته الهائلة في تحسين نوعية الحياة وتوفير فرص جديدة للعمل والتعاون بين الأفراد.

2. الفوائد الاقتصادية والاجتماعية و البيئية

يعد الاقتصاد التشاركي نموذجاً اقتصادياً مبتكراً يعتمد على مشاركة الموارد والخدمات بين الأفراد عبر منصات رقمية متقدمة. يعزز هذا النموذج الكفاءة الاقتصادية من خلال تقليل التكاليف وتحفيز الابتكار، ويساهم أيضاً في تعزيز التفاعل الاجتماعي وبناء مجتمعات مترابطة. بالإضافة إلى ذلك، يلعب الاقتصاد التشاركي دوراً مهماً في حماية البيئة من خلال تقليل الانبعاثات الكربونية وتشجيع استخدام الموارد بشكل مستدام. نذكر فيما يلي فوائد الاقتصاد التشاركي على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية:

الفوائد الاقتصادية

- **زيادة الكفاءة**: يسمح الاقتصاد التشاركي باستخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة من خلال مشاركة الأصول غير المستخدمة، مما يقلل من الهدر ويزيد من الإنتاجية.

- **توفير التكاليف**: يمكن للأفراد والشركات تقليل التكاليف من خلال مشاركة الموارد بدلاً من شرائها أو استئجارها بتكاليف أعلى، مثل مشاركة السيارات أو تأجير المنازل على المدى القصير.

- **تحفيز الابتكار**: يشجع الاقتصاد التشاركي على تطوير منصات وتقنيات جديدة لتمكين التبادل والمشاركة، مما يفتح فرصاً جديدة للابتكار وريادة الأعمال.

- **خلق فرص عمل**: يوفر الاقتصاد التشاركي فرص عمل جديدة ومتنوعة من خلال المنصات الرقمية التي تتيح للأفراد تقديم خدماتهم بشكل مستقل، مثل التوصيل، التعليم، والصيانة.

الفوائد الاجتماعية

- **تعزيز التفاعل الاجتماعي**: يعزز الاقتصاد التشاركي التواصل والتفاعل بين الأفراد من خلال منصات تشاركية تتيح لهم التعاون والمساعدة المتبادلة، مما يعزز الشعور بالمجتمع والترابط الاجتماعي.

- **تمكين الأفراد**: يتيح الاقتصاد التشاركي للأفراد فرصة تحسين دخلهم وتعزيز استقلاليتهم الاقتصادية من خلال استغلال مواردهم الشخصية وتقديم خدماتهم عبر الإنترنت.

- **تعزيز الثقة**: يعتمد الاقتصاد التشاركي على بناء الثقة بين الأفراد من خلال أنظمة تقييم ومراجعة شفافة، مما يعزز الثقة المتبادلة ويقلل من المخاطر.

• **الوصول إلى الخدمات:** يمكن للأفراد الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات بسهولة ويسر عبر منصات الاقتصاد التشاركي، مما يعزز من جودة حياتهم ويسهل عليهم الحصول على ما يحتاجونه بسرعة وكفاءة.

الفوائد البيئية

• **تقليل الانبعاثات الكربونية:** من خلال تشجيع مشاركة السيارات وتقليل الحاجة إلى إنتاج واستخدام المزيد من السيارات، يساهم الاقتصاد التشاركي في تقليل الانبعاثات الكربونية وتحسين جودة الهواء.

• **استخدام الموارد بشكل مستدام:** يشجع الاقتصاد التشاركي على إعادة استخدام الموارد المتاحة بدلاً من استهلاك المزيد من الموارد الطبيعية، مما يساهم في الحفاظ على البيئة وتقليل الاستهلاك الزائد.

• **تقليل النفايات:** يساعد الاقتصاد التشاركي في تقليل النفايات من خلال تعزيز إعادة الاستخدام والتدوير، مثل تأجير الأدوات والمعدات بدلاً من شرائها واستخدامها لمرة واحدة.

• **دعم الاقتصاد الدائري:** يعزز الاقتصاد التشاركي من مفهوم الاقتصاد الدائري الذي يهدف إلى تقليل الهدر من خلال استخدام الموارد بكفاءة وإعادة تدويرها بشكل مستمر.

II. تطبيق الاقتصاد التشاركي في الدول العربية:

تشهد الدول العربية تزايداً في تبني نموذج الاقتصاد التشاركي، حيث تسعى إلى الاستفادة من فوائده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. من خلال منصات رقمية مبتكرة، أصبح بإمكان الأفراد والشركات مشاركة الموارد والخدمات بشكل فعال. في قطاع النقل، على سبيل المثال، تبرز خدمات مشاركة السيارات مثل «Careem» و«Uber» كحلول مبتكرة للتنقل، مما يقلل من تكاليف النقل ويعزز الكفاءة. في مجال الإقامة والسكن، توفر منصات مثل «Airbnb» فرصاً للسكان المحليين لتأجير منازلهم للزوار، مما يعزز السياحة المحلية ويدعم الاقتصاد المحلي. بالإضافة إلى ذلك، بدأت بعض الدول العربية في تبني نماذج تمويل جماعي لدعم المشاريع الناشئة، حيث توفر منصات مثل «Zoomaal» فرصة للشباب العرب لجمع التمويل اللازم لأفكارهم الإبداعية.

1. تحديات تطبيق الاقتصاد التشاركي في الدول العربية:

تواجه تطبيقات الاقتصاد التشاركي في الدول العربية تحديات تتعلق بالقوانين والتنظيمات، إلا أن الحكومات بدأت في تطوير أطر تنظيمية تسهل تبني هذه النماذج الاقتصادية.

التحديات الثقافية في تطبيق الاقتصاد التشاركي في الدول العربية

الوعي المجتمعي والمفاهيم التقليدية:

• **مفهوم الملكية:** يواجه الاقتصاد التشاركي تحدياً كبيراً في تغيير مفهوم الملكية التقليدي. العديد من الأفراد في المجتمعات العربية يفضلون امتلاك الأشياء بدلاً من مشاركتها أو استئجارها. هذا يتطلب جهوداً كبيرة لتوعية الناس بفوائد المشاركة واستخدام الموارد بكفاءة.

• **الثقافة الاستهلاكية:** بعض المجتمعات العربية تتبنى ثقافة استهلاكية تركز على الشراء والامتلاك، مما يجعل من الصعب تقبل فكرة الاقتصاد التشاركي. الترويج لفكرة تقليل الاستهلاك وإعادة استخدام الموارد يمكن أن يكون تحدياً كبيراً.

الثقة والتفاعل الاجتماعي:

• **نقص الثقة:** الثقة المتبادلة بين الأفراد هي ركيزة أساسية للاقتصاد التشاركي. في بعض الدول العربية، قد يكون هناك نقص في الثقة بين الناس مما يجعل من الصعب تبني نماذج التشارك. الأنظمة التقييمية والشفافية قد تساعد في بناء الثقة، لكن هذا يتطلب وقتاً وجهوداً.

• **التفاعل الاجتماعي:** قد تكون هناك تحفظات ثقافية تجاه التفاعل مع الغرباء ومشاركة الموارد معهم. هذا يمكن أن يشكل حاجزاً أمام انتشار منصات التشارك التي تعتمد على التفاعل المباشر بين المستخدمين. تعزيز التفاعل الإيجابي وبناء شبكات اجتماعية قوية يمكن أن يسهم في التغلب على هذا التحدي.

المعايير الاجتماعية والتقاليد:

• **التقاليد الاجتماعية:** بعض التقاليد الاجتماعية قد تعيق تطبيق الاقتصاد التشاركي، مثل القيم التي تشجع على الاستقلالية والاعتماد على الذات بدلاً من التشارك. التكيف مع هذه التقاليد وتقديم نماذج تشاركية تتماشى مع القيم المحلية يمكن أن يساعد في التغلب على هذه التحديات.

• **الخصوصية والأمان:** في بعض المجتمعات العربية، يمكن أن يكون هناك قلق بشأن الخصوصية والأمان عند مشاركة الموارد أو التفاعل مع أشخاص غير معروفين. تطوير إجراءات أمان فعالة وضمان حماية البيانات الشخصية يمكن أن يساعد في تبديد هذه المخاوف.

لمواجهة هذه التحديات الثقافية، يتطلب الأمر جهوداً توعوية واسعة النطاق، تشمل حملات إعلامية وبرامج تعليمية لتعزيز فهم فوائد الاقتصاد التشاركي وتشجيع تبني هذا النموذج. بالإضافة إلى ذلك، يجب تطوير منصات محلية تتناسب مع الخصائص الثقافية والاجتماعية للدول العربية، مما يسهم في تسهيل الانتقال إلى الاقتصاد التشاركي وبناء مجتمع متعاون ومستدام.

التحديات القانونية في تطبيق الاقتصاد التشاركي في الدول العربية:

التشريعات والتنظيمات

• **غياب التشريعات الواضحة:** تعاني العديد من الدول العربية من نقص في التشريعات الواضحة التي تنظم أنشطة الاقتصاد التشاركي. هذا الفراغ القانوني يمكن أن يؤدي إلى حالة من عدم اليقين، مما يعوق نمو وتوسع منصات التشارك.

• **التنظيمات المتضاربة:** في بعض الحالات، قد تكون هناك تنظيمات قديمة لا تتماشى مع طبيعة الاقتصاد التشاركي، مما يخلق تضارباً بين القوانين التقليدية ومتطلبات نماذج الأعمال الجديدة. تحديث هذه القوانين والتشريعات لتتوافق مع البيئة الاقتصادية الجديدة هو تحدي يجب معالجته.

الضرائب والتراخيص

• **التراخيص المرهقة:** تتطلب بعض الأنشطة التشاركية تراخيص معينة قد تكون معقدة أو مكلفة، مما يشكل عائقاً أمام الأفراد والشركات الراغبين في المشاركة في الاقتصاد التشاركي. تبسيط إجراءات الحصول على التراخيص يمكن أن يسهم في تعزيز مشاركة أوسع.

• **السياسات الضريبية:** تطبيق سياسات ضريبية مناسبة للاقتصاد

التشاركي يمثل تحدياً كبيراً. في بعض الدول، قد تفرض الحكومات ضرائب مرتفعة على الأنشطة التشاركية، مما يقلل من جاذبية هذه الأنشطة للمستخدمين. تطوير سياسات ضريبية تشجع على النمو والتوسع في هذا القطاع هو أمر حيوي.

حماية المستهلك

• **حقوق المستهلكين:** مع تزايد الاعتماد على المنصات الرقمية، يصبح حماية حقوق المستهلكين أمراً بالغ الأهمية. قد تواجه الدول تحديات في وضع آليات فعالة لحماية المستهلكين من الاحتيال والممارسات غير العادلة في الاقتصاد التشاركي.

• **الشفافية والمساءلة:** تحتاج منصات الاقتصاد التشاركي إلى العمل بشفافية لضمان ثقة المستخدمين. وضع قوانين تضمن الشفافية والمساءلة في عمليات التشارك يمكن أن يعزز من مصداقية هذه المنصات.

حقوق العمال

• **حماية حقوق العمال المستقلين:** يواجه الاقتصاد التشاركي تحديات في حماية حقوق العمال المستقلين الذين يعملون من خلال هذه المنصات. يجب وضع قوانين تضمن لهم حقوقاً عادلة، بما في ذلك الأجور والتأمينات الاجتماعية وظروف العمل المناسبة.

• **التعريف القانوني للعاملين:** في بعض الدول، قد لا يكون هناك تعريف قانوني واضح للعاملين في الاقتصاد التشاركي، مما يجعل من الصعب ضمان حقوقهم وحمايتهم بموجب القوانين الحالية.

الملكية الفكرية

• **حماية الملكية الفكرية:** مع تزايد التبادل الرقمي للمحتوى والخدمات، يصبح حماية الملكية الفكرية تحدياً قانونياً. تحتاج الدول إلى تطوير قوانين تحمي حقوق الملكية الفكرية وتضمن الاستخدام القانوني للمحتوى والخدمات المشتركة.

لمواجهة هذه التحديات القانونية، يتطلب الأمر تطوير أطر تنظيمية وتشريعية تتماشى مع طبيعة الاقتصاد التشاركي وتلبي احتياجات جميع الأطراف المعنية. هذا يشمل تبسيط إجراءات التراخيص، وضع سياسات ضريبية مشجعة، وضمان حماية حقوق المستهلكين والعمال على حد سواء. من خلال التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، يمكن خلق بيئة قانونية تدعم وتحفز نمو الاقتصاد التشاركي في الدول العربية.

التحديات التقنية في تطبيق الاقتصاد التشاركي في الدول العربية

البنية التحتية الرقمية

• **نقص البنية التحتية:** تعاني بعض الدول العربية من ضعف البنية التحتية الرقمية، مثل شبكات الإنترنت غير المستقرة أو ذات السرعات المنخفضة. هذا يمكن أن يعوق الوصول إلى المنصات التشاركية واستخدامها بشكل فعال.

• **التغطية الجغرافية:** في بعض المناطق الريفية والنائية، قد تكون التغطية الرقمية ضعيفة أو غير متاحة، مما يحد من إمكانية مشاركة السكان في الاقتصاد التشاركي.

الأمان السيبراني وحماية البيانات

• **التهديدات السيبرانية:** تواجه منصات الاقتصاد التشاركي تهديدات سيبرانية متعددة مثل الاختراقات والهجمات الإلكترونية، مما يتطلب استثمارات كبيرة في أنظمة الأمان السيبراني لحماية بيانات المستخدمين وتأمين المعاملات.

• **حماية البيانات الشخصية:** تعتبر حماية البيانات الشخصية للمستخدمين تحدياً كبيراً، خاصة مع تزايد عدد المعاملات الرقمية وتبادل المعلومات الحساسة عبر الإنترنت. يجب تطوير سياسات وإجراءات صارمة لضمان حماية خصوصية المستخدمين.

التكامل التكنولوجي

• **تكامل الأنظمة:** يحتاج الاقتصاد التشاركي إلى تكامل فعال بين مختلف الأنظمة والمنصات التكنولوجية لضمان تجربة مستخدم سلسة. قد يكون هذا تحدياً كبيراً في البيئات التي تفتقر إلى معايير تقنية موحدة.

• **التحديث المستمر:** تتطلب منصات الاقتصاد التشاركي تحديثات تقنية مستمرة لمواكبة التطورات التكنولوجية وتلبية احتياجات المستخدمين. القدرة على توفير الموارد اللازمة لهذه التحديثات يمكن أن تكون تحدياً لبعض الشركات الناشئة.

الوصول إلى التكنولوجيا

• **الفجوة الرقمية:** قد يواجه بعض الأفراد صعوبة في الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة أو التعامل معها، خاصة في الفئات العمرية الأكبر سناً أو في المجتمعات ذات الدخل المنخفض. تعزيز التعليم الرقمي وتوفير الوصول إلى الأجهزة التكنولوجية يمكن أن يساعد في التغلب على هذا التحدي.

• **تدني المهارات التقنية:** يمكن أن يكون نقص المهارات التقنية لدى المستخدمين عقبة أمام تبني الاقتصاد التشاركي. يتطلب الأمر جهوداً لتوفير التدريب والدعم الفني لتعزيز قدرات الأفراد على استخدام المنصات الرقمية بفعالية.

التكلفة العالية للتكنولوجيا

• **تكلفة الابتكار والتطوير:** تطوير وصيانة منصات الاقتصاد التشاركي يتطلب استثمارات كبيرة في التكنولوجيا والابتكار. قد يكون تأمين التمويل اللازم لتغطية هذه التكاليف تحدياً للشركات الناشئة.

• **البنية التحتية التقنية المتقدمة:** الوصول إلى بنية تحتية تقنية متقدمة مثل الحوسبة السحابية، الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء يتطلب موارد مالية وتقنية كبيرة، مما قد يحد من قدرة بعض الشركات على المنافسة في هذا المجال.

لمواجهة هذه التحديات التقنية، يجب على الدول العربية الاستثمار في تطوير وتحسين البنية التحتية الرقمية، وتعزيز الأمن السيبراني، وتوفير التدريب اللازم لتمكين الأفراد من الاستفادة من الاقتصاد التشاركي. كما يتطلب الأمر تشجيع الابتكار ودعم الشركات الناشئة لتطوير حلول تقنية فعالة ومستدامة. من خلال التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، يمكن خلق بيئة تقنية مواتية تدعم نمو وتوسع الاقتصاد التشاركي في الدول العربية.

2. فرص تطبيق الاقتصاد التشاركي في الدول العربية:

انتشار الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي

يوفر انتشار الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في الدول العربية فرصاً هائلة لتعزيز الاقتصاد التشاركي، حيث يسهم في توسيع قاعدة المستخدمين، تعزيز الثقة، ودعم المجتمعات التشاركية. من خلال الاستفادة من هذه الفرص، يمكن تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

الوصول الواسع إلى الإنترنت

• **زيادة الاتصال الرقمي:** شهدت الدول العربية في السنوات الأخيرة

زيادة كبيرة في انتشار الإنترنت، حيث أصبحت الشبكات الرقمية تغطي معظم المناطق الحضرية والريفية. هذا يوفر بيئة مثالية لنمو الاقتصاد التشاركي، حيث يمكن للأفراد والشركات الوصول بسهولة إلى منصات التشارك والاستفادة من الخدمات المتاحة عبر الإنترنت.

• **البنية التحتية المحسنة:** تحسنت البنية التحتية للإنترنت بشكل كبير في العديد من الدول العربية، مع توافر شبكات الجيل الرابع والخامس. هذا يعزز من سرعة وكفاءة الاتصال، مما يسهل استخدام التطبيقات والمنصات الرقمية التي يعتمد عليها الاقتصاد التشاركي.

التواصل الاجتماعي

• **توسيع قاعدة المستخدمين:** تلعب وسائل التواصل الاجتماعي دوراً كبيراً في تسهيل الاتصال بين الأفراد وتعزيز انتشار منصات الاقتصاد التشاركي. من خلال الشبكات الاجتماعية مثل فيسبوك، إنستغرام، تويتر، ولينكدإن، يمكن للأفراد الترويج للخدمات والمنتجات، والتواصل مع العملاء المحتملين بسرعة وسهولة.

• **التوصيات والمراجعات:** تعتبر المراجعات والتوصيات عبر وسائل التواصل الاجتماعي من العوامل المهمة في بناء الثقة بين المستخدمين. يمكن للأفراد مشاركة تجاربهم مع الخدمات التشاركية، مما يعزز الثقة ويساعد في جذب المزيد من المستخدمين.

• **التسويق الرقمي:** توفر وسائل التواصل الاجتماعي أدوات قوية للتسويق الرقمي، مما يمكن الشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة من الوصول إلى جمهور واسع بتكلفة منخفضة. يمكن استخدام الإعلانات الموجهة وحملات التسويق الفيروسي لزيادة الوعي بالخدمات التشاركية وجذب المزيد من المستخدمين.

دعم المجتمع التشاركي

• **بناء المجتمعات التشاركية:** تساعد وسائل التواصل الاجتماعي في بناء مجتمعات تشاركية حيث يمكن للأفراد تبادل الأفكار والخبرات والدعم. يمكن لهذه المجتمعات أن تعزز من روح التعاون والمشاركة، مما يسهم في نشر وتبني نماذج الاقتصاد التشاركي بشكل أوسع.

• **تنظيم الأحداث والورش:** يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتنظيم الأحداث والورش التوعوية حول فوائد الاقتصاد التشاركي وكيفية استخدام المنصات المختلفة. هذا يساعد في نشر المعرفة وبناء قاعدة مستخدمين متينة ومستدامة.

ازدياد الوعي البيئي

التوجه نحو الاستدامة

• **تبني ممارسات صديقة للبيئة:** مع تزايد الوعي البيئي في الدول العربية، يسعى الأفراد والشركات إلى تبني ممارسات مستدامة تساهم في حماية البيئة وتقليل الأثر البيئي. الاقتصاد التشاركي يوفر حلولاً مبتكرة تساعد في تقليل الهدر واستخدام الموارد بكفاءة، مثل مشاركة السيارات وتأجير الأدوات والمعدات بدلاً من شرائها.

• **الحفاظ على الموارد الطبيعية:** يشجع الاقتصاد التشاركي على إعادة استخدام الموارد المتاحة وتقليل الحاجة إلى استهلاك الموارد الطبيعية الجديدة. من خلال تبني هذا النموذج، يمكن للمجتمعات العربية المساهمة في الحفاظ على التنوع البيولوجي وتقليل التأثير السلبي على البيئة.

دعم المبادرات البيئية

• **ترويج النقل المستدام:** يمثل قطاع النقل أحد أكبر المساهمين في الانبعاثات الكربونية. يمكن للاقتصاد التشاركي أن يدعم المبادرات البيئية من خلال توفير خدمات نقل مستدامة مثل مشاركة السيارات،

تأجير الدراجات الكهربائية، واستخدام وسائل النقل الجماعي. هذا يساعد في تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة وتحسين جودة الهواء.

• **إدارة النفايات بفعالية:** من خلال منصات الاقتصاد التشاركي، يمكن للأفراد تبادل الأدوات والأجهزة غير المستخدمة، مما يقلل من كمية النفايات ويشجع على إعادة التدوير. هذا يسهم في تقليل النفايات الصلبة ويعزز من جهود إدارة النفايات بشكل فعال.

تحقيق أهداف التنمية المستدامة

• **مساهمة في الأهداف البيئية:** يدعم الاقتصاد التشاركي تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة، مثل الهدف المتعلق بالاستهلاك والإنتاج المسؤولين. من خلال تعزيز نماذج الأعمال التشاركية، يمكن للدول العربية المساهمة في تحقيق هذه الأهداف على المستوى المحلي والإقليمي.

• **تشجيع الابتكار الأخضر:** يمكن للاقتصاد التشاركي أن يحفز الابتكار في مجالات التكنولوجيا النظيفة والحلول البيئية، مما يخلق فرصاً جديدة للأعمال ويعزز من تطوير المنتجات والخدمات التي تساهم في الحفاظ على البيئة.

تغيير السلوكيات والعادات الاستهلاكية

• **توعية المجتمع:** مع تزايد الوعي البيئي، يمكن للاقتصاد التشاركي أن يلعب دوراً مهماً في توعية المجتمع حول أهمية الحفاظ على البيئة وتبني ممارسات مستدامة. من خلال حملات التوعية والتعليم، يمكن تغيير العادات الاستهلاكية لتصبح أكثر مراعاة للبيئة.

• **تعزيز المسؤولية الفردية:** يشجع الاقتصاد التشاركي الأفراد على تحمل مسؤولية أكبر تجاه البيئة من خلال مشاركتهم الفعالة في نماذج الأعمال التشاركية. هذا يعزز من شعورهم بالمسؤولية البيئية ويحفزهم على تبني سلوكيات أكثر استدامة.

يوفر ازدياد الوعي البيئي في الدول العربية فرصة ذهبية لتبني وتطبيق نماذج الاقتصاد التشاركي. من خلال تعزيز الممارسات المستدامة ودعم المبادرات البيئية، يمكن تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية وبيئية كبيرة، مما يسهم في بناء مستقبل أكثر استدامة وازدهاراً.

احتياجات الشباب المتزايدة

البحث عن فرص عمل جديدة

• **العمل الحر والمرن:** يشكل الشباب نسبة كبيرة من سكان الدول العربية، وغالباً ما يبحثون عن فرص عمل جديدة ومرنة تتناسب مع تطلعاتهم وأسلوب حياتهم. يوفر الاقتصاد التشاركي منصات عمل حر تتيح للشباب تقديم خدماتهم بشكل مستقل مثل البرمجة، التصميم، والتوصيل، مما يساعدهم في تحقيق دخل إضافي وتطوير مهاراتهم.

• **التوظيف المؤقت:** يمكن لمنصات الاقتصاد التشاركي تقديم فرص توظيف مؤقتة في مجالات متنوعة مثل النقل، الضيافة، والتعليم. هذا يتيح للشباب اكتساب خبرات مهنية مختلفة وتجربة مجالات عمل جديدة دون الالتزام بوظائف طويلة الأمد.

توفير حلول مرنة ومبتكرة

• **حلول النقل والتنقل:** يحتاج الشباب إلى حلول نقل مرنة واقتصادية. توفر منصات مشاركة السيارات والدراجات حلاً عملياً وبيئياً للتنقل داخل المدن، مما يقلل من تكاليف النقل ويعزز الكفاءة.

• **الإقامة المؤقتة:** في ظل ازدياد عدد الشباب الذين يسافرون للدراسة أو العمل في مدن أخرى، يمكن لمنصات تأجير المنازل القصيرة الأجل مثل Airbnb توفير حلول إقامة مرنة وميسرة، مما يسهل عليهم التنقل والإقامة بشكل مريح وبتكاليف أقل.

دعم ريادة الأعمال

• **منصات التمويل الجماعي:** يواجه العديد من الشباب الراغبين في بدء مشاريعهم الخاصة تحديات في الحصول على التمويل. يمكن لمنصات التمويل الجماعي مثل Kickstarter و Zoomaal توفير الدعم المالي اللازم لتحقيق أفكارهم المبتكرة وتحويلها إلى مشاريع ناجحة.

• **التسويق الرقمي:** يمكن للشباب استخدام وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات التسويق الرقمي للترويج لمشاريعهم ومنتجاتهم، مما يساعدهم في الوصول إلى جمهور واسع بتكاليف منخفضة وتحقيق نجاح مبكر في السوق.

التعلم والتطوير الشخصي

• **التعلم عبر الإنترنت:** توفر منصات التعليم الإلكتروني مثل Coursera و Udemy فرصاً للشباب لتطوير مهاراتهم واكتساب معارف جديدة في مجالات متعددة، مما يعزز من قدرتهم التنافسية في سوق العمل.

• **الورشات والندوات:** يمكن لمنصات الاقتصاد التشاركي تنظيم ورش عمل وندوات تعليمية تساعد الشباب في تحسين مهاراتهم المهنية والشخصية، مما يعزز من فرصهم في تحقيق النجاح.

تعد احتياجات الشباب المتزايدة في الدول العربية فرصة كبيرة لتطبيق وتطوير نماذج الاقتصاد التشاركي. من خلال تلبية هذه الاحتياجات، يمكن تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، مما يساهم في بناء مستقبل أكثر إشراقاً واستدامة للشباب والمجتمعات العربية.

III. استراتيجيات تعزيز الاقتصاد التشاركي في العالم العربي

يشهد العالم العربي تحولات اقتصادية واجتماعية كبيرة في ظل التطورات التكنولوجية السريعة والتحديات البيئية المتزايدة. يعد الاقتصاد التشاركي أحد النماذج الاقتصادية الحديثة التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز كفاءة استخدام الموارد وتحفيز التعاون المجتمعي. يعتبر تعزيز الاقتصاد التشاركي في العالم العربي فرصة ذهبية لتحفيز النمو الاقتصادي، توفير فرص عمل جديدة، وتحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية. لتحقيق هذا الهدف، يتطلب الأمر وضع استراتيجيات فعالة تشمل التحول الرقمي، تعزيز التكنولوجيا، ودعم الاستدامة. تهدف هذه الاستراتيجيات إلى تهيئة البيئة المناسبة لنمو الاقتصاد التشاركي وتوسيع نطاق تأثيره الإيجابي على المجتمعات العربية.

1. التحول الرقمي والاستدامة في خدمة الاقتصاد التشاركي

في العصر الرقمي الحالي، أصبح التحول الرقمي والاستدامة ركيزتين أساسيتين لدفع عجلة الاقتصاد التشاركي نحو الأمام. يشير التحول الرقمي إلى تبني التقنيات الحديثة لتعزيز الكفاءة والإنتاجية، بينما تركز الاستدامة على استخدام الموارد بطريقة تحافظ على البيئة وتحقق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. في العالم العربي، يفتح التحول الرقمي آفاقاً واسعة لتطوير منصات تشاركية مبتكرة، تسهل الوصول إلى الخدمات وتعزز من شفافية المعاملات. في الوقت نفسه، يسهم التركيز على الاستدامة في تقليل الأثر البيئي وتعزيز الاستخدام الفعال للموارد. إن تكامل التحول الرقمي مع مبادئ الاستدامة يمثل فرصة كبيرة لتعزيز الاقتصاد التشاركي، وتحقيق فوائد مستدامة تشمل النمو الاقتصادي، تحسين

جودة الحياة، والحفاظ على البيئة للأجيال القادمة.

دور التكنولوجيا في تعزيز الاقتصاد التشاركي:

تلعب التكنولوجيا دوراً حيوياً في تعزيز الاقتصاد التشاركي من خلال توفير الأدوات والمنصات التي تسهل التفاعل وتبادل الموارد بين الأفراد والشركات. تشمل الأدوار الرئيسية للتكنولوجيا ما يلي:

تسهيل الوصول إلى الخدمات

- **المنصات الرقمية:** توفر منصات الاقتصاد التشاركي مثل Uber و Airbnb و TaskRabbit قنوات سهلة الاستخدام تمكن الأفراد من تقديم خدماتهم أو تأجير ممتلكاتهم بشكل مباشر إلى المستخدمين الآخرين. هذه المنصات تتيح الوصول السريع إلى مجموعة متنوعة من الخدمات دون الحاجة إلى وسطاء تقليديين.
- **تطبيقات الهاتف المحمول:** ساهمت التطبيقات المتاحة على الهواتف الذكية في جعل خدمات الاقتصاد التشاركي متاحة على مدار الساعة وبسهولة من أي مكان. هذا يسهل على المستخدمين البحث عن الخدمات والتواصل مع مقدميها بسرعة وفعالية.

تعزيز الشفافية والثقة

- **أنظمة التقييم والمراجعة:** توفر المنصات التشاركية أنظمة تقييم ومراجعة تمكن المستخدمين من تقييم جودة الخدمات ومشاركة تجاربهم مع الآخرين. هذا يعزز من الشفافية والثقة بين المستخدمين ويساعد على تحسين جودة الخدمات المقدمة.
- **التكنولوجيا المالية:** تساهم التكنولوجيا المالية (FinTech) في تأمين المعاملات المالية عبر المنصات التشاركية، مما يضمن حماية المعلومات الشخصية والمالية للمستخدمين ويسهل عمليات الدفع والاستلام بشكل آمن وسريع.

تحليل البيانات وتحسين الخدمات

- **تحليل البيانات الضخمة:** تساعد تقنيات تحليل البيانات الضخمة (Big Data) المنصات التشاركية في فهم سلوك المستخدمين وتوقع احتياجاتهم. هذا يمكن الشركات من تحسين خدماتها وتقديم تجارب مستخدم مخصصة وفعالة.
- **الذكاء الاصطناعي:** يستخدم الذكاء الاصطناعي لتحسين عمليات المنصات التشاركية من خلال تقديم توصيات مخصصة، تحسين إدارة الطلب والعرض، وزيادة كفاءة العمليات التشغيلية.

دعم الابتكار وتطوير الحلول الجديدة

- **الابتكار المفتوح:** تتيح التكنولوجيا بيئة مناسبة للابتكار المفتوح حيث يمكن للمستخدمين والشركات تطوير حلول جديدة وتحسين النماذج الحالية للاقتصاد التشاركي. هذا يشجع على الإبداع ويساهم في تطوير منتجات وخدمات جديدة تلبي احتياجات السوق المتغيرة.
- **الحوسبة السحابية:** توفر الحوسبة السحابية البنية التحتية اللازمة لتشغيل المنصات التشاركية بكفاءة وبتكاليف أقل، مما يمكن الشركات الناشئة من الوصول إلى موارد تكنولوجية قوية دون الحاجة إلى استثمارات كبيرة.

تعزيز الاتصال والتواصل

- **الإنترنت السريع:** يسهم انتشار الإنترنت عالي السرعة في تحسين جودة الاتصال بين المستخدمين ومقدمي الخدمات، مما

يعزز من فعالية الاقتصاد التشاركي ويزيد من نطاق انتشاره.

• **وسائل التواصل الاجتماعي:** تساهم وسائل التواصل الاجتماعي في الترويج للخدمات التشاركية وبناء مجتمعات مستخدمين قوية، مما يزيد من الوعي والفهم حول فوائد الاقتصاد التشاركي.

تعمل التكنولوجيا كمحرك أساسي لتعزيز الاقتصاد التشاركي من خلال تسهيل الوصول إلى الخدمات، تعزيز الثقة والشفافية، دعم الابتكار، وتحليل البيانات لتحسين الخدمات. هذه العوامل مجتمعة تساهم في نمو الاقتصاد التشاركي وجعله نموذجاً اقتصادياً مستداماً ومزدهراً في العالم العربي.

مساهمة الاقتصاد التشاركي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

يلعب الاقتصاد التشاركي دوراً محورياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) التي وضعتها الأمم المتحدة. من خلال تعزيز الكفاءة في استخدام الموارد، تقليل الهدر، وتعزيز التعاون المجتمعي، يساهم الاقتصاد التشاركي في عدة أهداف رئيسية للتنمية المستدامة:

القضاء على الفقر – الهدف 1

• توفير فرص عمل: يخلق الاقتصاد التشاركي فرص عمل مرنة ومتنوعة، مما يمكن الأفراد من زيادة دخلهم وتحسين مستوى معيشتهم. هذا يساهم في الحد من الفقر من خلال توفير دخل إضافي وفرص اقتصادية جديدة.

جودة التعليم – الهدف 4

• إتاحة التعليم والتدريب: توفر منصات التعليم التشاركي مثل Coursera و Udemy فرصاً للتعلم المستمر والتدريب المهني عبر الإنترنت. هذا يتيح للأفراد من جميع الفئات العمرية والاقتصادية الوصول إلى التعليم الجيد وتنمية مهاراتهم.

العمل اللائق والنمو الاقتصادي – الهدف 8

• تعزيز ريادة الأعمال: يشجع الاقتصاد التشاركي على ريادة الأعمال من خلال تقديم منصات تسهل بدء المشاريع الصغيرة وتطويرها. هذا يعزز النمو الاقتصادي ويوفر فرص عمل جديدة ومستدامة.

• التوظيف المرن: يوفر العمل التشاركي فرص عمل مرنة ومستدامة تتيح للأفراد توازناً أفضل بين الحياة الشخصية والمهنية.

الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية – الهدف 9

• تحفيز الابتكار: يشجع الاقتصاد التشاركي على الابتكار من خلال تطوير منصات وتقنيات جديدة لتسهيل التبادل والمشاركة. هذا يعزز من التقدم التكنولوجي ويدعم البنية التحتية الرقمية.

المدن والمجتمعات المستدامة – الهدف 11

• النقل المستدام: تسهم منصات مشاركة السيارات والدراجات في تحسين وسائل النقل الحضري، مما يقلل من الازدحام المروري والانبعاثات الكربونية. هذا يساهم في خلق مدن أكثر استدامة وصديقة للبيئة.

• السكن المؤقت: توفر منصات تأجير المنازل والشقق المؤقتة حلولاً مرنة للإقامة، مما يعزز من قدرة المدن على استيعاب الزوار والسكان الجدد بطرق مستدامة.

الاستهلاك والإنتاج المسؤولان – الهدف 12

• تقليل الهدر: يشجع الاقتصاد التشاركي على إعادة استخدام الموارد وتقليل الهدر من خلال مشاركة الأصول غير المستخدمة. هذا يعزز من الكفاءة في استخدام الموارد ويقلل من التأثير البيئي.

• التدوير وإعادة الاستخدام: من خلال منصات مشاركة الأدوات والمعدات، يساهم الاقتصاد التشاركي في تقليل النفايات وتعزيز ثقافة التدوير وإعادة الاستخدام.

العمل المناخي – الهدف 13

• تقليل الانبعاثات: من خلال تقليل الحاجة إلى إنتاج واستهلاك المزيد من الموارد، يساهم الاقتصاد التشاركي في تقليل الانبعاثات الكربونية. هذا يسهم في الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ.

الشراكات لتحقيق الأهداف – الهدف 17

• تعزيز التعاون: يشجع الاقتصاد التشاركي على التعاون بين الأفراد والشركات والمجتمعات لتحقيق أهداف مشتركة. هذا يساهم في بناء شراكات قوية تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

عبر تسهيل الوصول إلى الموارد، تعزيز الابتكار، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، يساهم الاقتصاد التشاركي بشكل كبير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. هذا يخلق بيئة اقتصادية واجتماعية مستدامة تعزز من رفاهية الأفراد والمجتمعات في العالم العربي وخارجه.

2. دور القطاع الخاص والمجتمع المدني

من خلال التعاون بين القطاع الخاص والمجتمع المدني، يمكن تحقيق تقدم كبير في تعزيز الاقتصاد التشاركي في العالم العربي. يسهم القطاع الخاص في توفير التمويل والتكنولوجيا، بينما يعزز المجتمع المدني الوعي والمساندة المجتمعية، مما يخلق بيئة مواتية لنمو وتطور الاقتصاد التشاركي بشكل مستدام.

مشاركة القطاع الخاص في تمويل مشاريع الاقتصاد التشاركي:

يلعب القطاع الخاص دوراً حيوياً في تعزيز الاقتصاد التشاركي من خلال الابتكار، توفير التمويل والدعم، الترويج والتوعية، تقديم نماذج أعمال مستدامة، وتطوير البنية التحتية الرقمية. من خلال تبني هذه الأدوار، يمكن للشركات الخاصة المساهمة بشكل فعال في نمو الاقتصاد التشاركي وتحقيق التنمية المستدامة في العالم العربي.

الابتكار وتطوير المنصات

• **الاستثمار في التكنولوجيا:** يمكن للشركات الخاصة الاستثمار في تطوير منصات رقمية مبتكرة تسهل التفاعل بين المستخدمين وتعزز من سهولة مشاركة الموارد والخدمات. هذا يشمل تطوير تطبيقات الهاتف المحمول، المواقع الإلكترونية، والحلول السحابية التي تدعم الاقتصاد التشاركي.

• **البحث والتطوير:** يشمل دور القطاع الخاص أيضاً الاستثمار في البحث والتطوير لتحسين المنتجات والخدمات المقدمة من خلال الاقتصاد التشاركي. يمكن للشركات الخاصة تطوير تقنيات جديدة تزيد من كفاءة العمليات وتساهم في تحسين تجربة المستخدمين.

توفير التمويل والدعم

• **التمويل والاستثمار:** يمكن للقطاع الخاص توفير التمويل اللازم للمشاريع التشاركية من خلال رأس المال المخاطر والاستثمار المباشر. هذا يمكن أن يساعد في إطلاق المشاريع الجديدة وتوسيع نطاقها، مما يعزز من نمو الاقتصاد التشاركي.

• **التدريب والتطوير:** يمكن للشركات تقديم برامج تدريبية وتعليمية لدعم الأفراد في اكتساب المهارات اللازمة للمشاركة الفعالة في الاقتصاد التشاركي. هذا يشمل تقديم دورات في المهارات التقنية، الريادية، والإدارية.

الترويج والتوعية

• **الحملات الترويجية:** يمكن للقطاع الخاص تنظيم حملات ترويجية لزيادة الوعي بفوائد الاقتصاد التشاركي وتعزيز قبول المجتمع له. يمكن استخدام وسائل الإعلام التقليدية والرقمية، ووسائل التواصل الاجتماعي لنشر الوعي وزيادة الفهم حول الاقتصاد التشاركي.

• **الشراكات الاستراتيجية:** يمكن للشركات الخاصة تشكيل شراكات استراتيجية مع الحكومات والمؤسسات التعليمية لتعزيز مبادرات الاقتصاد التشاركي. هذه الشراكات يمكن أن توفر الدعم اللازم لتطوير وتنفيذ مشاريع تشاركية بشكل مستدام.

تقديم نماذج أعمال مستدامة

• **تعزيز الاستدامة:** يمكن للقطاع الخاص تبني نماذج أعمال مستدامة تدعم الاقتصاد التشاركي وتساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. هذا يشمل تطوير منتجات وخدمات صديقة للبيئة تعزز من كفاءة استخدام الموارد وتقليل الهدر.

• **المسؤولية الاجتماعية للشركات:** يمكن للشركات الخاصة دمج مبادئ الاقتصاد التشاركي في سياساتها للمسؤولية الاجتماعية، مما يعزز من التزامها تجاه المجتمع ويساهم في تحقيق تأثير إيجابي على المستوى الاجتماعي والبيئي.

تطوير البنية التحتية الرقمية

• **تحسين الوصول إلى الإنترنت:** يمكن للقطاع الخاص الاستثمار في تحسين البنية التحتية الرقمية، مما يوفر وصولاً أفضل إلى الإنترنت ويزيد من قدرة الأفراد على المشاركة في الاقتصاد التشاركي. هذا يشمل توسيع نطاق شبكات الاتصال السريع وتطوير البنية التحتية التكنولوجية.

• **تعزيز الأمان السيبراني:** لضمان أمان وسلامة المعاملات الرقمية في الاقتصاد التشاركي، يمكن للشركات الخاصة الاستثمار في تقنيات الأمان السيبراني وحماية البيانات. هذا يعزز من ثقة المستخدمين في المنصات التشاركية ويساهم في زيادة استخدامهم لها.

دور المجتمع المدني في تعزيز الاقتصاد التشاركي في العالم العربي:

يلعب المجتمع المدني دوراً حيوياً في تعزيز الاقتصاد التشاركي من خلال التوعية والتثقيف، تقديم الدعم والمساندة، الرقابة والمساءلة، تشجيع الابتكار الاجتماعي، وتعزيز الروابط الاجتماعية.

من خلال تبني هذه الأدوار، يمكن لمنظمات المجتمع المدني المساهمة بشكل فعال في نشر وتبني نماذج الاقتصاد التشاركي، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وبناء مجتمعات أكثر تعاوناً وتكافلاً في العالم العربي.

التوعية والتثقيف

• **التثقيف العام:** يمكن لمنظمات المجتمع المدني تنظيم حملات توعوية وتثقيفية لتعريف الناس بمفهوم الاقتصاد التشاركي وفوائده على المستويين الفردي والمجتمعي. يشمل ذلك ورش العمل، الندوات، والمؤتمرات التي تشرح كيف يمكن للاقتصاد التشاركي تحسين جودة الحياة وتعزيز الاستدامة.

• **تغيير المفاهيم:** يعمل المجتمع المدني على تغيير المفاهيم التقليدية حول الملكية والاستهلاك من خلال نشر ثقافة المشاركة وإعادة الاستخدام، مما يعزز من قبول المجتمع لممارسات الاقتصاد التشاركي. يمكن لهذه الجهود أن تساعد في تحويل الأنماط السلوكية نحو مشاركة الموارد بدلاً من امتلاكها بشكل حصري.

الدعم والمساندة

• **المساندة القانونية:** يمكن لمنظمات المجتمع المدني تقديم الدعم القانوني للأفراد والشركات الصغيرة المشاركة في الاقتصاد التشاركي، ومساعدتهم في التغلب على التحديات القانونية والتنظيمية. هذا يشمل توفير الاستشارات القانونية والمساعدة في إجراءات الترخيص والتسجيل.

• **الدعم المجتمعي:** من خلال بناء شبكات دعم مجتمعية، يمكن للمجتمع المدني تعزيز التعاون بين الأفراد والمساعدة في تطوير مبادرات محلية تسهم في تحسين جودة الحياة وتعزيز التماسك الاجتماعي. يمكن للمجتمع المدني أيضاً تقديم الدعم الفني والإداري للمشاريع التشاركية الناشئة.

الرقابة والمساءلة

• **الشفافية والمساءلة:** يمكن لمنظمات المجتمع المدني مراقبة تطبيقات الاقتصاد التشاركي لضمان الشفافية والمساءلة. دور المؤسسات غير الحكومية في الرقابة يمكن أن يعزز من ثقة المجتمع في المنصات التشاركية ويساعد في ضمان تقديم خدمات عادلة وشفافة.

• **حماية المستهلك:** يمكن لمنظمات المجتمع المدني العمل على حماية حقوق المستهلكين وضمان تقديم الخدمات بشكل عادل وشفاف. يمكن إنشاء آليات للشكوى والتقييم تتيح للمستخدمين الإبلاغ عن المشكلات والحصول على حلول سريعة.

تشجيع الابتكار الاجتماعي

• **دعم المبادرات المحلية:** يمكن لمنظمات المجتمع المدني تشجيع ودعم المبادرات المحلية التي تسعى إلى تطبيق نماذج الاقتصاد التشاركي. هذا يشمل توفير التمويل، التدريب، والإرشاد للمبادرات التي تهدف إلى تحسين الاستدامة والتعاون المجتمعي.

• **الترويج للحلول المبتكرة:** يمكن لمنظمات المجتمع المدني تسليط الضوء على الحلول المبتكرة التي تعزز من الاقتصاد التشاركي وتقديمها كنماذج يمكن تكرارها في مجتمعات أخرى. هذا يمكن أن يسهم في نشر الأفكار الجديدة وتبنيها على نطاق أوسع.

تعزيز الروابط الاجتماعية

• **بناء المجتمعات التشاركية:** يمكن لمنظمات المجتمع المدني تعزيز بناء المجتمعات التشاركية من خلال تنظيم الفعاليات والأنشطة التي تجمع الأفراد حول أهداف مشتركة، مثل المشاريع البيئية، المبادرات التعليمية، وبرامج الرعاية الصحية. هذا يعزز من الروابط الاجتماعية ويشجع على التعاون والمشاركة.

• **تمكين الفئات المهمشة:** يمكن للمجتمع المدني العمل على

تمكين الفئات المهمشة والضعيفة من خلال توفير فرص متساوية للمشاركة في الاقتصاد التشاركي، مما يعزز من العدالة الاجتماعية ويقلل من الفجوات الاقتصادية.

يلعب كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني دوراً هاماً في تحقيق التنمية المستدامة. فبينما يُساهم القطاع الخاص في تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، يعمل المجتمع المدني على تعزيز العدالة الاجتماعية وحماية حقوق الإنسان. وتُعدّ الشراكة بين هذين القطاعين أساسيةً لمعالجة التحديات المجتمعية وتحقيق التنمية بشكلٍ شامل ومستدام.

خاتمة:

تلعب نماذج الاقتصاد التشاركي دوراً محورياً في تشكيل مستقبل الاقتصاد العالمي، ولا سيما في العالم العربي، حيث يمكن لهذه النماذج أن توفر حلولاً مبتكرة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجه المنطقة. من خلال تبني مبادئ الاقتصاد التشاركي، يمكن للدول العربية تحقيق فوائد متعددة تشمل تحسين كفاءة استخدام الموارد، خلق فرص عمل جديدة، وتعزيز الاستدامة.

تناولت هذه الدراسة مفهوم الاقتصاد التشاركي وأهميته، حيث تم تعريفه كنموذج اقتصادي يعتمد على مشاركة الموارد والخدمات عبر منصات رقمية تتيح للأفراد والشركات تبادل الأصول بطرق مبتكرة وفعالة. تم استعراض نشأة الاقتصاد التشاركي وتطوره، إلى جانب الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يقدمها.

تم استعراض التحديات الثقافية والقانونية والتقنية التي تواجه تطبيق الاقتصاد التشاركي في الدول العربية. من بين هذه التحديات، نجد نقص الوعي المجتمعي، التحفظات الثقافية، الفجوات القانونية، ونقص البنية التحتية الرقمية. على الرغم من هذه التحديات، فإن هناك فرصاً واعدة يمكن استغلالها، مثل انتشار الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، ازدياد الوعي البيئي، واحتياجات الشباب المتزايدة للمرونة والابتكار.

تضمنت الدراسة استراتيجيات لتعزيز الاقتصاد التشاركي في العالم العربي، مع التركيز على التحول الرقمي والاستدامة. تم التأكيد على دور التكنولوجيا في تطوير منصات تشاركية مبتكرة، وتحليل البيانات لتحسين الخدمات، وتعزيز الشفافية والثقة بين المستخدمين. كما تم تسليط الضوء على مساهمة الاقتصاد التشاركي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال تقليل الهدر، تعزيز الاستدامة الاقتصادية، ودعم المبادرات البيئية والاجتماعية.

تناولت الدراسة أيضاً دور القطاع الخاص في الابتكار وتطوير المنصات الرقمية، توفير التمويل والدعم، والترويج والتوعية بفوائد الاقتصاد التشاركي. أما المجتمع المدني، فله دور مهم في التوعية والتثقيف، تقديم الدعم والمساندة، تعزيز الشفافية والمساءلة، وتشجيع الابتكار الاجتماعي. من خلال التعاون بين القطاعين الخاص والمدني، يمكن خلق بيئة مواتية لنمو الاقتصاد التشاركي في العالم العربي.

من المهم التأكيد على أنّ الاقتصاد التشاركي ليس بديلاً عن الاقتصاد التقليدي، بل هو نموذج مكمل يمكن أن يُساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني بشكل عام. يجب على الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني العمل معاً لتطوير بيئة داعمة لتطبيق الاقتصاد التشاركي وتحقيق فوائده العديدة. مع الاستثمار في البنية التحتية الرقمية والبرامج التعليمية وتعزيز ثقافة المشاركة، يمكن للعالم العربي أن يُصبح رائداً في مجال الاقتصاد التشاركي وتحقيق التنمية المستدامة لمواطنيه

في الختام، يمثل الاقتصاد التشاركي فرصة ذهبية للعالم العربي لتحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي وبيئي مستدام. من خلال تبني هذه النماذج الاقتصادية الحديثة، يمكن للدول العربية أن تسهم في بناء مستقبل أكثر إشراقاً وتكاملاً، حيث يتم استغلال الموارد بكفاءة، وتعزيز الابتكار، وتحقيق التنمية المستدامة للجميع.

الوضع في البحر الأحمر
وتأثيراته على التجارة والاقتصاد في المنطقة العربية

إعداد: البحوث الاقتصادية – اتحاد الغرف العربية

يُعَدُّ البحر الأحمر من أبرز الممرات المائية العالمية، حيث يربط بين قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي من خلال قناة السويس. تلعب هذه المنطقة دوراً حيوياً في التجارة الدولية، حيث تمر من خلالها نسبة كبيرة من حركة الشحن العالمي، ما يقارب 10% من التجارة العالمية. على الرغم من أهميتها الاستراتيجية، تشهد المنطقة توترات جيوسياسية متزايدة في السنوات الأخيرة، مما يلقي بظلاله على حركة الملاحة البحرية والتجارة، ويهدد اقتصادات الدول المطلة على البحر الأحمر.

يعتبر البحر الأحمر من أكثر الممرات المائية أهمية على الصعيدين الإقليمي والدولي، فهو رابطٌ حيويٌ بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي عبر قناة السويس. يشكل هذا الممر البحري شرياناً رئيسياً للتجارة العالمية، يمر عبره جزء كبير من السلع والبضائع بين الشرق والغرب، ما يجعله نقطة استراتيجية بالغة الأهمية. تمتد أهمية البحر الأحمر عبر التاريخ، حيث كان معبراً رئيسياً للحضارات القديمة في التجارة والثقافة، ولا يزال حتى اليوم يلعب دوراً محورياً في الاقتصاد العالمي.

1. تاريخ البحر الأحمر والممرات المائية الحيوية:

يُعَدُّ البحر الأحمر من أقدم الممرات المائية المعروفة في العالم، حيث لعب دوراً محورياً في التجارة والنقل منذ العصور القديمة. منذ آلاف السنين، استخدمته الحضارات القديمة مثل المصريين والبابليين والفينيقيين كطريق تجاري أساسي يربط بين الشرق والغرب. وقد استخدم الفراعنة المصريون هذا البحر لتصدير واستيراد البضائع مع شبه الجزيرة العربية وشرق أفريقيا.

في العصر الكلاسيكي، سيطر الرومان على البحر الأحمر واستخدموه لتجارة التوابل والبخور والحرير مع الهند والشرق الأقصى. وقد استمر البحر الأحمر خلال العصور الوسطى في كونه شرياناً تجارياً مهماً، حيث استخدمه العرب والتجار المسلمون لنقل البضائع بين آسيا وأفريقيا وأوروبا.

تُعتبر الممرات المائية في البحر الأحمر حيوية للاقتصاد العالمي، حيث تسهل حركة البضائع والمواد الخام بين القارات. قناة السويس، على وجه الخصوص، تختصر الوقت والتكاليف للنقل البحري بين أوروبا وآسيا، مما يزيد من كفاءة التجارة العالمية. كذلك، يمر عبر مضيق باب المندب كميات كبيرة من النفط والغاز، مما يجعله ذا أهمية استراتيجية كبيرة للطاقة العالمية:

• **قناة السويس:** افتتحت في عام 1869، وتعتبر قناة السويس من أهم الممرات المائية في العالم، حيث تختصر المسافة بين أوروبا وآسيا بشكل كبير. قناة السويس تسهل مرور السفن المحملة بالبضائع، مما يجعلها شرياناً حيوياً للتجارة العالمية. حوالي 10% من حركة التجارة البحرية العالمية تمر عبر هذه القناة، مما يجعل استقرار البحر الأحمر وأمنه ضرورة اقتصادية عالمية.

• **مضيق باب المندب:** يقع في الجنوب الشرقي من البحر الأحمر، ويعتبر مضيق باب المندب من الممرات المائية الحيوية التي تربط البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهندي. يشكل هذا المضيق نقطة اختناق رئيسية في حركة الملاحة العالمية، حيث تمر من خلاله السفن التي تنقل النفط والبضائع بين الشرق الأوسط وآسيا وأوروبا.

يعكس تاريخ البحر الأحمر والممرات المائية الحيوية دوره الحيوي في التجارة العالمية عبر العصور، واستمراره كجزء أساسي من الاقتصاد العالمي المعاصر يتطلب الحفاظ على أمنه واستقراره.

2. أهمية البحر الأحمر كممر تجاري حيوي

يمثل البحر الأحمر ممراً تجارياً حيوياً ليس فقط بسبب موقعه الجغرافي الاستراتيجي، بل أيضاً بسبب حجم حركة الملاحة البحرية التي تعبره. تمر عبره يومياً مئات السفن المحملة بالبضائع، بما في ذلك النفط والغاز والمنتجات الصناعية والسلع الاستهلاكية. تعتمد العديد من الاقتصادات على هذا الممر البحري لنقل السلع والمواد الخام بشكل سريع وفعال. أي اضطرابات في البحر الأحمر يمكن أن تؤدي إلى تأثيرات واسعة على الاقتصاد العالمي، بما في ذلك زيادة تكاليف النقل وتأخير وصول البضائع وتضخم الأسعار.

- **الربط بين القارات:** يلعب البحر الأحمر دوراً جوهرياً في الربط بين قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا. هذا الموقع الجغرافي الفريد يجعل منه ممراً حيوياً للتجارة العالمية. السفن التي تمر عبر البحر الأحمر وقناة السويس تنقل البضائع بين الموانئ الأوروبية والآسيوية بشكل أكثر كفاءة وسرعة مقارنة بالطرق البحرية البديلة مثل الدوران حول رأس الرجاء الصالح. هذه القدرة على تقليل المسافات وتوفير الوقت تسهم بشكل كبير في تسهيل التجارة العالمية وتحسين كفاءتها.

- **حركة الشحن العالمية:** يمر عبر البحر الأحمر حوالي 10% من التجارة البحرية العالمية، مما يبرز أهميته كممر تجاري

رئيسي. هذه النسبة الكبيرة تشمل شحنات النفط والغاز والمنتجات الصناعية والسلع الاستهلاكية. بالإضافة إلى ذلك، يعد البحر الأحمر جزءاً من الطريق الذي تمر عبره كميات هائلة من النفط والغاز من دول الخليج العربي إلى الأسواق العالمية، مما يجعل استقراره وأمنه ضروريين لضمان تدفق مستمر للطاقة إلى الاقتصاد العالمي.

- **تقليل التكاليف وزيادة الكفاءة:** استخدام البحر الأحمر وقناة السويس كطريق رئيسي للنقل البحري يقلل بشكل كبير من تكاليف الشحن والنقل، وذلك بفضل المسافة الأقصر والوقت الأقل اللازمين للوصول إلى الوجهات النهائية. هذا الأمر يساهم في تقليل أسعار السلع النهائية للمستهلكين وزيادة كفاءة سلاسل التوريد العالمية.

- **تأثيره على أسعار النفط:** نظراً لأن نسبة كبيرة من النفط العالمي يتم نقلها عبر البحر الأحمر، فإن أي اضطرابات في المنطقة يمكن أن تؤثر بشكل مباشر على أسعار النفط العالمية. تأمين هذا الممر المائي الحيوي يضمن استقرار أسعار الطاقة العالمية وتجنب تقلبات السوق.

يعتبر الاستقرار والأمن في البحر الأحمر ضروريان لضمان سلاسة حركة التجارة الدولية. وتهدد التوترات الجيوسياسية والصراعات الإقليمية الأمن الملاحي في البحر الأحمر، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف التأمين وتدابير الأمن للسفن العابرة. بالإضافة إلى ذلك، تؤثر القرصنة والهجمات على السفن على سلامة وحرية الملاحة، ما يتطلب جهوداً دولية وإقليمية لضمان أمن هذا الممر الحيوي.

ا. تأثيرات الوضع على التجارة:

إن الوضع الأمني والجيوسياسي المضطرب في البحر الأحمر له تأثيرات واسعة النطاق على التجارة العالمية. كونه ممراً مائياً حيوياً يربط بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، فإن أي اضطرابات في هذا الممر تؤدي إلى زيادة تكاليف النقل، تأخير وصول البضائع، تحويل مسارات الشحن، ونقص في بعض السلع مما يرفع أسعارها. لا تقتصر هذه التأثيرات على الاقتصاد المحلي للدول المطلة على البحر الأحمر فحسب، بل تمتد لتشمل الاقتصاد العالمي، مما يجعل من الضروري اتخاذ تدابير فعالة لضمان أمن واستقرار هذا الممر البحري الهام.

1. ازدياد تكاليف النقل البحري:

يؤثر ازدياد تكاليف النقل البحري في البحر الأحمر نتيجة التوترات الأمنية والتهديدات الجيوسياسية بشكل كبير على التجارة الدولية والاقتصادات المحلية للدول المطلة على هذا الممر الحيوي.

- **التأثير المباشر:**

– **ارتفاع أسعار الشحن:** تنعكس زيادة تكاليف النقل البحري مباشرة على أسعار الشحن. إذ تقوم شركات الشحن بتحميل هذه التكاليف الإضافية على العملاء، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار نقل البضائع. يؤثر هذا الارتفاع في أسعار الشحن على سلسلة التوريد العالمية، حيث يتم تمرير التكاليف الإضافية إلى المستهلكين النهائيين، مما يؤدي إلى زيادة أسعار السلع والخدمات بما في ذلك تكاليف الوقود والأجور والإمدادات. تشير التقديرات إلى أن تكاليف الوقود يمكن أن تزيد بمقدار 15–20% بسبب الحاجة إلى اتخاذ مسارات بحرية أطول أو الانتظار في الموانئ الآمنة.

– **زيادة التكاليف التشغيلية للموانئ:** تتأثر الموانئ في الدول المطلة على البحر الأحمر أيضاً بزيادة تكاليف النقل البحري. تحتاج هذه الموانئ إلى تعزيز تدابير الأمن لديها لضمان سلامة السفن والبضائع، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف التشغيلية. هذه التكاليف تشمل تدريب موظفي الأمن، وتحديث أنظمة المراقبة، وتحسين البنية التحتية الأمنية. ارتفاع هذه التكاليف يمكن أن يؤثر

على القدرة التنافسية للموانئ ويقلل من جاذبيتها للشركات الملاحية.

– **التأثيرات على التجارة الدولية:** ارتفاع تكاليف النقل البحري يمكن أن يؤدي إلى تقليل حجم التجارة الدولية، حيث قد تجد الشركات أن تكاليف الشحن مرتفعة للغاية مما يؤثر على قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم تكون الأكثر تأثراً، حيث قد لا تتمكن من تحمل التكاليف الإضافية، مما يؤدي إلى انخفاض صادراتها وارداتها.

- **التدابير الأمنية والتقنية:**

– **التدابير الأمنية المشددة:** للحد من المخاطر الأمنية، تتبنى شركات الشحن تدابير أمنية مشددة على سفنها. تشمل هذه التدابير زيادة عدد أفراد الأمن على متن السفن، واستخدام تكنولوجيا مراقبة ورصد متقدمة مثل أنظمة الرادار الحديثة وكاميرات المراقبة وأجهزة الاستشعار للكشف عن التهديدات المحتملة. تكاليف هذه التدابير الأمنية تضاف إلى التكاليف التشغيلية للسفن، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف النقل البحري.

– **زيادة تكاليف التأمين:** نتيجة للتهديدات الأمنية المتزايدة، ترتفع تكاليف التأمين على الشحنات البحرية. تفرض شركات التأمين رسوماً أعلى لتغطية المخاطر الإضافية المرتبطة بالملاحة في البحر الأحمر، بما في ذلك مخاطر الهجمات المسلحة والقرصنة والإرهاب البحري. هذه الزيادة في تكاليف التأمين تنعكس بشكل مباشر على تكاليف النقل البحري، حيث تتحمل شركات الشحن هذه الزيادات وتقوم بتمريرها إلى العملاء من خلال رفع أسعار الشحن.

2. تأخير وصول البضائع واختناقات في الموانئ:

تؤدي التوترات الأمنية في البحر الأحمر إلى تأخيرات كبيرة في وصول البضائع، مما يؤثر بشكل سلبي على سلسلة التوريد العالمية.

- **طول زمن الانتظار:**

وفقاً لتقارير الصناعة البحرية، يمكن أن تتسبب التوترات في تأخيرات تصل إلى 7–10 أيام لكل رحلة. في بعض الحالات، إذا كانت التهديدات الأمنية عالية جداً، قد تنتظر السفن لأسابيع قبل أن تتمكن من المرور بأمان. شهد ميناء جدة في عام 2022، ارتفاعاً كبيراً في عدد السفن التي تتجه إليه بسبب التوترات في مناطق أخرى من البحر الأحمر. تشير التقارير إلى أن عدد السفن التي تنتظر التفريغ في ميناء جدة زاد بنسبة 35% مقارنة بالعام السابق، مما أدى إلى تأخيرات كبيرة في تفريغ البضائع ووصولها إلى الأسواق.

- **اختناقات في الموانئ:**

تؤدي الأوضاع الأمنية المتدهورة في البحر الأحمر إلى اختناقات كبيرة في الموانئ. قد تتوجه السفن التي تتجنب المخاطر الأمنية إلى موانئ بديلة أكثر أماناً، مما يؤدي إلى زيادة الضغط على هذه الموانئ وتكدس السفن.

– **زيادة الحركة في الموانئ البديلة:** تشير تقارير الموانئ في البحر الأحمر إلى زيادة بنسبة 30–40% في عدد السفن التي تختار موانئ مثل ميناء جدة أو ميناء بورسودان كموانئ بديلة. هذا التكدس يؤدي إلى زيادة زمن الانتظار والتأخير في تفريغ وتحميل البضائع. شهد ميناء بورسودان في السودان زيادة كبيرة في حركة السفن التجارية كملاذ آمن بعيداً عن مناطق الصراع. أدى هذا الارتفاع في الحركة إلى تكدس واختناقات في الميناء، مع تقارير تفيد بأن زمن الانتظار لتفريغ السفن يمكن أن يصل إلى 10 أيام.

– **اختناقات في سلسلة التوريد** تؤدي زيادة زمن الرحلة والتكاليف

التشغيلية الناتجة عن تحويل المسارات إلى تأثيرات سلبية على سلسلة التوريد العالمية. حيث يتسبب التأخير في تسليم البضائع في نقص في توفر المنتجات في الأسواق، مما يؤثر على الشركات والمستهلكين على حد سواء. يؤثر هذا التأخير بشكل كبير على القطاعات التي تعتمد على الشحن السريع مثل الإلكترونيات والمنتجات الطازجة حيث تحتاج البضائع إلى البقاء لفترات أطول في المخازن قبل الوصول إلى الأسواق النهائية.

ويؤدي تأخير وصول البضائع واختناقات في الموانئ الناتجة عن التوترات الأمنية في البحر الأحمر إلى تأثيرات واسعة على التجارة العالمية. تزيد هذه التأخيرات من التكاليف التشغيلية للشحن وتؤدي إلى نقص في توفر السلع في الأسواق، مما يؤثر على الأسعار وسلسلة التوريد. تتطلب هذه الأوضاع تدابير فعالة لتحسين الأمن البحري وتخفيف الضغط على الموانئ لضمان استقرار حركة التجارة.

3. تحويل مسارات الشحن البحري:

تدفع التهديدات الأمنية في البحر الأحمر شركات الشحن إلى تحويل مسارات سفنها إلى طرق بحرية أكثر أماناً. قد تزيد الهجمات المتكررة من قبل الجماعات الإرهابية من المخاطر على السفن التجارية وناقلات النفط، مما يجعل المرور عبر البحر الأحمر ومضيق باب المندب غير آمن. نتيجة لذلك، تتجنب السفن المرور عبر هذه المناطق وتحول مساراتها إلى طرق بحرية أطول وأكثر تكلفة مثل الدوران حول رأس الرجاء الصالح.

- **التأثير على شركات النقل:**

تجبر التأخيرات الكبيرة والاختناقات في الموانئ، الناجمة عن التوترات الأمنية في البحر الأحمر، شركات الشحن على البحث عن مسارات بديلة لتجنب هذه المشاكل. قد تكون الموانئ البديلة أقل ازدحاماً وأكثر كفاءة في التعامل مع حركة السفن، مما يشجع الشركات على تحويل مساراتها بعيداً عن البحر الأحمر.

– **زيادة تكاليف الوقود والصيانة والأجور:** يؤدي تحويل مسارات الشحن البحري إلى طرق أطول إلى زيادة كبيرة في تكاليف النقل. يضيف الدوران حول رأس الرجاء الصالح، على سبيل المثال، آلاف الأميال إلى مسافة الرحلة، مما يزيد من تكاليف الوقود والأجور والصيانة. قد تحتاج السفن الكبيرة إلى حوالي 800–1000 طن إضافي من الوقود لكل رحلة، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف بما يقارب 500,000 دولار أمريكي لكل رحلة مما يزيد تكاليف النقل بنسبة تصل إلى 20–30% عند تحويل المسارات إلى طرق أطول. كما يضيف تحويل المسارات حوالي 10–14 يوماً إلى زمن الرحلة، مما يزيد من التكاليف التشغيلية والشحن.

– **التأثير على ناقلات النفط:** تأثرت ناقلات النفط التي تحمل الخام من الخليج العربي إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية بشكل كبير بالتحويلات. في عام 2020، قامت العديد من الشركات النفطية بتحويل مسارات ناقلاتها إلى طريق رأس الرجاء الصالح، مما أدى إلى زيادة كبيرة في تكاليف النقل وزمن التسليم. تزيد هذه الاضطرابات الأمنية من تقلبات سوق النفط العالمية. وتؤدي المخاوف من الهجمات على ناقلات النفط إلى زيادات مفاجئة في الأسعار وتؤثر على استقرار السوق مما يؤثر سلباً على الاقتصاد العالمي، حيث تعتمد العديد من الصناعات على أسعار مستقرة للطاقة.

- **نقص السلع وارتفاع اسعارها:**

يؤدي تحويل مسارات الشحن بعيداً عن البحر الأحمر إلى طرق أطول وأكثر أماناً، مثل الدوران حول رأس الرجاء الصالح، إلى زيادة زمن الرحلة وتأخير وصول السلع إلى الأسواق. هذا التأخير يتسبب في نقص المنتجات المتاحة في الوقت المناسب وارتفاع

أسعارها، مما يؤثر على سلسلة التوريد ويزيد من صعوبة توفير السلع بشكل مستمر.

– **نقص العرض وزيادة الطلب:** تؤدي التوترات الأمنية في البحر الأحمر إلى تأخيرات كبيرة في عمليات الشحن والتفريغ، مما يؤثر على توفر السلع في الأسواق. قد تضطر السفن للانتظار لفترات طويلة في الموانئ لتأمين مرافقة أمنية أو للتفتيش الأمني المشدد، مما يؤدي إلى تأخير وصول البضائع إلى وجهاتها النهائية كما قد يتسبب في إتلافها. هذه التأخيرات تؤدي إلى نقص في السلع الأساسية والمنتجات النهائية في الأسواق.

يؤدي نقص السلع في الأسواق إلى زيادة الطلب على المنتجات المتاحة، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بسبب قوانين العرض والطلب. عندما تكون السلع محدودة في العرض وتزداد الطلبات عليها، ترتفع الأسعار بشكل طبيعي. يتفاقم هذا الوضع في الحالات التي تكون فيها السلع الأساسية مثل المواد الغذائية والوقود.

– **ارتفاع أسعار السلع:** تنعكس زيادة تكاليف النقل الناجمة عن التحويلات الأمنية والتدابير الأمنية المشددة بشكل مباشر على أسعار السلع إذ تقوم الشركات بتحميل هذه التكاليف الإضافية على المستهلكين، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات النهائية في الأسواق. على سبيل المثال، ارتفاع تكاليف الوقود والأجور وتكاليف التأمين يمكن أن يزيد من أسعار السلع بنسبة تتراوح بين 10–20% . في عام 2021، تأثرت الأسواق في العديد من الدول المطلة على البحر الأحمر بنقص حاد في المواد الغذائية الأساسية نتيجة لتأخير الشحنات وتحويل المسارات. هذا النقص أدى إلى زيادة أسعار المواد الغذائية بنسبة تصل إلى 20% في بعض المناطق، مما أثر بشكل كبير على القدرة الشرائية للمستهلكين. كما تأثرت المنتجات الصناعية مثل الإلكترونيات والآلات أيضاً بتأخير الشحنات وتحويل المسارات. حيث اضطرت شركات الشحن إلى استخدام طرق أطول وأقل كفاءة لنقل هذه المنتجات فشهدت زيادة في التكاليف التشغيلية، مما أدى إلى ارتفاع أسعار هذه المنتجات في الأسواق العالمية بنسبة 15–25%.

يمثل نقص بعض السلع وارتفاع أسعارها في الأسواق نتيجة للتوترات الأمنية في البحر الأحمر تحدياً كبيراً للاقتصاد العالمي. التأخيرات في الشحن والتفريغ، وتحويل مسارات الشحن، وزيادة تكاليف النقل تؤدي جميعها إلى نقص في العرض وزيادة في الأسعار. هذه التأثيرات تتطلب استجابة فعالة من الدول والمنظمات الدولية لضمان استقرار سلسلة التوريد وتخفيف الأعباء الاقتصادية على المستهلكين.

II. تأثيرات الوضع على الاقتصاد:

لا يؤثر الوضع الأمني والجيوسياسي المتوتر في البحر الأحمر فقط على حركة الملاحة والتجارة، بل يمتد تأثيره بشكل عميق إلى الاقتصاد المحلي والإقليمي. حيث تؤدي التوترات الأمنية إلى زيادة تكاليف النقل وتأخير الشحنات، مما يؤثر على النمو الاقتصادي للدول المطلة على هذا الممر الحيوي. كما تتسبب في فقدان فرص العمل، ارتفاع معدلات البطالة، ازدياد التضخم، وتراجع القوة الشرائية. بالإضافة إلى ذلك، يتأثر الاستثمار الأجنبي والسياحة بشكل سلبي، مما يعمق الأزمات الاقتصادية ويعوق التنمية المستدامة في المنطقة.

1. انخفاض النمو الاقتصادي:

يعكس انخفاض النمو الاقتصادي في الدول المطلة على البحر الأحمر نتيجة التوترات الأمنية التأثيرات الواسعة لهذه الأوضاع على الناتج المحلي الإجمالي وحجم التجارة الخارجية. تحتاج هذه الدول إلى اتخاذ تدابير فعالة لتحسين الأمن البحري وضمان استقرار الأنشطة الاقتصادية لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

- **التأثير على الناتج المحلي الإجمالي:**

تؤدي التوترات الأمنية في البحر الأحمر إلى تراجع كبير في الأنشطة الاقتصادية للدول المطلة عليه. كما تؤدي زيادة تكاليف النقل البحري وتأخير الشحنات إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والتجارة، مما يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول. على سبيل المثال، ارتفاع تكاليف الوقود والتأمين تؤدي إلى زيادة تكاليف السلع المستوردة والمصدرة، مما يقلل من حجم التجارة الخارجية ويؤثر على معدلات النمو الاقتصادي. وفقاً للبنك الدولي، قد يؤدي تدهور الوضع الأمني في البحر الأحمر إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بنسبة تتراوح بين 1–2% سنوياً في الدول المطلة عليه، مثل اليمن، السعودية، مصر، والسودان.

– **التأثير على الأنشطة الاقتصادية:** التوترات الأمنية في البحر الأحمر تؤدي إلى تعطيل الأنشطة الاقتصادية الأساسية في الدول المطلة عليه. ارتفاع تكاليف النقل البحري وتأخير الشحنات يؤثر بشكل مباشر على تكاليف الإنتاج والشحن، مما ينعكس سلباً على الناتج المحلي الإجمالي. تواجه الشركات صعوبات في الحصول على المواد الخام والسلع الوسيطة في الوقت المحدد، مما يؤدي إلى تباطؤ الإنتاج وزيادة التكاليف التشغيلية.

– **التأثير على قطاع الزراعة والصناعة:** يتأثر قطاع الزراعة والمواد الغذائية في الدول المطلة على البحر الأحمر بشكل كبير بارتفاع تكاليف النقل. على سبيل المثال، زيادة تكاليف الشحن تؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية المستوردة، مما يزيد من معدلات التضخم ويؤثر على الأمن الغذائي. أما الصناعات التحويلية التي تعتمد على المواد الخام المستوردة تواجه صعوبات كبيرة بسبب ارتفاع تكاليف النقل. هذا يؤثر على قدرة هذه الصناعات على الإنتاج بكفاءة وتنافسية في الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى انخفاض حجم الإنتاج والصادرات.

- **التأثير على التجارة الخارجية:**

يؤدي ارتفاع تكاليف النقل وتحويل مسارات الشحن إلى تقليل تنافسية الدول المطلة على البحر الأحمر في الأسواق العالمية. زيادة تكاليف الشحن تجعل الصادرات أقل جاذبية وتزيد من تكاليف الواردات، مما يؤدي إلى تقليل حجم التجارة الخارجية. هذا التراجع في حجم التجارة ينعكس سلباً على الإيرادات الحكومية والنشاط الاقتصادي. تشير تقارير اقتصادية إلى أن حجم التجارة الخارجية في الدول المطلة على البحر الأحمر يمكن أن يتراجع بنسبة تصل إلى 10% نتيجة للاضطرابات الأمنية وارتفاع تكاليف النقل.

– **زيادة تكاليف الإنتاج:** تجبر التوترات الأمنية الشركات على إنفاق المزيد على التدابير الأمنية والتأمين لتأمين شحناتها، مما يزيد من تكاليف الإنتاج. هذه الزيادة في التكاليف تتسبب في تقليل هوامش الربح، مما يقلل من قدرة الشركات على التجارة والاستثمار والتوسع، ويؤثر سلباً على التجارة الخارجية. تؤدي التأخيرات في الشحن والتفريغ إلى تعطيل سلاسل التوريد، حيث تواجه الشركات نقصاً في المواد الخام والسلع الأساسية. هذا يؤدي إلى تباطؤ الإنتاج وانخفاض القدرة التنافسية للشركات المحلية في الأسواق العالمية.

– **تأثيرات على الصادرات والواردات:** إن زيادة تكاليف الشحن وتحويل المسارات تجعل الصادرات من الدول المطلة على البحر الأحمر أقل جاذبية من حيث التكلفة. هذا يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المصدرة من هذه الدول، مما يؤثر سلباً على حجم الصادرات والإيرادات الحكومية. قد حجم الصادرات يتراجع بنسبة تصل إلى 10% نتيجة للاضطرابات الأمنية وارتفاع تكاليف النقل.

في نفس السياق، يجعل ارتفاع تكاليف الشحن الواردات أكثر تكلفة، مما يزيد من الضغط على المستهلكين المحليين ويؤدي إلى ارتفاع

أسعار السلع المستوردة. هذا الوضع يؤثر على القوة الشرائية للأسر ويزيد من معدلات التضخم، مما يضر بالاقتصاد المحلي.

بصفة عامة، تؤدي التوترات الأمنية في البحر الأحمر إلى زيادة كبيرة في تكاليف الشحن والتأمين. الشركات الملاحية تضطر إلى دفع أقساط تأمين أعلى لتغطية المخاطر المتزايدة، كما تزيد التدابير الأمنية المشددة على السفن من تكاليف التشغيل. هذه التكاليف الإضافية يتم تحميلها في النهاية على المصدرين والمستوردين، مما يجعل التجارة عبر البحر الأحمر أكثر تكلفة.

تؤدي التوترات الأمنية في البحر الأحمر إلى تأثيرات كبيرة على التجارة الخارجية للدول المطلة عليه من خلال زيادة تكاليف النقل وتحويل مسارات الشحن، مما يجعل الصادرات والواردات أقل تنافسية. هذه التأثيرات تؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات وارتفاع تكاليف الواردات، مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي والإيرادات الحكومية.

2. ازدياد التضخم وارتفاع معدلات البطالة:

تؤدي التوترات الأمنية في البحر الأحمر إلى انخفاض كبير في حجم التجارة والنقل البحري. نتيجة لذلك، الشركات المرتبطة بسلاسل التوريد والشحن تواجه تراجعاً في الأعمال، مما يدفعها إلى تقليص عدد الموظفين وتقليل التوظيف الجديد. هذا التراجع في النشاط التجاري يؤثر بشكل مباشر على فرص العمل في القطاعات المرتبطة بالتجارة والنقل.

- **فقدان فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة:**

تؤدي التوترات الأمنية في البحر الأحمر إلى فقدان فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة من خلال تراجع الأنشطة الاقتصادية، خاصة في قطاعي التجارة والنقل. تراجع حجم التجارة والنقل يؤثر سلباً على الموانئ والمناطق الحرة والصناعات المرتبطة بها، مما يؤدي إلى تسريح العمالة وتقليل التوظيف الجديد. وفقاً لتقارير اقتصادية، يمكن أن يؤدي تراجع حجم التجارة بنسبة تصل إلى 10% إلى فقدان آلاف الوظائف في قطاع الشحن والخدمات اللوجستية في الدول المطلة على البحر الأحمر.

– **تضرر عمال الموانئ والمناطق الحرة:** الموانئ والمناطق الحرة هي من بين الأكثر تضرراً من التوترات الأمنية، حيث تعتمد بشكل كبير على التدفقات التجارية المنتظمة. يؤدي انخفاض حجم الشحنات وتأخيرها إلى تقليص العمليات في الموانئ، مما يدفع إلى تسريح العمالة المؤقتة وتقليل ساعات العمل للموظفين الدائمين. تشير تقارير من الموانئ إلى أن انخفاض حركة الشحن بنسبة 15% يمكن أن يؤدي إلى تقليص القوى العاملة بنسبة تصل إلى 20%

تأثر ميناء عدن في اليمن بشكل كبير من جراء التوترات الأمنية، حيث انخفض حجم الشحنات الواردة والصادرة بشكل ملحوظ. هذا أدى إلى فقدان العديد من فرص العمل في الميناء والمناطق الحرة المرتبطة به. تشير المعطيات محلية إلى أن عدد العاملين في الميناء انخفض بنسبة 25% منذ بدء الصراع.

أما منطقة قناة السويس، التي تعتمد بشكل كبير على حركة الشحن الدولية، فقد شهدت تقليصاً في عدد الوظائف بسبب انخفاض حجم الشحنات والتأخيرات المستمرة إذ اضطرت السلطات في المنطقة إلى إعادة هيكلة القوى العاملة وتقليص بعض المشاريع التوسعية

– **تضرر عمال القطاعات المرتبطة:** تواجه الصناعات التحويلية التي تعتمد على المواد الخام المستوردة تحديات كبيرة نتيجة لارتفاع تكاليف النقل وتأخير الشحنات. هذا يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وزيادة التكاليف التشغيلية، مما يدفع الشركات إلى تقليص حجم

العمالة أو إغلاق بعض خطوط الإنتاج. تشير تقارير من غرف التجارة والصناعة إلى أن الصناعات التحويلية قد تفقد ما يصل إلى 5–7% من القوى العاملة نتيجة لتراجع الإنتاج وزيادة التكاليف. أما قطاع الخدمات، بما في ذلك الخدمات اللوجستية والنقل البري والبحري، فهو أيضا يتأثر بشكل كبير بالتوترات الأمنية حيث يؤدي تراجع حجم التجارة إلى انخفاض الطلب على خدمات النقل والتخزين، مما يدفع الشركات في هذا القطاع إلى تسريح العمالة وتقليل التوظيف الجديد. تشير دراسة من منظمة العمل الدولية إلى أن قطاع الخدمات يمكن أن يشهد فقداناً في فرص العمل بنسبة تصل إلى 10% نتيجة للتوترات في البحر الأحمر.

- **ازدياد التضخم وتراجع القوة الشرائية:du Haut formulaire:**

تؤدي التوترات الأمنية في البحر الأحمر إلى ارتفاع كبير في تكاليف النقل البحري. شركات الشحن تضطر إلى دفع مبالغ أكبر للتأمين على سفنها ضد المخاطر الأمنية، بالإضافة إلى تكاليف إضافية تتعلق بتدابير الحماية والأمن. هذه التكاليف الإضافية يتم تحميلها في النهاية على المنتجات المنقولة، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار على المستهلكين.

– **زيادة معدلات التضخم:** تسببت التوترات الأمنية في البحر الأحمر في زيادة كبيرة في معدلات التضخم في الدول المطلة عليه. يؤدي ارتفاع تكاليف النقل والشحن نتيجة للتدابير الأمنية الإضافية وتحويل مسارات الشحن إلى طرق أطول وأكثر أماناً إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، مثل المواد الغذائية والوقود. هذه الزيادة في التكاليف تنعكس على أسعار السلع في الأسواق المحلية، مما يزيد من تكاليف المعيشة للمستهلكين. بالإضافة إلى ذلك، تواجه الصناعات المحلية التي تعتمد على المواد الخام المستوردة ارتفاعاً في تكاليف الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة أسعار المنتجات النهائية. هذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، مما يؤثر سلباً على القوة الشرائية للأفراد والأسر ويزيد من الضغوط الاقتصادية على المجتمعات المحلية. تقارير اقتصادية تشير إلى أن معدلات التضخم في بعض الدول المطلة على البحر الأحمر قد ارتفعت بنسبة تصل إلى 10–15% بسبب التوترات الأمنية وزيادة تكاليف النقل والإنتاج.

– **تراجع القدرة الشرائية:** تسببت التوترات الأمنية في البحر الأحمر في ارتفاع معدلات التضخم، مما أدى إلى تراجع القدرة الشرائية للأفراد والأسر في الدول المطلة عليه. حيث ساهم ارتفاع تكاليف النقل والشحن نتيجة للتدابير الأمنية الإضافية وتحويل مسارات الشحن إلى طرق أطول وأكثر أماناً، في زيادة أسعار السلع الأساسية مثل المواد الغذائية والوقود. هذه الزيادات في الأسعار تعني أن الأفراد يضطرون إلى إنفاق جزء أكبر من دخلهم على احتياجاتهم الأساسية، مما يتركهم بموارد أقل لتلبية باقي احتياجاتهم. تآكل القدرة الشرائية للأسر يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة وزيادة معدلات الفقر، حيث يصبح من الصعب على العديد من الأسر توفير الاحتياجات الأساسية، مما يفاقم من التحديات الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول. تشير الإحصائيات إلى أن القوة الشرائية قد تراجعت بنسبة تصل إلى 10% في بعض الدول المطلة على البحر الأحمر نتيجة لارتفاع معدلات التضخم وزيادة تكاليف المعيشة.

3. تراجع الاستثمار والسياحة:

تسببت التوترات الأمنية في البحر الأحمر في تراجع كبير في مستويات الاستثمار والسياحة في الدول المطلة عليه. فقد أدت المخاطر الأمنية المتزايدة والاضطرابات الجيوسياسية إلى فقدان ثقة المستثمرين والسياح، مما دفعهم إلى تجنب المنطقة وتأجيل أو إلغاء مشاريعهم وزياراتهم. هذا التراجع يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، حيث تقل فرص العمل وتتدهور الإيرادات في كلا القطاعين الحيويين

- **تراجع مستوى الاستثمارات:**

تسببت التوترات الأمنية في البحر الأحمر في تراجع كبير في مستوى الاستثمارات في الدول المطلة عليه. فقد أدت زيادة المخاطر الأمنية والاضطرابات الجيوسياسية إلى انخفاض ثقة المستثمرين الأجانب والمحليين، مما دفعهم إلى تأجيل أو إلغاء مشاريعهم الاستثمارية. هذا التراجع في الاستثمارات يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، حيث تقل فرص العمل وتتراجع القدرة الإنتاجية للدول المتأثرة.

– **انكماش الاستثمارات الأجنبية:** جعلت التوترات الأمنية في البحر الأحمر الدول المطلة على هذا الممر الحيوي أقل جاذبية للمستثمرين الأجانب. إذ تؤدي زيادة المخاطر الأمنية إلى تراجع ثقة المستثمرين وتدفعهم إلى البحث عن بيئات استثمارية أكثر استقراراً وأماناً. هذا التراجع في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة يؤثر سلباً على التنمية الاقتصادية في هذه الدول، حيث يتم تأجيل أو إلغاء العديد من المشاريع الاستثمارية الكبرى في البنية التحتية والصناعات التحويلية.

– **تراجع الاستثمارات المحلية:** لا تؤثر التوترات الأمنية على الاستثمارات الأجنبية فقط، بل تؤثر أيضاً على الاستثمارات المحلية. حيث يجعل ارتفاع تكاليف التشغيل وزيادة المخاطر الأمنية الشركات المحلية تتردد في توسيع أعمالها أو الاستثمار في مشاريع جديدة. بالإضافة إلى ذلك، تراجع الإيرادات نتيجة لانخفاض حجم التجارة والنقل البحري يؤدي إلى تقليص قدرة الشركات على تمويل الاستثمارات الجديدة. هذا الوضع يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي وتقلص فرص العمل، مما يزيد من الضغوط الاقتصادية والاجتماعية في الدول المطلة على البحر الأحمر. وقد تراجعت الاستثمارات المحلية بنسبة تصل إلى 15–20% في بعض الدول بسبب التوترات الأمنية وزيادة تكاليف التشغيل.

- **تضرر القطاع السياحي:**

امتدت التأثيرات السلبية للوضع في البحر الأحمر لتشمل القطاع السياحي أيضا، الذي يعد أحد أهم مصادر الدخل والعملة الصعبة للدول المطلة عليه. حيث أثرت الأوضاع الأمنية غير المستقرة والتهديدات المستمرة بشكل كبير على حركة السياحة وأدت إلى تراجع أعداد السياح وتدهور إيرادات القطاع السياحي.

– **انخفاض عدد السياح:** جعلت التوترات الأمنية والتهديدات الإرهابية في البحر الأحمر العديد من السياح يتجنبون زيارة المنطقة، خوفاً على سلامتهم. يؤثر هذا الانخفاض الكبير في عدد السياح بشكل مباشر على الإيرادات السياحية والفنادق والمطاعم والأنشطة السياحية الأخرى. على سبيل المثال، شهدت الوجهات السياحية الشهيرة مثل البحر الأحمر في مصر واليمن والسودان تراجعاً حاداً في أعداد الزوار، مما أدى إلى خسائر مالية كبيرة.

– **تراجع إيرادات القطاع:** يؤثر تراجع أعداد السياح بشكل مباشر على الاقتصاد المحلي للدول المطلة على البحر الأحمر. حيث يؤدي انخفاض الإيرادات السياحية إلى تقليص فرص العمل في القطاع السياحي فيضطر العديد من الفنادق والمطاعم ومقدمي الخدمات السياحية إلى تسريح العمالة أو تقليل ساعات العمل. بالإضافة إلى ذلك، يؤثر تراجع الإنفاق السياحي على الصناعات المرتبطة مثل النقل والبيع بالتجزئة والترفيه.

أدت التوترات الأمنية في البحر الأحمر إلى تضرر كبير في القطاع السياحي، حيث انخفضت أعداد السياح وتراجعت الإيرادات السياحية بشكل ملحوظ. هذه التأثيرات السلبية تمتد لتشمل الاقتصاد المحلي بشكل عام، مما يزيد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الدول المطلة على هذا الممر الحيوي.

III. توصيات لتحسين وضع التجارة والاقتصاد في البحر الأحمر:

في ظل التوترات الأمنية والتحديات الجيوسياسية التي يشهدها البحر الأحمر، تبذل الدول والمنظمات الدولية جهوداً كبيرة لضمان أمن الملاحة البحرية، ودعم الدول المطلة على هذا الممر الحيوي. تتضمن هذه الجهود تشكيل تحالفات بحرية دولية، تعزيز المراقبة والرصد، الوساطة الدبلوماسية، تقديم المساعدات الإنسانية، وتوفير الدعم الاقتصادي والتنموي. هذه التدابير تهدف إلى تعزيز الاستقرار والأمن في المنطقة، وضمان استمرار تدفق التجارة الدولية عبر البحر الأحمر.

1. الدعم الاقتصادي والتنموي:

يشمل الدعم الاقتصادي والتنموي للدول المطلة على البحر الأحمر مجموعة واسعة من المبادرات الاقتصادية التي تهدف إلى تحسين البنية التحتية وتعزيز القدرات الاقتصادية وتطوير الصناعات المحلية، بهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول. تهدف هذه الجهود المتكاملة إلى تحقيق استدامة التنمية وحماية المصالح الاقتصادية والأمنية للدول المطلة على هذا الممر المائي الحيوي. يتطلب تنفيذ هذه الجهود تكاتف الجهود بين الحكومات المحلية والمؤسسات الدولية لضمان تحقيق تأثير إيجابي ومستدام على اقتصادات المنطقة.

- **تعزيز القدرات الاقتصادية:**

تعزيز القدرات الاقتصادية للدول المطلة على البحر الأحمر يتطلب تبني برامج تدريبية ودعم تقني لتحسين كفاءة القطاعات الاقتصادية المختلفة. هذه الجهود تشمل تطوير المهارات المحلية في مجالات مثل التجارة، الصناعة، والزراعة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام. التعاون بين المؤسسات الدولية والحكومات المحلية هو عنصر حاسم في تنفيذ هذه البرامج وتوفير الموارد اللازمة لتحقيق أقصى فائدة ممكنة.

– **برامج التدريب والتطوير:** تقديم برامج تدريبية شاملة تستهدف تحسين المهارات الفنية والإدارية للعاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية. هذه البرامج تهدف إلى تحديث المعرفة وتعزيز الكفاءات لضمان استمرارية النمو والتطور. يمكن أن تشمل هذه البرامج دورات تدريبية مخصصة في مجالات مثل إدارة الأعمال، تكنولوجيا المعلومات، وتقنيات الإنتاج الحديثة. إضافة إلى ذلك، يمكن تنظيم ورش عمل وندوات لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين المشاركين.

– **الدعم التقني:** توفير الدعم التقني من خلال الخبراء والاستشاريين للمساعدة في تبني أحدث التقنيات والأساليب في العمليات الإنتاجية والإدارية. هذا يشمل استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين الكفاءة والإنتاجية في القطاعات المختلفة. يمكن أن يتضمن الدعم التقني أيضاً تقديم استشارات متخصصة لتحسين العمليات اللوجستية وسلاسل التوريد، مما يسهم في تخفيض التكاليف وزيادة الفعالية التشغيلية.

– **الشراكات الأكاديمية:** إقامة شراكات بين الجامعات والمؤسسات التعليمية في الدول المطلة على البحر الأحمر ونظيراتها الدولية. هذه الشراكات تهدف إلى تعزيز البحث العلمي وتطوير البرامج الأكاديمية التي تلبي احتياجات السوق وتساهم في بناء قدرات القوى العاملة المحلية.

- **تشجيع الاستثمارات الصناعية:**

توفير بيئة استثمارية مشجعة للشركات الصناعية يعد عنصراً أساسياً في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. لتحقيق ذلك، يجب على الحكومات اتخاذ خطوات جادة لتحفيز الاستثمارات من خلال تقديم حوافز ضريبية وتسهيلات في الإجراءات البيروقراطية. هذه

الإجراءات تهدف إلى جعل الدول المطلة على البحر الأحمر جاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

- **الحوافز الضريبية:** تقديم إعفاءات ضريبية أو تخفيضات للشركات التي تستثمر في القطاعات الصناعية الاستراتيجية، مما يشجع على زيادة الاستثمارات وتوسيع الأنشطة الاقتصادية. يمكن أن تشمل هذه الحوافز تخفيضات في الضرائب على الأرباح، إعفاءات من الرسوم الجمركية على المعدات والمواد الخام، وتقديم تسهيلات مالية للشركات الجديدة.

- **تسهيلات الإجراءات البيروقراطية:** تبسيط الإجراءات البيروقراطية المرتبطة ببدء الأعمال والاستثمار، من خلال تقليل الوقت والتكاليف المطلوبة لإصدار التراخيص والموافقات. هذا يسهل على المستثمرين دخول السوق والبدء في عملياتهم بسرعة وكفاءة. يمكن أن تشمل هذه التسهيلات إنشاء مراكز خدمات موحدة لتسهيل جميع الإجراءات الحكومية المرتبطة بالاستثمار، وتقديم خدمات الدعم الفني والإداري للمستثمرين.

- **تحسين البنية التحتية الصناعية:** الاستثمار في تطوير المناطق الصناعية وتوفير البنية التحتية اللازمة لدعم الشركات الصناعية. يشمل ذلك توفير خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي، بالإضافة إلى شبكات النقل والاتصالات التي تسهل عمليات الإنتاج والتوزيع.

يشكل الدعم الاقتصادي والتنموي جزءاً أساسياً من الجهود المبذولة لتعزيز استقرار الدول المطلة على البحر الأحمر وتحقيق التنمية المستدامة. من خلال تعزيز القدرات الاقتصادية وتشجيع الاستثمارات الصناعية، يمكن لهذه الدول بناء اقتصادات قوية ومتنوعة تعتمد على التطور المستمر والابتكار. التعاون بين المؤسسات الدولية والحكومات المحلية يعد مفتاحاً لنجاح هذه الجهود وتحقيق الأهداف المنشودة. إن تطوير البنية التحتية، تحسين كفاءة القطاعات الاقتصادية، وجذب الاستثمارات الصناعية يمثل خطوات حاسمة نحو تحقيق الاستقرار والازدهار الاقتصادي في المنطقة.

2. تطوير البنى التحتية للموانئ في البحر الأحمر:

يعد تحسين وتطوير البنى التحتية للموانئ في البحر الأحمر خطوة أساسية لتعزيز كفاءة النقل البحري وزيادة القدرة التنافسية للدول المطلة عليه. يتطلب هذا الجهد استثمارات كبيرة في تحديث الموانئ، وتوسيع قدرتها الاستيعابية، وتعزيز الأمن البحري لضمان سلامة الملاحة. إن تعزيز البنية التحتية البحرية لا يعزز فقط من الأداء الاقتصادي، ولكنه أيضاً يسهم في استدامة التجارة الدولية عبر هذا الممر المائي الحيوي.

- **تمويل مشاريع البنية التحتية:**

تحظى مشاريع البنية التحتية بتركيز خاص في جهود الدعم التنموي، حيث تلعب دوراً حيوياً في تحسين كفاءة النقل البحري وزيادة القدرة التنافسية للدول المطلة على البحر الأحمر. يشمل ذلك تطوير الموانئ، الطرق، وشبكات النقل لتحسين الاتصال التجاري وزيادة كفاءة النقل البحري. يُعَد التمويل الجيد والمستدام من قبل المؤسسات المالية الدولية والدول المانحة أمراً حاسماً لضمان تنفيذ هذه المشاريع بكفاءة وفعالية.

– **دور المؤسسات المالية الدولية:** تقدم المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلى جانب الدول المانحة، قروضاً ومساعدات مالية لمشاريع البنية التحتية. هذه التمويلات تُستخدم في تحسين المرافق الحالية وبناء مرافق جديدة لتلبية الطلب المتزايد على النقل البحري.

- **البنك الدولي:** يقوم البنك الدولي بتقديم قروض ميسرة

وتمويلات لدعم مشاريع تطوير الموانئ والبنية التحتية للنقل. تشمل هذه المشاريع تحديث الأرصفة، بناء مرافق تخزين حديثة، وتطوير أنظمة النقل اللوجستية المتكاملة.

o **صندوق النقد الدولي:** يدعم صندوق النقد الدولي الإصلاحات الاقتصادية والاستثمارات في البنية التحتية من خلال توفير التمويل اللازم لتطوير الموانئ وتعزيز القدرات الاقتصادية للدول المطلة على البحر الأحمر. يعمل الصندوق أيضاً على تقديم الاستشارات الفنية والمساعدة في تخطيط وتنفيذ المشاريع بكفاءة.

– **الدعم المحلي والإقليمي:** إلى جانب الدعم الدولي، يعد التعاون المحلي والإقليمي أساسياً لتنفيذ مشاريع البنية التحتية. يمكن للحكومات المحلية والإقليمية أن تلعب دوراً محورياً من خلال تخصيص الموارد وتسهيل الإجراءات الإدارية والبيروقراطية.

o **التعاون بين الدول:** تشجيع التعاون بين الدول المطلة على البحر الأحمر من خلال مبادرات مشتركة لتطوير البنية التحتية وتعزيز التكامل الاقتصادي. يمكن تنظيم مشروعات إقليمية لتحسين شبكات النقل وربط الموانئ بطرق التجارة البرية.

o **دعم القطاع الخاص:** تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تمويل وتطوير مشاريع البنية التحتية من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. يمكن تقديم حوافز ضريبية وتسهيلات إدارية لجذب الاستثمارات الخاصة في تطوير الموانئ.

- **تطوير تكنولوجيا الموانئ:**

يعد اعتماد التكنولوجيا الحديثة في إدارة الموانئ خطوة أساسية لتحسين عمليات الشحن والتفريغ، وزيادة كفاءة الموانئ، وضمان سلامة العمليات البحرية. تسهم التكنولوجيا الحديثة في تبسيط الإجراءات، وتقليل الوقت والتكاليف المرتبطة بعمليات الشحن والتفريغ، مما يعزز القدرة التنافسية للموانئ على المستوى الدولي.

– **أنظمة الأتمتة:** تبني أنظمة الأتمتة في عمليات التحميل والتفريغ لزيادة الكفاءة وتقليل الوقت المستغرق في هذه العمليات. استخدام الروبوتات والأتمتة يساعد في تقليل الأخطاء البشرية وتحسين دقة العمليات.

– **أنظمة الرصد والمراقبة:** تطبيق أنظمة الرصد والمراقبة المتقدمة لتحسين إدارة الموانئ وضمان الالتزام بالمعايير الدولية للسلامة. هذه الأنظمة تساعد في الكشف المبكر عن التهديدات والمخاطر، وتعزيز سلامة العمليات البحرية.

- **تحسين العمليات اللوجستية:**

تساهم تكنولوجيا الموانئ أيضاً في تحسين العمليات اللوجستية من خلال توفير بيانات دقيقة وشاملة عن حركة البضائع والعمليات البحرية. هذا يشمل استخدام أنظمة إدارة المعلومات وأنظمة التتبع التي تسهم في تحسين التخطيط والتنسيق.

– **أنظمة إدارة المعلومات:** استخدام أنظمة إدارة المعلومات لتحسين التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة في سلسلة التوريد، مما يسهم في تحسين كفاءة العمليات وتقليل التكاليف.

– **أنظمة التتبع:** تطبيق أنظمة التتبع المتقدمة لمراقبة حركة البضائع في الوقت الحقيقي، مما يساعد في تحسين الشفافية وتقليل الفاقد وزيادة الكفاءة.

يتطلب تحسين وتطوير البنى التحتية للموانئ في البحر الأحمر تبني توصيات شاملة تشمل زيادة الاستثمارات، اعتماد التكنولوجيا الحديثة، وتعزيز التعاون المحلي والدولي. من خلال تنفيذ هذه

التوصيات، يمكن تحقيق تحسينات مستدامة في كفاءة النقل البحري، زيادة القدرة التنافسية، وتعزيز التنمية الاقتصادية في الدول المطلة على هذا الممر المائي الحيوي.

3. تنويع مصادر الدخل للدول المطلة على البحر الأحمر:

يعد تنويع مصادر الدخل عاملا حيويا لتعزيز الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على التجارة البحرية فقط. يتطلب ذلك تطوير قطاعات اقتصادية أخرى مثل السياحة، الصناعة، والزراعة، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية. تنويع الاقتصاد يسهم في تحقيق استدامة اقتصادية ويقلل من تأثير التقلبات الاقتصادية العالمية على الدول المطلة على البحر الأحمر.

- **تطوير قطاع السياحة:**

يبدأ تطوير قطاع السياحة بتحسين البنية التحتية السياحية لضمان توفير خدمات عالية الجودة تلبي احتياجات السياح. يشمل ذلك تحسين المرافق الفندقية، تطوير شبكات النقل، وتحسين المواقع السياحية لتكون جذابة وآمنة للسياح.

– **تحسين البنية التحتية السياحية:** من خلال تطوير المرافق الفندقية عبر زيادة الاستثمارات في بناء وتحديث الفنادق والمنتجعات السياحية لتقديم خدمات متميزة تلبي توقعات السياح الدوليين. كما يمكن تحسين شبكات النقل عبر تطوير وتحسين النقل البري والجوي لتسهيل وصول السياح إلى المناطق السياحية. يشمل ذلك تحسين المطارات والموانئ وتطوير الطرق المؤدية إلى المواقع السياحية.

– **الترويج للمناطق السياحية:** يعد الترويج الفعّال للمناطق السياحية في البحر الأحمر عنصراً أساسياً لجذب السياح من مختلف أنحاء العالم. يمكن تحقيق ذلك من خلال إطلاق حملات ترويجية على المستوى الدولي للتعريف بالمناطق السياحية في البحر الأحمر، مثل الشعاب المرجانية، الشواطئ الجميلة، والمحميات الطبيعية. يمكن استخدام وسائل الإعلام المختلفة، بما في ذلك الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، للوصول إلى جمهور واسع. يمكن أيضا إقامة شراكات مع وكالات السفر ومنظمي الرحلات السياحية لتقديم عروض مغرية وباقات سياحية متكاملة تشمل الإقامة والجولات السياحية.

- **تنمية القطاع الزراعي:**

تتطلب تنمية القطاع الزراعي تقديم الدعم اللازم للمزارعين لتحسين إنتاجيتهم وتحقيق الأمن الغذائي. يشمل ذلك توفير الدعم المالي والتقني، وتقديم الإرشادات الزراعية اللازمة لتحسين جودة المحاصيل وزيادة الإنتاج.

– **دعم المزارعين:** يعتبر دعم المزارعين من الركائز الأساسية لتنمية القطاع الزراعي، ويتضمن ذلك تقديم قروض ميسرة ومنح لتمويل شراء المعدات الزراعية والبذور والأسمدة، مما يساعد في تشجيع المزارعين على زيادة إنتاجهم. يمكن للحكومات والمؤسسات المالية تقديم هذه القروض بشروط ميسرة لدعم المزارعين في تحسين قدراتهم الإنتاجية. بالإضافة إلى ذلك، تشمل الجهود تقديم برامج إرشادية وتدريبية لتعريف المزارعين بأحدث التقنيات والأساليب الزراعية، من خلال تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية تهدف إلى تحسين مهاراتهم وزيادة كفاءتهم في إدارة العمليات الزراعية.

– **تطوير التقنيات الزراعية الحديثة:** يعد استخدام التقنيات الزراعية الحديثة مفتاحاً لزيادة الإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائي، حيث يشمل ذلك استخدام التقنيات المبتكرة في الري والزراعة وتبني الأساليب الحديثة في إدارة المزارع. من بين هذه التقنيات، تبني أنظمة الري الحديثة مثل الري بالتنقيط والري بالرش التي تحسن استخدام المياه وتزيد من كفاءة الري، مما يسهم في توفير المياه

وزيادة إنتاجية المحاصيل. بالإضافة إلى ذلك، تشمل الزراعة الذكية استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الاستشعار عن بعد والطائرات بدون طيار لمراقبة المحاصيل وإدارة المزارع بفعالية، مما يساعد في تحسين إدارة الموارد وزيادة الإنتاجية الزراعية.

- **جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية:**

لتشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية، يجب تقديم حوافز استثمارية وتطوير البنية التحتية الداعمة لجعل الاستثمار في الدول المطلة على البحر الأحمر جذاباً ومربحاً.

– **تقديم حوافز استثمارية:** تقديم حوافز استثمارية يشمل توفير إعفاءات ضريبية للشركات التي تستثمر في القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل السياحة والزراعة والصناعة، مما يشجع المستثمرين على الدخول إلى السوق المحلي وزيادة استثماراتهم. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب الأمر تبسيط الإجراءات البيروقراطية المرتبطة بتأسيس الأعمال والاستثمارات من خلال تقديم خدمات دعم للمستثمرين تشمل تسهيل إصدار التراخيص والموافقات اللازمة، مما يعزز بيئة الأعمال ويجعلها أكثر جاذبية للاستثمارات المحلية والأجنبية.

– **تطوير البنية التحتية الداعمة:** يعد تطوير البنية التحتية الداعمة للاستثمارات عنصراً أساسياً في جذب المستثمرين، حيث يشمل ذلك تحسين شبكات النقل وتوفير خدمات الاتصالات والطاقة بشكل موثوق ومستدام. تحسين شبكات النقل من خلال تطوير الطرق والموانئ والمطارات يسهم في تسهيل حركة البضائع والأفراد، مما يعزز بيئة الأعمال ويجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين. بالإضافة إلى ذلك، ضمان توفير خدمات اتصالات حديثة ومتقدمة، وتوفير الطاقة بشكل مستدام وموثوق لدعم عمليات المستثمرين، يساهم في خلق بيئة استثمارية مثالية تشجع على نمو الأعمال والاستثمارات في المنطقة.

يعد تنويع مصادر الدخل للدول المطلة على البحر الأحمر استراتيجية حيوية لتعزيز الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستدامة الاقتصادية. يتطلب ذلك تطوير قطاعات اقتصادية متنوعة مثل السياحة والزراعة، بالإضافة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية من خلال تقديم حوافز استثمارية وتطوير البنية التحتية الداعمة. من خلال تنفيذ هذه الاستراتيجيات، يمكن للدول المطلة على البحر الأحمر تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتحسين جودة الحياة لمواطنيها.

خاتمة:

يعد البحر الأحمر ممراً مائياً حيوياً يلعب دوراً استراتيجياً في التجارة العالمية وفي اقتصادات الدول المطلة عليه. ومع ذلك، يواجه تحديات أمنية وجيوسياسية متعددة أثرت بشكل كبير على التجارة والنقل البحري في المنطقة وأدت إلى زيادة تكاليف النقل، وتأخير الشحنات، وتحويل مسارات الشحن، مما أثر سلباً على نمو الاقتصادات المحلية وزاد من معدلات البطالة والتضخم.

لمواجهة هذه التحديات، يتطلب الأمر تبني استراتيجيات شاملة ومستدامة. يجب تطوير البنى التحتية للموانئ، وتنويع مصادر الدخل للدول المطلة على البحر الأحمر. تتضمن هذه الاستراتيجيات تقديم الدعم المالي والتقني للمزارعين، تبني التكنولوجيا الحديثة في الزراعة والصناعة، وتحسين البنية التحتية للنقل والاتصالات والطاقة لجذب الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

من خلال تنفيذ هذه الحلول والمبادرات، يمكن للدول المطلة على البحر الأحمر تحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمني، وتعزيز قدرتها التنافسية في التجارة الدولية، وتحسين مستوى المعيشة لمواطنيها. إن التعاون المستمر بين الحكومات المحلية والمؤسسات الدولية يعد أساساً لتحقيق التنمية المستدامة والازدهار في هذه المنطقة الحيوية.

Trade Flows	— Suez Route	— Cape Route
Middle East to Europe	25 days	42 days
Mediterranean to Eastern Asia	32 days	50 days
Europe to Asia	40 days	52 days
US Gulf to Asia	53 days	57 days
Australia to Europe	38 days	42 days

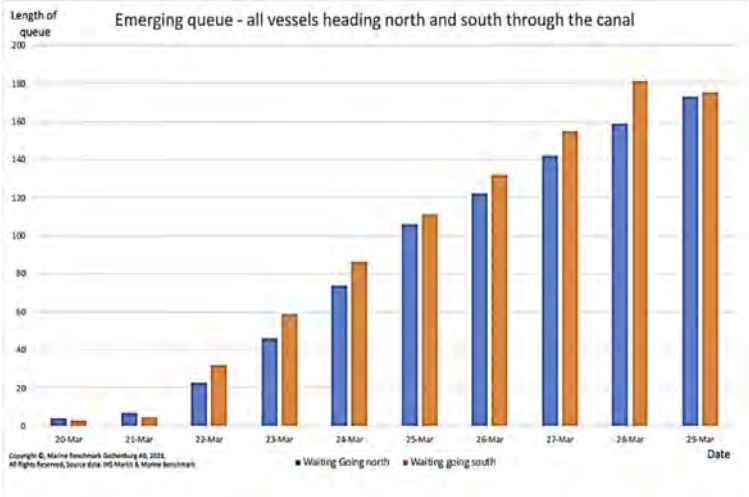

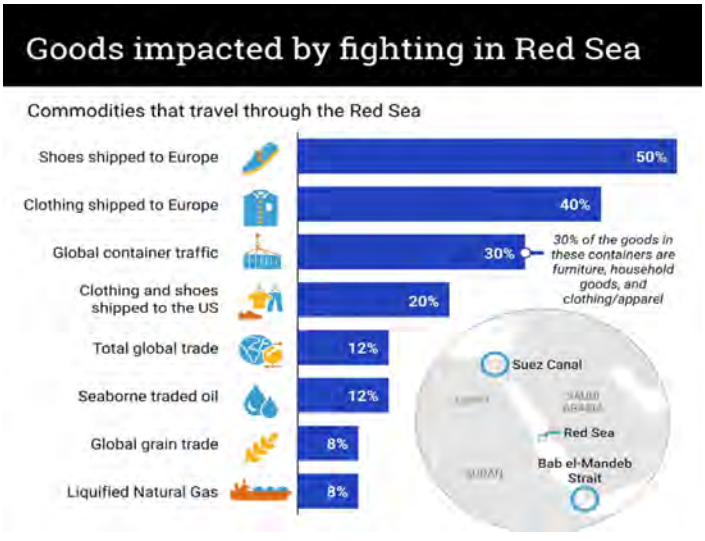

الكساد التضخمي

إجراءات المواجهة واستراتيجيات المرونة والصمود في العالم العربي

إعداد: د. نجوى زهار – اتحاد الغرف العربية

يواجه العالم حالياً تحدياً اقتصادياً فريداً ومعقداً: الكساد التضخمي، وهو مزيج من التضخم المرتفع والكساد الاقتصادي. وتشكل هذه الظاهرة مخاطرا كبيرة على الاستقرار العالمي والإقليمي، ولا سيما بالنسبة للمنطقة العربية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التأثير المحتمل للكساد التضخمي على العالم والمنطقة العربية، وإبراز نقاط الضعف الرئيسية واقتراح استراتيجيات التخفيف الممكنة.

برزت ظاهرة الكساد التضخمي في المشهد الاقتصادي العالمي كتحد حاسم يواجه الدول في جميع أنحاء العالم. يقدم هذا الوضع الاقتصادي المعقد، الذي يتميز بحدوث التضخم والكساد بشكل متزامن، سيناريو متناقض حيث يرتفع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات بينما يتباطأ النمو الاقتصادي، وترتفع معدلات البطالة، وينخفض الإنفاق الاستهلاكي. على عكس فترات الكساد الاقتصادي التقليدية، حيث ينحسر التضخم عادة مع تراجع النشاط الاقتصادي، فإن الكساد التضخمي يستلزم زيادة مستمرة في الأسعار وسط انخفاض الأداء الاقتصادي.

ويكتسب مفهوم الكساد التضخمي أهمية خاصة لأنه يؤدي إلى تعقيد الأدوات التقليدية للسياسة النقدية والمالية. وتواجه البنوك المركزية معضلة رفع أسعار الفائدة لمكافحة التضخم، الأمر الذي يمكن بدوره أن يعيق النمو الاقتصادي من خلال جعل الاقتراض أكثر تكلفة بالنسبة للمستهلكين والشركات. وكثيراً ما يؤدي هذا السيناريو إلى حلقة مفرغة من الكساد الاقتصادي، حيث يجب أن تكون أدوات السياسة الاقتصادية المعتادة متوازنة بعناية لتجنب تفاقم التضخم أو الكساد.

إن دوافع الكساد التضخمي متعددة الأوجه ويمكن أن تشمل اضطرابات سلسلة التوريد العالمية، والتوترات الجيوسياسية، والارتفاع المفاجئ في أسعار الطاقة والغذاء، وتشديد السياسات النقدية استجابة للضغوط التضخمية. ومن الممكن أن تؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى إجهاد الاقتصادات، مما يؤدي إلى انخفاض النمو، وزيادة البطالة، وزيادة الصعوبات المجتمعية. أدت البيئة الاقتصادية العالمية الحالية، التي تميزت بعواقب جائحة كوفيد-19 والتوترات الجيوسياسية والتحديات الكبيرة في سلسلة التوريد، إلى زيادة خطر الكساد التضخمي في جميع أنحاء العالم، مما يجعله موضوعاً مهما للبحث.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف آثار الكساد التضخمي على العالم وعلى المنطقة العربية تحديداً حيث تواجه البلدان العربية، بمناظرها الاقتصادية والجيوسياسية الفريدة، نقاط ضعف وتحديات واضحة في مواجهة التحولات الاقتصادية العالمية. من خلال دراسة نقاط الضعف في المنطقة العربية، واستراتيجيات التخفيف المحتملة، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم رؤى حول كيفية التعامل مع تعقيدات الكساد التضخمي لصانعي السياسات وأصحاب المصلحة الاقتصاديين والباحثين على حد سواء.

I. المشهد الاقتصادي العالمي:

بينما يجتاز العالم مرحلة ما بعد الوباء، يجد المشهد الاقتصادي العالمي نفسه في منعطف حرج، يتسم بتحديات وشكوك لم يسبق لها مثيل. أصبح ظهور الكساد التضخمي – وهي ظاهرة ترتفع

فيها معدلات التضخم وسط اقتصاد متقلص – مصدر قلق ملح للاقتصادات في جميع أنحاء العالم. يتحدى هذا السيناريو الاقتصادي الفريد الأنماط الدورية التقليدية التي لوحظت في الاقتصاد العالمي، حيث تتبع فترات التوسع والانكماش بعضها البعض بشكل طبيعي، مع تعديل التضخم والانكماش استجابة لهذه الدورات.

1. محركات الكساد التضخمي:

تتميز البيئة الاقتصادية العالمية الحالية بسلسلة من العوامل المترابطة التي تسهم في تعقيدات إدارة الكساد التضخمي. وتشمل هذه الاضطرابات في سلسلة التوريد العالمية الناجمة عن جائحة COVID-19، والتوترات الجيوسياسية التي تؤثر على التجارة وإمدادات الطاقة، والتقلبات الكبيرة في أسعار السلع الأساسية. لم تؤد مثل هذه الاضطرابات إلى زيادة التكاليف على الشركات والمستهلكين على حد سواء فحسب، بل أدت أيضاً إلى إجهاد النمو الاقتصادي، مما ألقى بظلال طويلة على احتمالات التعافي.

- **اضطرابات سلسلة التوريد العالمية:**

واجهت الشبكة المعقدة من الموردين والمصنعين والموزعين الذين يشكلون سلسلة التوريد العالمية اضطرابات غير مسبوقة في السنوات الأخيرة، مما خلق عاصفة كاملة تغذيها قوتان رئيسيتان: الآثار المستمرة لوباء COVID-19 والتوترات الجيوسياسية والصراعات المتزايدة.

- **آثار تموج الوباء:** شهدت المرحلة المبكرة من الوباء تدابير صارمة لاحتواء الفيروس، مما أدى إلى إغلاق المصانع على نطاق واسع وتوقف الإنتاج، لا سيما في الصين، وهي مركز تصنيع عالمي رئيسي. أدت هذه الموجة الصدمة الأولية إلى تعطيل تدفق السلع الأساسية، مما أدى إلى حدوث تموجات في جميع أنحاء سلسلة التوريد. وفقاً لتقرير معهد ماكينزي العالمي، كلفت هذه الاضطرابات المرتبطة بالوباء الاقتصاد العالمي 4 تريليونات دولار في عام 2021.

علاوة على ذلك، ظهر نقص العمالة بسبب المخاوف الصحية المتعلقة بالوباء وتحديات رعاية الأطفال، مما أثر على قطاعات مختلفة مثل النقل والخدمات اللوجستية. وقد حد ذلك من القدرة على نقل البضائع بكفاءة، مما زاد من تفاقم حالات التأخير والاختناقات. على سبيل المثال، ارتفعت تكلفة شحن حاوية من آسيا إلى الولايات المتحدة من حوالي 2000 دولار في عام 2019 إلى أكثر من 20000 دولار في ذروتها في عام 2021.

بالإضافة إلى ذلك، مع قضاء الناس المزيد من الوقت في المنزل، ارتفع الطلب على منتجات معينة مثل الإلكترونيات ومعدات الحماية الشخصية ومستلزمات تحسين المنزل. أدى هذا التحول المفاجئ إلى إجهاد القدرة الإنتاجية وكشف نقاط الضعف في قطاعات محددة من سلسلة التوريد، مثل النقص العالمي في شبكات الموصلات. أدى هذا النقص الناجم عن الاضطرابات الوبائية وزيادة الطلب على الأجهزة الإلكترونية إلى تأخير الإنتاج ونقص في مختلف الصناعات، بما في ذلك السيارات والإلكترونيات الاستهلاكية.

- **التوترات الجيوسياسية والصراعات الإقليمية:** لقد زاد الوضع تعقيداً بسبب التوترات الجيوسياسية المتزايدة والصراعات التجارية حيث أدت الحرب التجارية المستمرة بين الولايات المتحدة والصين إلى فرض تعريفات جمركية وقيود أخرى، مما جعل نقل البضائع بينهما أكثر تكلفة وتعقيداً. وقد أثر ذلك على مجموعة واسعة من الصناعات، من الإلكترونيات إلى الزراعة، مما زاد من الضغوط الحالية على سلسلة التوريد العالمية. وبعيداً عن بؤر التوتر العالمية الكبرى، فإن عدم الاستقرار الإقليمي والحروب خلقت اضطرابات محلية تنتشر عبر سلاسل التوريد العالمية مما أثر على الصناعات والطرق التجارية.

في السودان أدت الاضطرابات السياسية والاضطرابات المدنية التي طال أمدها إلى تعطيل الإنتاج المحلي والنقل، مما أثر على تدفقات التجارة الإقليمية. ويؤثر هذا على تصدير السلع الأساسية مثل السمسم والصمغ العربي والماشية، والتي غالباً ما تعتمد عليها البلدان المجاورة، مما يزيد من تعقيد سلاسل التوريد الإقليمية. وفي حين تم رفع بعض العقوبات، فإن القيود المتبقية على المعاملات المالية والتجارة تعيق قدرة السودان على المشاركة الكاملة في السوق العالمية والحصول على السلع المستوردة الأساسية.

وأدت الحرب الأهلية المدمرة في اليمن إلى شل البنية التحتية، ونزوح الملايين، وأثرت بشدة على الإنتاج الزراعي. وقد أدى ذلك إلى نقص الغذاء والاعتماد على المساعدات الدولية، مما خلق ضغوطا على سلاسل الإمدادات الغذائية العالمية وسلط الضوء على الترابط بين عدم الاستقرار الإقليمي والتحديات العالمية. يؤدي الحصار والمخاوف الأمنية إلى تقييد الواردات والصادرات بشكل كبير، مما يعيق الوصول إلى السلع الأساسية ويعيق تدفق المنتجات اليمنية مثل القهوة والتوابل والعسل إلى الأسواق الدولية.

إن التصعيد الدوري للعنف والقيود المفروضة على غزة بسبب الحرب الإسرائيلية يحد بشدة من النشاط الاقتصادي ويعطل التجارة. وهذا يؤثر على تصدير المنتجات الزراعية مثل الحمضيات والخضروات ويعوق الوصول إلى الواردات الأساسية، مما يزيد من زعزعة استقرار سلاسل التوريد الإقليمية. كما أن القيود المفروضة على واردات مواد البناء والمعدات تعيق جهود إعادة الإعمار وتحد من قدرة غزة على المساهمة في التجارة الإقليمية.

- **ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء:**

لقد أصبح الارتفاع الكبير في أسعار الطاقة والغذاء، والذي تفاقم بفِعل الحرب في أوكرانيا وعوامل أخرى، محركاً مهماً للتضخم العالمي، الأمر الذي يؤثر على الاقتصادات في مختلف أنحاء العالم. ويشكل هذا الوضع تحديا كبيرا لصناع السياسات وهم يسعون جاهدين لإدارة التضخم دون إعاقة النمو الاقتصادي.

- **تأثير الحرب الأوكرانية الروسية:** كان للحرب في أوكرانيا تأثير عميق على أسواق الطاقة العالمية. وتعد روسيا واحدة من أكبر منتجي النفط والغاز الطبيعي في العالم، وقد أدى الصراع بينهما إلى فرض عقوبات وتعطيل صادرات الطاقة الروسية. وتسببت هذه التطورات في تقلبات كبيرة في أسعار الطاقة العالمية، مع ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي. وقد واجهت الدول الأوروبية، التي تعتمد بشكل كبير على الغاز الروسي، أزمات الطاقة، مما أدى إلى زيادة التكاليف على الشركات والمستهلكين على حد سواء.

كما أثرت الحرب في أوكرانيا بشدة على أسعار الغذاء العالمية. حيث تعتبر أوكرانيا وروسيا من الموردين الرئيسيين للقمح والذرة والشعير وزيت عباد الشمس، وهي سلع ضرورية لإمدادات الغذاء العالمية. وقد أدى الصراع إلى تعطيل هذه الإمدادات، مما أدى إلى نقصها وارتفاع الأسعار في السوق العالمية. ويتفاقم هذا الوضع بسبب القيود المفروضة على التصدير، والاكتناز، والشراء بدافع الذعر، مما يزيد من زعزعة استقرار أسعار الغذاء العالمية. ويساهم ارتفاع أسعار المواد الغذائية في التضخم ويشكل تحديا خطيرا للأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. وتواجه البلدان النامية، الأكثر عرضة لصدمات أسعار الغذاء، مخاطر متزايدة للجوع والاضطرابات الاجتماعية. وحتى في الاقتصادات الأكثر تقدما، فإن ارتفاع أسعار المواد الغذائية يضغط على ميزانيات الأسر، ويؤثر بشكل خاص على الأسر ذات الدخل المنخفض.

- **تحديات التغير المناخي:** وبينما تهيمن الحرب في أوكرانيا على العناوين الرئيسية للصحف، فإن تغير المناخ يلعب بهدوء دوراً مهماً في دفع أسعار الغذاء والطاقة إلى الارتفاع. وتأثيرها متعدد الأوجه، إذ يعطل النظم الزراعية ويضغط على إنتاج الطاقة.

أصبحت الأحداث المناخية المتطرفة مثل الجفاف والفيضانات

وموجات الحرارة أكثر تواترا وشدة، مما يؤثر بشكل مباشر على غلات المحاصيل. تشير تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى أن تغير المناخ قد أدى بالفعل إلى انخفاض غلات المحاصيل العالمية بنسبة 5٪، مع تفاقم التوقعات إلى ما يصل إلى 20٪ بحلول عام 2050 وبالإضافة إلى الخسائر المباشرة في الغلة، فإن ارتفاع منسوب مياه البحر يهدد الأراضي الزراعية الساحلية، مما قد يؤدي إلى غمر ما يصل إلى 36 مليون هكتار بحلول عام 2100، كما أن أنماط الطقس المتغيرة تساعد على انتشار الآفات والأمراض، مما يؤدي إلى مزيد من انخفاض الإنتاج ويتطلب موارد إضافية للتحكم.

على صعيد الطاقة، تؤثر حالات الجفاف على توليد الطاقة الكهرومائية، مما قد يؤدي إلى انخفاض قدرة الطاقة الكهرومائية العالمية بنسبة 6% بحلول عام 2100. تلحق الأحداث المناخية المتطرفة أضراراً بالبنية التحتية، حيث تتجاوز التكلفة العالمية للكوارث المرتبطة بالمناخ 170 مليار دولار سنوياً. وتساهم هذه الاضطرابات في ارتفاع أسعار الطاقة، مع ما يترتب على ذلك من آثار مضاعفة على تجهيز الأغذية والنقل وإنتاج الأسمدة، مما يخلق حلقة مفرغة تؤثر بشكل غير متناسب على الفئات السكانية الضعيفة التي تعتمد على الغذاء والطاقة بأسعار معقولة.

2. التأثير العالمي المحتمل:

إن ظاهرة الكساد التضخمي تجلب معها تأثيرات عالمية كبيرة، وتعيد تشكيل الاقتصادات والمجتمعات بطرق عميقة. إن التفاعل بين تباطؤ النمو الاقتصادي، وانخفاض الاستثمار، وارتفاع الفقر، والاضطرابات الاجتماعية يرسم مشهداً مليئاً بالتحديات للدول في جميع أنحاء العالم.

- **تراجع النمو الاقتصادي وتدفقات الاستثمار:**

إن شبح الكساد التضخمي يلوح في الأفق بقوة، وهو ما يهدد بإلقاء ظلال طويلة على الاقتصاد العالمي. وهذا السيناريو الفريد والصعب، الذي يتسم بارتفاع الأسعار وتراجع النشاط الاقتصادي، يمكن أن يؤدي إلى سلسلة من العواقب السلبية، التي تؤثر على النمو والاستثمار:

- **انكماش النشاط الاقتصادي:** يتسم الكساد التضخمي بانكماش النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات. وتتمثل إحدى العواقب المباشرة في تراجع النمو الاقتصادي مع تراجع الإنفاق الاستهلاكي واستثمارات الأعمال استجابة لارتفاع الأسعار وعدم اليقين الاقتصادي. فعندما يتجاوز التضخم نمو الدخل، تتضاءل القوة الشرائية لدى المستهلكين، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الإنفاق على السلع والخدمات غير الأساسية. ويؤثر هذا الانكماش في الطلب بشكل مباشر على الشركات، مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات، وبالتالي التراجع في خطط التوسع والاستثمار. ويتوقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنسبة 2.9% في عام 2023، وهو أقل بكثير من اتجاهات ما قبل الوباء وربما ينخفض أكثر في مواجهة الكساد التضخمي.

- **تراجع تدفقات الاستثمار:** إن الطبيعة المتقلبة وغير المتوقعة للكساد التضخمي تخلق حالة من عدم اليقين بالنسبة للشركات، مما يجعلها مترددة في الاستثمار في التوسع أو المشاريع الجديدة مما يؤثر سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إذ يبحث المستثمرون عادة عن بيئات مستقرة ويمكن التنبؤ بها لتخصيص رأس المال. إن حالات الكساد التضخمي، التي تتسم بظروف اقتصادية متقلبة، تعيق الاستثمار مع تصاعد المخاطر التي تواجهها الاقتصادات. وقد تجد البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الاستثمار الأجنبي لتحقيق التنمية الاقتصادية صعوبة خاصة في جذب رؤوس أموال جديدة، مما يؤدي إلى تأجيل أو إلغاء المشاريع، مما يزيد من تفاقم التباطؤ الاقتصادي.

- **زيادة الفقر والاضطرابات الاجتماعية:**

تمتد آثار الكساد التضخمي إلى ما هو أبعد من مؤشرات الاقتصاد

الكلي، فتؤثر بشكل عميق على نسيج المجتمع. ومع انكماش الاقتصادات وتآكل الدخل الحقيقي بسبب التضخم، فمن المرجح أن ترتفع مستويات الفقر وتتفاقم الاضطرابات الاجتماعية.

- **تراجع مستويات المعيشة:** يؤثر ارتفاع التضخم بشكل غير متناسب على الأسر والأفراد ذوي الدخل المنخفض، حيث أن أجورهم غالبا ما تفشل في مواكبة زيادات الأسعار. وهذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وخاصة في المجتمعات الضعيفة. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن 150 مليون شخص إضافي قد يقعون في براثن الفقر المدقع بسبب التأثير المشترك لارتفاع أسعار الغذاء والطاقة والتباطؤ الاقتصادي. وتعد الفئات السكانية الأكثر ضعفا ـ أولئك الذين لا يملكون الوسائل اللازمة للتحوط ضد التضخم أو الذين ليس لديهم عمل آمن ـ هم الأكثر عرضة للتضرر حيث أن ارتفاع تكاليف المعيشة، إلى جانب كساد الدخل أو انخفاضه، يدفع المزيد من الأفراد إلى ما دون خط الفقر، مما يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة القائمة داخل الدول وفيما بينها. وقد اندلعت الاحتجاجات المناهضة للحكومة في العديد من البلدان رداً على ارتفاع أسعار الوقود والغذاء، مما سلط الضوء على احتمال حدوث اضطرابات اجتماعية في مواجهة الكساد التضخمي.

- **الاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار:** يمكن أن تؤدي الصعوبات الاقتصادية واتساع فجوة عدم المساواة إلى تأجيج الاضطرابات الاجتماعية والاحتجاجات وحتى عدم الاستقرار السياسي في بعض البلدان، مما يشكل تحديات أمام التماسك الاجتماعي والعمليات الديمقراطية. وغالباً ما يكون هذا التصاعد في معدلات الفقر نذيراً بالاضطرابات الاجتماعية. لقد أظهر التاريخ أن الصعوبات الاقتصادية الطويلة الأمد وعدم المساواة يمكن أن تؤدي إلى زيادة الإحباط والتوتر بين السكان. قد تتجلى الاضطرابات الاجتماعية في الاحتجاجات والإضرابات، وفي بعض الحالات، في تعبيرات أكثر عنفاً عن عدم الرضا.

ومن الممكن أن تؤدي مثل هذه الأحداث إلى زعزعة استقرار المجتمعات، وزيادة تثبيط الاستثمار، وخلق دورات من التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يصعب كسرها. علاوة على ذلك، من الممكن أن يكون للاضطرابات الاجتماعية تأثير عابر للحدود في عالم اليوم المترابط، مما يؤثر على الاستقرار الإقليمي والعلاقات الدولية. إن الطبيعة العالمية للكساد التضخمي تعني أن تداعياته الاجتماعية والاقتصادية لا تقتصر على الحدود الوطنية، مما يتطلب استجابات دولية منسقة لمعالجة الأسباب الجذرية والتخفيف من آثارها.

II. مواطن الضعف في المنطقة العربية:

تقف المنطقة العربية، باقتصاداتها المتنوعة ومشهدها الاجتماعي والسياسي المعقد، عند منعطف حرج في مواجهة الاضطرابات الاقتصادية العالمية التي تتسم بالكساد التضخمي. وتمثل هذه الفترة من عدم اليقين الاقتصادي مجموعة فريدة من التحديات للمنطقة، التي تتصارع بالفعل مع القضايا الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي، وجهود التنويع الاقتصادي، والصدمات الخارجية. إن نقاط ضعف المنطقة العربية في مواجهة الانكماش الاقتصادي العالمي والضغوط التضخمية متعددة الأوجه، ومتجذرة بعمق في هياكلها الاقتصادية، وسياقها الجيوسياسي، ونسيجها الاجتماعي.

1. الاعتماد الاقتصادي على العوامل الخارجية:

تتسم اقتصادات المنطقة بالتنوع، بدءاً من دول الخليج الغنية بالنفط والتي تتمتع باحتياطيات مالية كبيرة إلى البلدان شحيحة الموارد التي تواجه مستويات عالية من الديون والبطالة. ويشكل هذا التفاوت في الأسس الاقتصادية استجابة المنطقة للتحولات الاقتصادية العالمية والاتجاهات التضخمية.

- **الاعتماد على صادرات النفط وعائدات السياحة:**

إن اعتماد المنطقة العربية الكبير على صادرات النفط وتحويلات المغتربين وعائدات السياحة يجعلها عرضة بشكل خاص للتقلبات الاقتصادية العالمية والصدمات الخارجية، مثل التغيرات في أسعار النفط، والطلب العالمي، والتوترات الجيوسياسية.

- **الاعتماد على صادرات النفط:** بالنسبة للعديد من الدول العربية، وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي، تمثل صادرات النفط مصدراً رئيسياً للدخل القومي والإيرادات الحكومية. وترتبط هذه التبعية اقتصاداتها بشكل وثيق بالديناميكيات المتقلبة لسوق النفط العالمية. وفي حين أن ارتفاع أسعار النفط يمكن أن يؤدي إلى إيرادات كبيرة وازدهار اقتصادي، فإن تراجع الطلب العالمي على النفط أو أسعاره يمكن أن يكون له آثار فورية وعميقة على هذه الاقتصادات.

التقلبات الاقتصادية: إن الاعتماد على صادرات النفط يعرض هذه البلدان لدورات الازدهار والكساد، حيث يكون الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي عرضة بدرجة كبيرة لتقلبات أسعار النفط العالمية. وكثيراً ما تؤدي فترات ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الإنفاق العام والاستثمار في مشاريع البنية التحتية واسعة النطاق. وعلى العكس من ذلك، يمكن أن يؤدي انهيار أسعار النفط إلى عجز في الميزانية، مما يؤدي إلى خفض الإنفاق العام وتأخير أو إلغاء المشاريع.

قدم الارتفاع الأخير في أسعار النفط بسبب حرب أوكرانيا مكاسب غير متوقعة للدول المصدرة للنفط، مما زاد الإيرادات الحكومية بنسبة تقدر بنحو 30٪ لمنطقة مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، فإن هذا الاعتماد يعرض هذه الاقتصادات لتقلبات الأسعار حيث يمكن أن يؤدي الكساد العالمي المحتمل إلى انخفاض الطلب على النفط، مما يؤدي إلى نقص الإيرادات وقيود الميزانية.

تحديات السياسة المالية: اعتباراً من عام 2023، مثلت صادرات النفط والغاز أكثر من 70٪ من الإيرادات الحكومية عبر العديد من البلدان العربية مثل المملكة العربية السعودية والعراق والكويت وقد وفر هذا الاعتماد أموالاً كبيرة لتطوير البنية التحتية والبرامج الاجتماعية والمبادرات الحكومية. غير أن تقلب عائدات النفط يفرض تحديات كبيرة على السياسة المالية والتخطيط. ويصبح وضع الميزانية مهمة معقدة، حيث تحتاج الحكومات إلى الموازنة بين إغراء زيادة الإنفاق خلال فترات الازدهار وضرورة الادخار لمواجهة فترات الانكماش في المستقبل.

- **الاعتماد على إيرادات السياحة:**

تعد السياحة ركيزة اقتصادية مهمة أخرى للعديد من الدول العربية، مثل الأردن والمغرب والإمارات العربية المتحدة حيث تساهم بنسبة تصل إلى 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي في وجهات مثل مصر وتونس. وقد استثمرت هذه الدول بكثافة في تطوير قطاعاتها السياحية، حيث تجتذب ملايين الزوار كل عام إلى مواقعها التاريخية وفعالياتها الثقافية ومنتجعاتها الفاخرة. ومع ذلك، فإن اعتماد قطاع السياحة على صحة الاقتصاد العالمي والاستقرار الجيوسياسي يجعله عرضة بشدة للصدمات الخارجية.

الحساسية للظروف العالمية: صناعة السياحة حساسة بشكل خاص للظروف الاقتصادية العالمية والمخاوف الأمنية والأزمات الصحية. يمكن أن تؤدي أحداث مثل الهجمات الإرهابية والاضطرابات السياسية والأوبئة إلى انخفاض مفاجئ وكبير في عدد السياح الوافدين، كما رأينا خلال الربيع العربي ووباء كوفيد-19. يمكن أن يكون لهذه الانخفاضات في عائدات السياحة آثار متتالية على الاقتصاد، مما يؤثر ليس فقط على قطاع السياحة ولكن أيضاً على الصناعات ذات الصلة مثل الضيافة وتجارة التجزئة والنقل.

تحديات التعافي: يمكن أن يكون التعافي من مثل هذه الصدمات عملية طويلة وغير مؤكدة، مما يتطلب جهوداً كبيرة لإعادة بناء

الثقة بين المسافرين الدوليين والاستثمار في التسويق وتحسين البنية التحتية. على سبيل المثال، شهد وباء COVID-19 انخفاضاً بنسبة 70٪ في عدد السياح الدوليين الوافدين إلى المنطقة العربية وسلطت الجائحة الضوء على الحاجة إلى المرونة والقدرة على التكيف في قطاع السياحة، مما سلط الضوء على أهمية السياحة الداخلية وإمكانية تنويع العروض السياحية.

- **الاعتماد على الواردات عبر القطاعات:**

يشكل اعتماد المنطقة العربية بشكل كبير على الواردات لتلبية احتياجاتها من الغذاء والسلع الأساسية عاملاً محورياً يؤثر على مرونتها الاقتصادية وأمنها الغذائي. ويبرز هذا الاعتماد من خلال مجموعة من العوامل الجغرافية والمناخية والاقتصادية، مما يجعل المنطقة عرضة لتقلبات الأسعار العالمية، واضطرابات سلسلة التوريد، والتوترات الجيوسياسية.

- **الاعتماد على الواردات الغذائية:** تواجه بلدان عديدة في المنطقة العربية تحديات جغرافية ومناخية تحد من إنتاجيتها الزراعية. حيث تتميز المنطقة بمناخات قاحلة وموارد مائية شحيحة وأراضي صالحة للزراعة محدودة، مما يقيد الإنتاج الغذائي المحلي. ونتيجة لذلك، يجب على هذه البلدان استيراد جزء كبير من احتياجاتها الغذائية لضمان الأمن الغذائي لسكانها.

تستورد المنطقة العربية نسبة تبلغ 50% من استهلاكها من السعرات الحرارية، وتتجاوز نسبة اعتماد بعض البلدان مثل اليمن 90% وتعتمد السلع الأساسية مثل القمح والأرز والسكر بشكل كبير على المصادر الأجنبية، مما يجعل السكان عرضة لتقلبات الأسعار العالمية واضطرابات سلسلة التوريد.

تعد ندرة المياه قضية حاسمة في المنطقة، وتؤثر على كل من الزراعة والاستهلاك البشري إذ يعتبر توافر موارد المياه العذبة من بين أدنى المستويات على الصعيد العالمي، مما يؤثر بشكل كبير على القدرة على تطوير ممارسات زراعية مستدامة وتلبية المتطلبات الغذائية للسكان المتزايدين.

وتزيد ندرة الأراضي الصالحة للزراعة من تعقيد الجهود المبذولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي. وأدى التحضر والتصحر والتدهور البيئي إلى خفض مساحة الأراضي المتاحة للزراعة، مما استلزم استيراد المنتجات الغذائية.

- **الاعتماد على الواردات الطبية وغيرها:** تواجه العديد من الدول العربية واقعاً صارخاً يتمثل في الاعتماد الكبير على الواردات من أجل الحصول على السلع الأساسية في قطاعات مهمة كالصحة والدواء والطاقة. ورغم أن هذا الاعتماد يتيح الوصول إلى منتجات متنوعة ويسهل التجارة، فإنه يمثل نقطة ضعف كبيرة في مواجهة الصدمات العالمية وعدم الاستقرار الاقتصادي.

الإمدادات الطبية الأساسية: تستورد المنطقة العربية ما يصل إلى 80٪ من احتياجاتها الصيدلانية، مما يترك أنظمة الرعاية الصحية عرضة لاضطرابات سلسلة التوريد وارتفاع الأسعار. هذا الاعتماد يعيق الوصول إلى الأدوية الأساسية ويخلق تحديات لإدارة الأمراض المزمنة.

تلبية احتياجات الطاقة من خلال الواردات: على الرغم من موارد الوقود الأحفوري الكبيرة في بعض البلدان، لا تزال المنطقة تستورد حوالي 20٪ من احتياجاتها من الطاقة، وخاصة النفط والغاز المكرر. ولذلك فإن تقلب أسعار الطاقة العالمية يؤثر تأثيرا مباشرا على تكاليف الطاقة المحلية والاستقرار الاقتصادي.

2. **التحديات الاجتماعية القائمة:**

بالإضافة إلى نقاط الضعف الاقتصادية، تواجه المنطقة العربية تحديات اجتماعية مستمرة، بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة بين

الشباب، وانتشار الفقر، وفي بعض المناطق، عدم الاستقرار السياسي والصراع. وتتفاقم هذه القضايا بسبب الانكماش الاقتصادي العالمي، حيث يؤدي انخفاض النمو الاقتصادي والضغوط التضخمية إلى إجهاد قدرة الحكومات على توفير الخدمات الاجتماعية، والحفاظ على إعانات الدعم، والاستثمار في مشاريع التنمية.

- **ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب:**

تواجه المنطقة العربية تحدياً حاسماً يتمثل في ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب التي تنعكس في الإحصائية الصارخة بنسبة تصل إلى 25%، أي ضعف المتوسط العالمي، وشكل تداعيات اجتماعية واقتصادية كبيرة على المنطقة. وعلى الرغم من وجود اختلافات بين البلدان العربية، حيث تواجه مصر معدل بطالة يبلغ 33% بين الشباب في حين أن أداء تونس أفضل قليلاً بنسبة 23%، فإن الصورة العامة لا تزال مثيرة للقلق، لا سيما بالنسبة للشابات اللاتي غالباً ما يواجهن معدلات بطالة أعلى تتجاوز 30% في عدة دول عربية وتساهم عدة عوامل رئيسية في تفاقم هذا الوضع:

- **عدم تطابق المهارات:** هناك عدم توافق كبير بين مخرجات نظام التعليم واحتياجات سوق العمل في الكثير من الدول العربية. وعلى الرغم من ارتفاع مستويات التحصيل العلمي بين الشباب، فإن المهارات التي يكتسبونها لا تتوافق في كثير من الأحيان مع متطلبات القطاع الخاص، مما يؤدي إلى وضع حيث يكافح حتى الشباب المتعلمون جيدا للعثور على عمل مناسب. غالباً ما تكافح الأنظمة التعليمية لمواكبة المتطلبات المتطورة لسوق العمل الحديث ولكن يؤدي عدم التطابق هذا، الذي يغذيه الانفصال بين الأوساط الأكاديمية والصناعة، إلى عدم استعداد الخريجين لحقائق مكان العمل.

- **محدودية فرص العمل:** يفشل النمو الاقتصادي البطيء والاعتماد الكبير على القطاعات التقليدية في خلق فرص عمل جيدة بما يكفي لاستيعاب عدد الشباب المتزايد. هذا الافتقار إلى الفرص يخلق الإحباط ويعيق التنويع الاقتصادي ويغذي القطاع غير الرسمي. كما أن النمو والتطور المحدود للقطاع الخاص في العديد من البلدان العربية يحد من فرص خلق فرص العمل. إذ كان القطاع العام تقليديا هو صاحب فرص العمل الرئيسي، ولكن القيود المالية والحاجة إلى التنويع الاقتصادي أدت إلى تقليص قدرته على استيعاب الداخلين الجدد إلى قوة العمل.

- **انتشار القطاع غير الرسمي:** تتسم قوانين سوق العمل في بعض البلدان العربية بكونها تقييدية، مما يردع نمو القطاع الخاص وخلق فرص العمل. وهي تشمل تكاليف التوظيف والفصل المرتفعة، مما يجعل أصحاب العمل مترددين في تولي موظفين جدد، وخاصة العمال الشباب وعديمي الخبرة. لذا يجد العديد من الشباب، وخاصة النساء والذين يفتقرون إلى المؤهلات الرسمية، أنفسهم محاصرين في القطاع غير الرسمي الذي يتسم بانخفاض الأجور ومحدودية الاستحقاقات وظروف العمل غير المستقرة. ويوفر هذا القطاع فرصة ضئيلة للتقدم ويديم دورة الفقر والتهميش.

- **ضعف شبكات الأمان الاجتماعي والهياكل الأساسية:**

تظهر شبكات الأمان الاجتماعي والبنية التحتية في المنطقة العربية فجوات ونقاط ضعف كبيرة، مما يؤثر على قدرة المجتمعات على حماية أفرادها الأكثر ضعفا والحفاظ على التنمية الاقتصادية. ومن الممكن أن تؤدي أوجه القصور هذه إلى تفاقم آثار الانكماش الاقتصادي، وحالات الطوارئ الصحية، والصراعات الاجتماعية، وعدم القدرة على الصمود أمام الأزمات العامية.

- **ضعف شبكات الأمان الاجتماعي:** تفتقر العديد من البلدان العربية إلى برامج شبكات الأمان الاجتماعي الشاملة، مما يترك فئات كبيرة من السكان عرضة للصدمات مثل البطالة أو

المرض أو الإعاقة. هذا النقص في الدعم يمكن أن يدفع الأسر الضعيفة إلى مزيد من الفقر ويعيق الحراك الاجتماعي. حتى البرامج الحالية غالباً ما توفر فوائد غير كافية، أو تفشل في تلبية الاحتياجات الأساسية وتقديم دعمً كاف خلال فترات الأزمات. يمكن أن يؤدي ذلك إلى انعدام الأمن الغذائي، وعدم الوصول إلى الرعاية الصحية، ومحدودية فرص التعليم وتنمية المهارات.

- **هشاشة البنيات التحتية:** تعاني العديد من دول المنطقة العربية من الشيخوخة وتدهور البنية التحتية، بما في ذلك الطرق والجسور وشبكات إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي مما يعيق النشاط الاقتصادي ويزيد من تكاليف النقل ويعطل الخدمات الأساسية. كما تؤثر عدم المساواة في الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل المياه النظيفة والصرف الصحي والكهرباء بشكل متفاوت على المجتمعات ذات الدخل المنخفض والمناطق الريفية، مما يعيق الصحة والرفاهية. وهذا الافتقار إلى إمكانية الوصول يديم دورات الفقر ويحد من فرص التنمية. كما تؤدي هشاشة البنية التحتية إلى زيادة تعريض المنطقة لتأثيرات تغير المناخ، مثل الفيضانات والجفاف وارتفاع منسوب مياه البحر. وهذا يضاعف من التحديات القائمة ويستلزم الاستثمار في البنية التحتية المرنة.

علاوة على ما سبق، يضيف الموقع الجيوسياسي الاستراتيجي للمنطقة العربية وتورطها في الصراعات المستمرة طبقة أخرى من التعقيد إلى نقاط ضعفها الاجتماعية والاقتصادية. ولا تؤدي التوترات الجيوسياسية إلى تعطيل التجارة الإقليمية وتدفقات الاستثمار فحسب، بل تشكل أيضا مخاطر كبيرة على إمدادات الطاقة وأسعارها، مما يؤثر بشكل أكبر على الاستقرار الاقتصادي في المنطقة.

III. استراتيجيات الصمود وتخفيف الأثر على المنطقة العربية:

في مواجهة التقلبات الاقتصادية العالمية، والتوترات الجيوسياسية، والتحديات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية، تقف المنطقة العربية عند مفترق طرق حاسم. يعد تطوير وتنفيذ استراتيجيات فعالة للمرونة والتخفيف أمراً ضرورياً لحماية اقتصاداتها ومجتمعاتها من الآثار السلبية وضمان المسار نحو النمو المستدام والشامل.

1. الإجراءات العاجلة لمواجهة الكساد التضخمي:

إن التهديد الذي يلوح في الأفق المتمثل في الركود التضخمي يلقي بظلاله الطويلة على المنطقة العربية. لذا فإن اتخاذ إجراءات فورية أمر بالغ الأهمية لتخفيف الألم على الأفراد والشركات وتعزيز قدرة المنطقة على الصمود في مواجهة الكساد التضخمي من خلال تعزيز النمو الاقتصادي المستقر والشامل والمستدام.

- **استقرار وكفاءة النظام المالي والنقدي:**

للتخفيف من آثار الكساد التضخمي، يجب على المنطقة العربية التركيز على تعزيز مرونة وكفاءة أنظمتها المالية والنقدية. وينطوي ذلك على سلسلة من الإصلاحات والمبادرات التي تهدف إلى تحسين البنية التحتية المالية، وزيادة الوصول إلى التمويل، وضمان الاستقرار المالي.

التحويلات النقدية المستهدفة:

- المساعدة المالية المباشرة: توفير تحويلات نقدية مؤقتة للسكان الضعفاء مثل الأسر ذات الدخل المنخفض والنساء الحوامل والأطفال لتعويض ارتفاع تكاليف الغذاء والسلع الأساسية.

- الاستفادة من البرامج القائمة: الاستفادة من شبكات الأمان الاجتماعي القائمة وتوسيع نطاق التغطية للوصول إلى المزيد من الأفراد.

- الاستهداف القائم على البيانات: تنفيذ حلول رقمية لتحديد المستفيدين واستهدافهم بكفاءة، وتقليل التكاليف الإدارية إلى الحد الأدنى وتعظيم التأثير.

المسؤولية المالية والشفافية:

- إعطاء الأولوية للإنفاق الأساسي: تركيز النفقات العامة على المجالات الحيوية مثل الرعاية الصحية والتعليم وشبكات الأمان الاجتماعي مع تقليل الإنفاق غير الضروري.

- التسويات التدريجية للميزانية: تنفيذ تدابير لزيادة تحصيل الإيرادات والتخفيض التدريجي للعجز في الميزانية دون إعاقة الاستثمارات الهامة.

- تعزيز الشفافية: نشر معلومات واضحة وموجزة عن الميزانية وضمان المساءلة في الإنفاق العام لإعادة بناء الثقة وجذب الاستثمار الخاص.

السياسة النقدية المرنة:

- التعديلات القائمة على البيانات: يجب على البنوك المركزية تبني نهج قائم على البيانات لتعديل أسعار الفائدة، مع مراعاة التضخم والنمو الاقتصادي وأهداف الاستقرار المالي.

- التدخلات المستهدفة: استكشف التدابير المستهدفة مثل ضخ السيولة لقطاعات معينة تكافح بسبب التضخم الضخم.

- التواصل والوضوح: الإبلاغ عن قرارات السياسة العامة وأساسها المنطقي بشكل فعال للحفاظ على استقرار السوق وثقة المواطنين والمستثمرين.

دعم القطاع المالي:

- ضمانات القروض والإعانات: توفير ضمانات القروض أو خطوط الائتمان المدعومة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم للتخفيف من أثر ارتفاع أسعار الفائدة ودعم خلق فرص العمل.

- تأخير سداد القروض: تقديم تدابير إغاثة مؤقتة مثل تأخير سداد القروض للشركات والأفراد المتعثرين.

- تعزيز الإدماج المالي: توسيع نطاق الحصول على الخدمات المالية، ولا سيما للفئات الضعيفة من السكان، لتيسير المرونة المالية والمشاركة الاقتصادية.

- **تعزيز الأمن الغذائي وسلاسل الإمداد:**

في الوقت الذي تتصدى فيه المنطقة العربية للتحديات المعقدة للكساد التضخمي، يصبح ضمان الأمن الغذائي وتعزيز سلاسل التوريد أمراً بالغ الأهمية. حيث يهدد ارتفاع الأسعار والتباطؤ الاقتصادي بتفاقم نقاط الضعف الحالية، مما يؤثر على وصول الملايين إلى المواد الغذائية الأساسية. من خلال الاستثمار في أنظمة غذائية مرنة وسلاسل إمداد قوية، تستطيع المنطقة العربية إرساء الأساس لمستقبل أكثر أماناً للغذاء واستدامة للجميع.

تنويع مصادر الأغذية:

- الاستثمار في المزارع المحلية: توجيه الموارد لدعم المزارعين المحليين من خلال الإعانات وبرامج التدريب وتحسين الوصول إلى الأسواق. تعزز هذه الاستراتيجية الإنتاج المحلي وتقلل من الاعتماد على المصادر الخارجية أثناء اضطرابات سلسلة التوريد.

- تشجيع الزراعة المستدامة: تشجيع الممارسات الزراعية المستدامة لضمان الأمن الغذائي على المدى الطويل. وهذا يشمل تعزيز الري الموفر للمياه، والزراعة العضوية، والنهج الإيكولوجية الزراعية التي تعزز المرونة في مواجهة التحديات المتعلقة بالمناخ.

- تنويع التجارة: القيام بنشاط باستكشاف وتنويع الشراكات من أجل الواردات الغذائية للحد من الاعتماد على مجموعة محدودة من الموردين. ومن شأن العمل مع مجموعة متنوعة من البلدان أن يعزز مرونة سلسلة الإمدادات الغذائية.

- تعزيز الاتفاقات التجارية الإقليمية: تيسير التجارة داخل المنطقة لتنويع مصادر الأغذية وتقليل الاعتماد على الواردات.

تعزيز سلاسل الإمداد:

- البنية التحتية المحسنة لسلسلة التبريد: الاستثمار في تحسين لوجستيات سلسلة التبريد لتقليل التلف الغذائي وضمان النقل الفعال للسلع القابلة للتلف. ويمكن لهذا التحسين في الهياكل الأساسية أن يعزز الموثوقية العامة لسلسلة الإمدادات الغذائية.

- الحد من هدر الطعام: الاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجيا لتحسين تخزين ونقل وتوزيع الأغذية، وتقليل خسائر ما بعد الحصاد.

- الرقمنة وإمكانية التتبع: اعتماد تقنيات رقمية لتعزيز الشفافية وإمكانية التتبع في سلسلة التوريد الغذائي. يمكن أن يوفر تنفيذ التقنيات مثل blockchain معلومات في الوقت الفعلي، مما يتيح إدارة أفضل للمخاطر وتقليل الاضطرابات.

- التعاون مع القطاع الخاص: تعزيز التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص لتعزيز مرونة سلسلة التوريد. التعامل مع شركات الخدمات اللوجستية وتجار التجزئة ومنتجي الأغذية لتحديد ومعالجة الاختناقات المحتملة في سلسلة التوريد.

- تبسيط الأطر التنظيمية: تبسيط إجراءات الاستيراد والتصدير لتيسير تدفق المنتجات الغذائية داخل الإقليم.

تعزيز القدرة على تحمل تكاليف الغذاء:

- الإعانات المستهدفة: تنفيذ إعانات مؤقتة للمواد الغذائية الأساسية لجعلها في متناول الفئات الضعيفة من السكان.

- مخزونات السلع الأساسية: إنشاء احتياطيات استراتيجية من المواد الغذائية الحرجة لتجنب أي انقطاع محتمل في العرض.

- برامج توزيع الأغذية المباشرة: تقديم مساعدات غذائية مباشرة للأسر المعيشية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي من خلال البرامج القائمة أو الموسعة.

- دعم الفئات الضعيفة: زيادة التمويل لبرامج التغذية المدرسية والمساعدة الغذائية الموجهة للحوامل والأطفال.

- **مواجهة البطالة وخلق فرص العمل:**

وفي مواجهة ارتفاع معدلات البطالة والتباطؤ الاقتصادي الناجم عن الكساد التضخمي، يصبح تعزيز فرص العمل حجر الزاوية في بناء القدرة على الصمود في المنطقة العربية. وبينما تكافح الشركات وتختفي الوظائف، يواجه الأفراد والأسر تحديات هائلة. فلابد إذا من استراتيجيات فورية وقابلة للتنفيذ لمواجهة هذه التحديات ودفع المنطقة العربية نحو مستقبل من خلق فرص العمل الديناميكي والرخاء المشترك.

تنمية المهارات والتدريب:

- برامج التدريب المستهدفة: رفع المهارات وإعادة توظيف القوى العاملة لتلبية متطلبات سوق العمل الناشئة في القطاعات الأقل تأثراً بالركود التضخمي.

- الشراكات بين القطاعين العام والخاص: الشراكة مع الشركات لتطوير برامج تدريبية تتماشى مع احتياجاتها المحددة وفجوات مهاراتها.

- تطوير المهارات الرقمية: التركيز على برامج التدريب التي تزود الأفراد بمحو الأمية الرقمية والمهارات ذات الصلة بالاقتصاد الرقمي المتنامي

- برامج إعادة المهارات السريعة: تنفيذ برامج سريعة لإعادة المهارات وتحسين المهارات لتتناسب مع المتطلبات المتطورة لسوق العمل. ويمكن للتعاون مع المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص أن يكفل توافق مهارات القوى العاملة مع الفرص الناشئة.

- مبادرات توظيف الشباب: وضع مبادرات موجهة لمعالجة بطالة الشباب، بما في ذلك برامج الإرشاد، والتلمذة الصناعية، وحوافز للشركات لتوظيف وتدريب المواهب الشابة.

دعم تنظيم المشاريع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- تبسيط تسجيل الأعمال التجارية: وتقليل الأعباء التنظيمية لتشجيع إنشاء أعمال جديدة.

- الوصول إلى التمويل: تيسير وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى التمويل، التي غالباً ما تكون مساهِمة كبيرة في العمالة من خلال برامج ضمان القروض المدعومة من الحكومة وعمليات التقديم المبسطة.

- برامج حاضنات ومسرعات الأعمال: إنشاء أو توسيع برامج حضانة الأعمال لدعم إنشاء مشاريع جديدة لأن توفير الموارد والإرشاد والبنية التحتية يمكن أن يعزز مباشرة الأعمال الحرة ويولد فرص العمل.

البرامج الهادفة لخلق فرص العمل:

- برامج العمالة المؤقتة: تنفيذ برامج توظيف عامة مؤقتة في تطوير البنية التحتية أو حماية البيئة أو الرعاية الاجتماعية لخلق فرص العمل وتوفير دعم الدخل.

- التدريب الداخلي المدعوم: إتاحة فرص تدريب مدعومة للشباب لاكتساب الخبرة العملية وتعزيز قدرتهم على العمل.

- تعزيز تنقل العمالة: تسهيل تنقل العمالة الآمنة والقانونية داخل المنطقة لمطابقة الباحثين عن عمل بالفرص المتاحة.

- مشاريع الأشغال العامة: بدء مشاريع الأشغال العامة التي تخلق فرص عمل في قطاعات مثل البنية التحتية والبناء والصيانة. وهذا لا يعالج الاحتياجات الفورية من الوظائف فحسب، بل يساهم أيضا في التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل.

- مبادرة الوظائف الخضراء: إطلاق برامج تركز على خلق «وظائف خضراء» في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والحفاظ على البيئة. يتوافق هذا النهج مع أهداف الاستدامة مع معالجة مخاوف البطالة.

2. **استراتيجيات الصمود والمرونة على المدى البعيد:**

إن تعزيز التنمية الشاملة أمر ضروري للتخفيف من آثار الكساد التضخمي في المنطقة العربية. وتضمن التنمية الشاملة أن تستفيد جميع شرائح المجتمع من النمو الاقتصادي، ولا سيما أولئك الأكثر عرضة للانكماش الاقتصادي والضغوط التضخمية. ولا يعالج هذا النهج التحديات الاقتصادية المباشرة فحسب، بل يرسي أيضا الأساس للاستدامة والقدرة على الصمود على المدى الطويل.

في حين أن الاستراتيجيات الفورية توفر شريان حياة خلال الأوقات المضطربة، فإن المرونة طويلة الأجل في المنطقة العربية تتوقف على إطلاق الإمكانات الكاملة للقطاع الخاص كقوة دافعة للابتكار وخلق فرص العمل والنمو الاقتصادي، مع احتضان الاستدامة والرقمنة والاستثمار في الرأس المال البشري.

- **دور القطاع الخاص العربي في مواجهة الكساد التضخمي:**

يحمل القطاع الخاص المفتاح للتنقل في الركود وصياغة مستقبل أكثر ازدهاراً حيث يبرز كمحرك حاسم للتقدم، ويؤدي دورا محوريا في التغلب على تعقيدات التضخم وتوجيه المنطقة نحو مستقبل أكثر إشراقا.

دعم الابتكار وريادة الأعمال

- تطوير ثقافة الابتكار: تشجيع التعاون بين الجامعات والمؤسسات البحثية والشركات لتعزيز الاقتصاد القائم على المعرفة.

- تعزيز الوصول إلى التمويل: تطوير آليات تمويل مبتكرة مثل صناديق رأس المال الاستثماري وشبكات المستثمرين الملائكة ومنصات التمويل الجماعي لدعم الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة.

- الاستثمار في البحث والتطوير: تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل الأبحاث في القطاعات الرئيسية مثل الطاقة المتجددة والزراعة والتكنولوجيا. دعم البحث والتطوير من خلال توفير الإعفاءات الضريبية وتمويل مؤسسات البحث وتعزيز التعاون بين الجامعات والشركات.

تعزيز بيئة الأعمال التجارية:

- تعزيز الشفافية وسيادة القانون: تنفيذ تدابير قوية لمكافحة الفساد، وضمان قابلية تنفيذ العقود، ودعم سيادة القانون لتهيئة بيئة ملائمة للمستثمرين ويمكن التنبؤ بها.

- تقليل الأعباء الضريبية: استكشاف خيارات لتبسيط الهياكل الضريبية وتقديم معدلات ضريبية تنافسية لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي.

- الاستثمار في تطوير البنية التحتية: التركيز على بناء شبكات نقل حديثة وشبكات طاقة موثوقة وبنية تحتية متقدمة للاتصالات لتسهيل التجارة وتحسين الخدمات اللوجستية.

الاستفادة من التكنولوجيا والرقمنة:

- دعم التحول الرقمي: توفير الحوافز والمساعدة التقنية للشركات لتبني التقنيات الرقمية مثل التجارة الإلكترونية والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي.

- الاستثمار في البنية التحتية الرقمية: توسيع الوصول إلى

اتصال إنترنت ميسور التكلفة وموثوق به في جميع أنحاء المنطقة، لا سيما في المناطق المحرومة.

- تعزيز الإدماج الرقمي: سد الفجوة الرقمية عن طريق توفير التدريب على محو الأمية الرقمية وضمان حصول جميع شرائح المجتمع على التكنولوجيا.

تعزيز الممارسات التجارية المسؤولة:

- تطوير آليات التمويل الأخضر: دعم الأعمال التجارية في اعتماد ممارسات مستدامة من خلال السندات الخضراء، وصناديق الاستثمار التي تركز على المناخ، وآليات تسعير الكربون.

- تشجيع المسؤولية الاجتماعية للشركات: تعزيز الممارسات التجارية الأخلاقية واستراتيجيات الاستثمار المسؤولة التي تسهم في التنمية الاجتماعية والاستدامة البيئية.

- تمكين المجتمعات المحلية: إشراك المجتمعات المحلية في عمليات صنع القرار وضمان التوزيع العادل للمنافع الناتجة عن أنشطة القطاع الخاص.

من خلال إعطاء الأولوية لهذه الاستراتيجيات طويلة الأجل وتمكين القطاع الخاص تستطيع المنطقة العربية التغلب على التحديات الفورية للتضخم وبناء مستقبل أكثر مرونة وشمولية واستدامة للجميع. يجدر بالذكر أن التنفيذ الناجح يتطلب التعاون بين الحكومات والشركات والمجتمع المدني، مما يضمن رؤية مشتركة والتزاماً بتعزيز قطاع خاص مزدهر يدفع النمو الاقتصادي والرفاهية المجتمعية.

- **تنويع الاقتصاد وتشجيع القطاعات الصاعدة:**

إن أسعار النفط المتقلبة، والصدمات الخارجية، ومحدودية التنويع تعرض المنطقة لنقاط ضعف كثيرة. ومع ذلك، هناك إمكانات كبيرة لتحقيق المرونة الاقتصادية، وإرساء الأساس لمستقبل أكثر استقراراً في مواجهة الأزمات العالمية. وتتطلب المرونة الاقتصادية في المنطقة العربية اتباع نهج متعدد الجوانب يعمل على تنويع الاقتصادات بعيدا عن الاعتماد المفرط على القطاعات المتقلبة، مثل النفط والسياحة، ونحو مصادر نمو أكثر استدامة وشمولا.

ويمثل الاعتماد المفرط على صادرات النفط سيفاً ذا حدين للمنطقة العربية. وبينما تقدم إيرادات فورية، فإنها تترك الاقتصادات عرضة لتقلبات الأسعار وتعيق التنويع على المدى الطويل. واعترافا بهذا الاعتماد، تتبع عدة بلدان استراتيجيات لتوسيع قاعدتها الاقتصادية وإطلاق إمكانات النمو المستدام.

الاستفادة من الإمكانات غير المستغلة:

- تحديد فرص التنويع وتحديد أولوياتها: يمتلك كل بلد عربي مواطن قوة وموارد فريدة لذا من الضروري تحليل القطاعات المحتملة مثل السياحة والتصنيع والطاقة المتجددة والزراعة والخدمات اللوجستية والخدمات الرقمية بناءً على الاتجاهات الإقليمية والعالمية.

- وضع استراتيجيات وطنية هادفة للتنويع: تصميم استراتيجيات تتلاءم مع احتياجات كل بلد ومواطن قوته، مع التركيز على بناء مزايا نسبية واجتذاب استثمارات مستهدفة.

- تعزيز التعاون داخل المنطقة: التعاون بشأن المبادرات الإقليمية الرامية إلى تطوير سلاسل القيمة المشتركة، وتيسير التجارة الإقليمية، واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات التنويع الرئيسية.

- اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا:

عرض فرص التنويع وتهيئة بيئة أعمال شفافة وملائمة للمستثمرين. وتشجيع الشراكات بين الشركات المحلية والأجنبية لتعزيز تقاسم المعارف ونقل التكنولوجيا الحاسمين للابتكار والقدرة التنافسية.

الاستثمار في القطاعات غير النفطية:

في حين يظل النفط مهما، فإن تعزيز القطاعات غير النفطية مثل التكنولوجيا والطاقة المتجددة والسياحة والزراعة المستدامة يمكن أن تقلل من الاعتماد على أسعار النفط المتقلبة، وبالتالي من تأثير الصدمات الخارجية، وهذا يتطلب استثمارات في البنية التحتية وتنمية المهارات والابتكار لخلق ميزة تنافسية من خلال:

- الطاقة المتجددة: إعطاء الأولوية لتطوير مصادر الطاقة المتجددة وتحفيز استثمارات القطاع الخاص في مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة النظيفة الأخرى. ويقلل تنويع قطاع الطاقة من الاعتماد على أسعار النفط المتقلبة ويسهم في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال لتعزيز أمن الطاقة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.

- السياحة والضيافة: الاستثمار في البنية التحتية للسياحة، بما في ذلك الفنادق والمنتجعات والنقل، وتعزيز التراث الثقافي، وتنويع العروض السياحية خارج الوجهات التقليدية لتطوير وجهات سياحية عالمية المستوى، وجذب الزوار الدوليين وتنويع مصادر الإيرادات. يمكن أيضا الاستفادة من التراث الثقافي والتاريخي الغني للمنطقة ودعم المبادرات الخاصة التي تركز على السياحة الثقافية، وعرض التقاليد الفريدة والفنون والمواقع التاريخية لإنشاء مكانة في سوق السياحة العالمية.

- الزراعة والأمن الغذائي: تنفيذ ممارسات زراعية مستدامة لتعزيز الأمن الغذائي وتقليل الاعتماد على الواردات الغذائية. دعم مبادرات القطاع الخاص التي تعزز الزراعة العضوية، واستخدام المياه بكفاءة، والتقدم التكنولوجي في الزراعة مع خلق فرص العمل في المناطق الريفية.

- القطاع الصناعي: إنشاء مناطق صناعية مخصصة ومناطق اقتصادية خاصة لجذب الصناعات التحويلية والاستثمارات الصناعية. يمكن أن تستفيد هذه المناطق من الحوافز التنظيمية والإعفاءات الضريبية والإجراءات المبسطة، مما يعزز نمو الصناعات غير النفطية. وبدلاً من تصدير المواد الخام، يمكن تشجيع تطوير الصناعات التي تضيف قيمة إلى هذه الموارد، وخلق فرص العمل وزيادة المساهمة الاقتصادية الإجمالية للقطاعات غير النفطية.

- التكنولوجيا: تشجيع اعتماد التقنيات التكنولوجيا الحديثة والرقمية والذكاء الاصطناعي في جميع القطاعات لتحسين الكفاءة وإنشاء نماذج أعمال جديدة وتعزيز القدرة التنافسية.

البناء على نقاط القوة لقطاعات النمو:

- الاستفادة من الموارد الطبيعية: استخدام الموارد الحالية مثل عائدات النفط والغاز للاستثمار في تنويع القطاعات مثل السياحة والطاقة المتجددة والزراعة.

- تطوير سلاسل القيمة الإقليمية: التعاون مع البلدان المجاورة لبناء سلاسل قيمة إقليمية في قطاعات مثل التصنيع والسيارات والمستحضرات الصيدلانية.

- التركيز على المزايا النسبية: تحليل نقاط القوة والموارد الفريدة لكل بلد لتحديد القطاعات ذات إمكانات النمو العالية، مثل السياحة والطاقة المتجددة والزراعة والتكنولوجيا.

- الاستثمارات المستهدفة: تخصيص الموارد العامة والخاصة بشكل استراتيجي لدعم هذه القطاعات من خلال تطوير البنية التحتية، وتمويل البحث والتطوير، والحوافز الضريبية.

- **تعزيز التنمية الشاملة:**

تتطلب التنمية الشاملة في المنطقة العربية استراتيجية شاملة تعالج الفوارق الاقتصادية، وتعزز الوصول إلى الفرص، وتضمن ترجمة النمو الاقتصادي إلى تحسين مستويات المعيشة للجميع. وبذلك فهي فرصة للاستثمار في رأس المال البشري، وتعزيز القدرة على الصمود والنمو المستدام على المدى الطويل.

- **بناء مهارات المستقبل وتمكين الفئات الضعيفة:**

لابد من إعادة تشكيل المهارات وتحسينها لكون التعليم التقليدي لا يزود الأفراد بالمهارات اللازمة لسوق العمل سريع التطور. ومن الضروري الاستثمار في البرامج التي توفر المهارات والمعرفة ذات الصلة، وخاصة في القطاعات الأقل عرضة للانكماش الاقتصادي، مثل الطاقة المتجددة والرعاية الصحية والتكنولوجيا الرقمية. كما يجب تحويل التركيز نحو التدريب المهني والتلمذة الصناعية التي توفر المهارات والخبرة العملية، وإعداد الأفراد لفرص عمل فورية والحد من البطالة، وخاصة بين الشباب.

إن سد الفجوة بين الجنسين والاستثمار في تعليم الفتيات وتمكين المرأة من المشاركة الكاملة في القوى العاملة يعزز العدالة الاجتماعية ويفتح مجموعة كبيرة من المواهب التي تساهم مباشرة في النمو الاقتصادي، خاصة خلال الأوقات الصعبة. ومن الضروري تقديم الدعم والتوجيه للفئات المهمشة وأصحاب الإرادات الصلبة بما في ذلك سكان الريف واللاجئين الذين يدخلون سوق العمل، بما في ذلك الاستشارة المهنية، وفرص التدريب، والتدريب على ريادة الأعمال. وهذا يمكّنهم من التنقل في سوق العمل، وتأمين وظائف لائقة، والمساهمة بشكل مفيد في الاقتصاد.

- **احتضان العصر الرقمي وممارسات الاستدامة:**

إن بناء بنية تحتية رقمية قوية، بما في ذلك الوصول إلى الإنترنت عالي السرعة، لربط الشركات والأفراد والخدمات الحكومية يسهل التجارة عبر الإنترنت، ويجذب الاستثمارات القائمة على التكنولوجيا، ويحسن الوصول إلى المعلومات والموارد.

كما أن تطوير المهارات الرقمية وإعادة توظيف القوى العاملة للتكيف مع متطلبات الاقتصاد الرقمي يضمن للأفراد المشاركة في الفرص الجديدة التي أوجدها التحول الرقمي عبر مختلف القطاعات. وفي نفس الإطار، يجب تعزيز التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية عبر تشجيع اعتماد منصات التجارة الإلكترونية وحلول التكنولوجيا المالية لتعزيز المعاملات عبر الإنترنت، وتحسين الشمول المالي، وتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية، خاصة للسكان المحرومين.

كما أن تعزيز النمو الأخضر وتشجيع الممارسات المستدامة في الزراعة وإدارة المياه والقطاعات الأخرى لحماية البيئة يضمن الجدوى الاقتصادية على المدى الطويل من خلال اعتماد تكنولوجيات تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد، وتطوير أساليب الزراعة المستدامة، وتخفيف الأثر البيئي للأنشطة الاقتصادية. ولابد من الاستثمار في القدرة على التكيف مع تغير المناخ عبر بناء البنية التحتية ووضع استراتيجيات للتكيف مع آثار تغير المناخ، مثل ارتفاع منسوب مياه البحر، والظواهر الجوية المتطرفة، وندرة المياه مما يضمن الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل ويحمي المجتمعات من الآثار الضارة لتغير المناخ.

- **تعزيز ثقافة المرونة والقدرة على التكيف:**

إن تزويد الأفراد بمهارات التفكير النقدي، وحل المشكلات بشكل

إبداعي، والتكيف مع الظروف المتغيرة يعزز القدرة على الابتكار والمرونة في مواجهة التحديات بفعالية، وخاصة أثناء فترات الكساد الاقتصادي. كما أن توفير التدريب على الثقافة المالية ودعم الأفراد والمجتمعات بهذا الخصوص يمكنهم من اتخاذ قرارات مالية مستنيرة وإدارة مواردهم بفعالية أثناء الصعوبات الاقتصادية مع تشجيعهم على ريادة الأعمال كوسيلة لخلق فرص العمل والدخل. وفي نفس السياق، لابد من الاستثمار في البرامج التي تعزز مهارات التعلم الاجتماعي والعاطفي مثل الوعي الذاتي والإدارة الذاتية وبناء العلاقات مما يعزز المرونة، ويقلل من التوتر، ويجهز الأفراد للتعامل مع التحديات العاطفية الناجمة عن عدم اليقين الاقتصادي.

خاتمة:

تناولت هذه الدراسة التأثيرات المتعددة الأوجه للكساد التضخمي على العالم والمنطقة العربية، وسلطت الضوء على التفاعل المعقد بين الاتجاهات الاقتصادية العالمية ونقاط الضعف الإقليمية. حيث تواجه المنطقة العربية، بهياكلها الاقتصادية وسياقاتها الاجتماعية والسياسية الفريدة، تحديات كبيرة في مواجهة الانكماش الاقتصادي العالمي الذي تفاقم بسبب الضغوط التضخمية. وقد أدى الاعتماد على صادرات النفط وعائدات السياحة، والاعتماد الكبير على الواردات من الغذاء والأساسيات، والتحديات الاجتماعية والاقتصادية القائمة مثل ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب وضعف شبكات الأمان الاجتماعي، إلى زيادة تعرض المنطقة للصدمات الخارجية.

ومع ذلك، فقد حددت هذه الدراسة أيضاً سلسلة من الاستجابات المبتكرة والاستراتيجية التي لا تهدف فقط إلى تخفيف الآثار المباشرة للكساد التضخمي، بل أيضاً إلى بناء مرونة اقتصادية ومالية على المدى الطويل. وتشمل هذه الاستراتيجيات تعزيز الأنظمة المالية والنقدية، وتعزيز التنمية الشاملة، وتنويع القواعد الاقتصادية، والاستفادة من التكنولوجيا والتعاون الإقليمي. ويمثل تنفيذ العملات الرقمية للبنك المركزي، ومبادرات التمويل الأخضر، وحلول التكنولوجيا المالية للشمول المالي، والسياسات الاحترازية الكلية مناهج تفكير تقدمية يمكنها تعزيز الهيكل الاقتصادي للمنطقة.

علاوة على ذلك، يؤكد التركيز على التعليم والرعاية الصحية والمساواة بين الجنسين ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة على أهمية التنمية الشاملة باعتبارها حجر الزاوية للنمو المستدام. إن معالجة الأسباب الجذرية لمواطن الضعف الاقتصادي من خلال إصلاحات اجتماعية واقتصادية شاملة أمر ضروري لبناء منطقة عربية مرنة قادرة على تحمل الصدمات المستقبلية.

في الختام، يتطلب الطريق إلى مواجهة الكساد التضخمي خاصة والصمود أمام الأزمات العالمية عامة في المنطقة العربية جهوداً متضافرة من الحكومات والقطاع الخاص والشركاء الدوليين لتنفيذ الاستراتيجيات المحددة بشكل فعال لأن بناء المرونة الاقتصادية والمالية، وتعزيز التنمية الشاملة، والتكيف مع البيئة العالمية سريعة التغير أمر ضروري لتأمين مستقبل مزدهر ومستقر للمنطقة العربية.

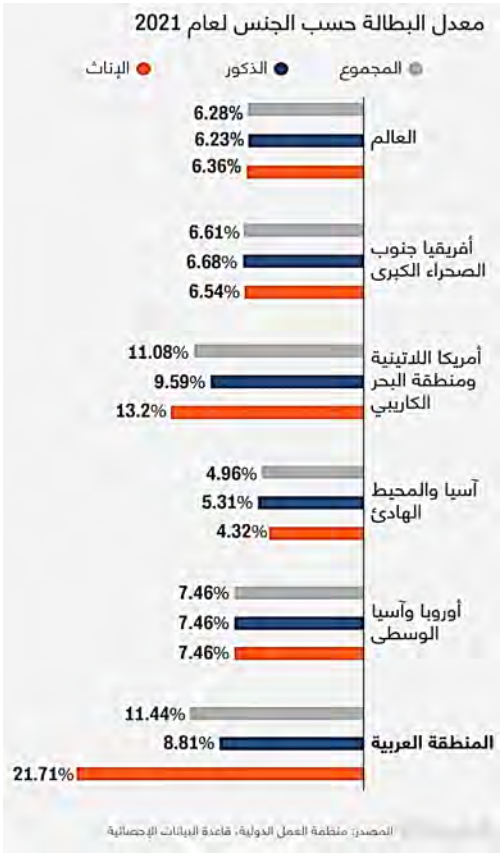

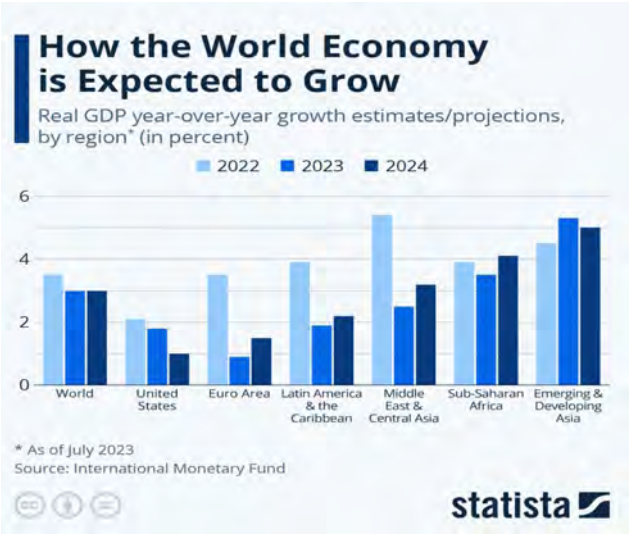
How the World Economy is Expected to Grow
Real GDP year-over-year growth estimates/projections, by region* (in percent)
2022 2023 2024
6
4
2
0
World
United States
Euro Area
Latin America & the Caribbean
Middle East & Central Asia
Sub-Saharan Africa
Emerging & Developing Asia
* As of July 2023
Source: International Monetary Fund
statista

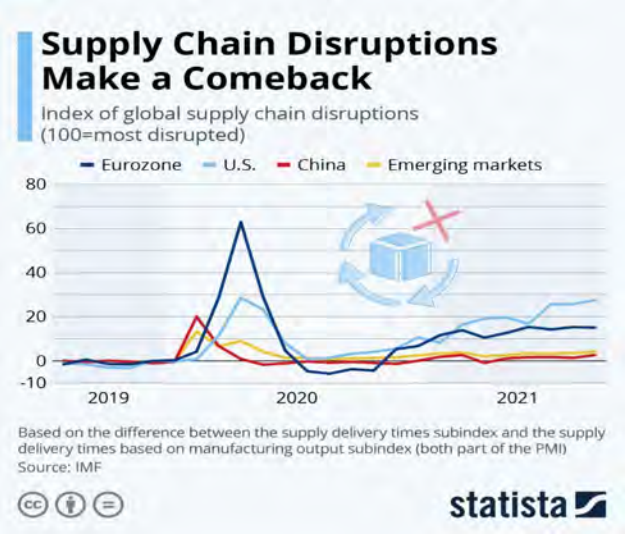
Supply Chain Disruptions Make a Comeback
Index of global supply chain disruptions (100=most disrupted)
Eurozone U.S. China Emerging markets
80
60
40
20
0
-10
2019
2020
2021
Based on the difference between the supply delivery times subindex and the supply delivery times based on manufacturing output subindex (both part of the PMI)
Source: IMF
statista

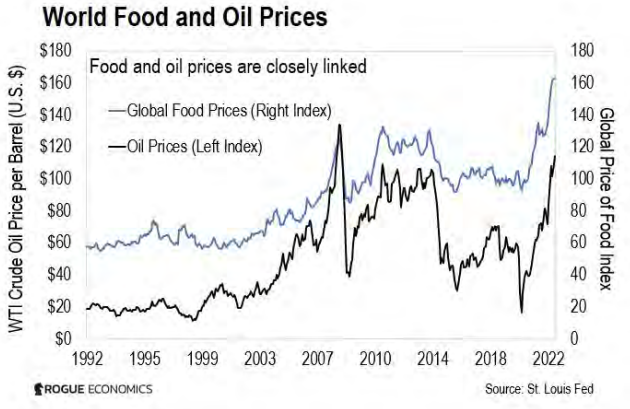
World Food and Oil Prices
Food and oil prices are closely linked
Global Food Prices (Right Index)
Oil Prices (Left Index)
WTI Crude Oil Price per Barrel (U.S. $)
Global Price of Food Index
$180
$160
$140
$120
$100
$80
$60
$40
$20
$0
180
160
140
120
100
80
60
40
20
0
1992
1995
1999
2003
2007
2010
2014
2018
2022
ROGUE ECONOMICS
Source: St. Louis Fed

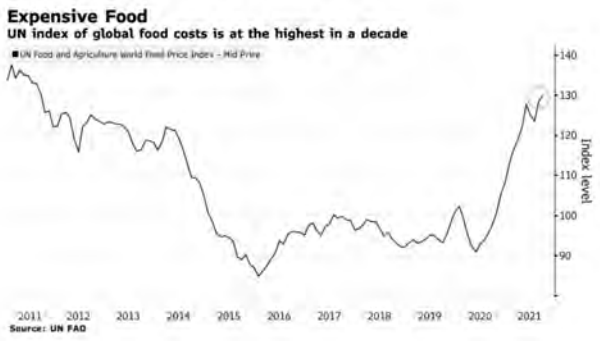
Expensive Food
UN index of global food costs is at the highest in a decade
UN Food and Agriculture World Food Price Index - Mid Price
Index level
140
130
120
110
100
90
2011
2012
2013
2014
2015
2016
2017
2018
2019
2020
2021
Source: UN FAO

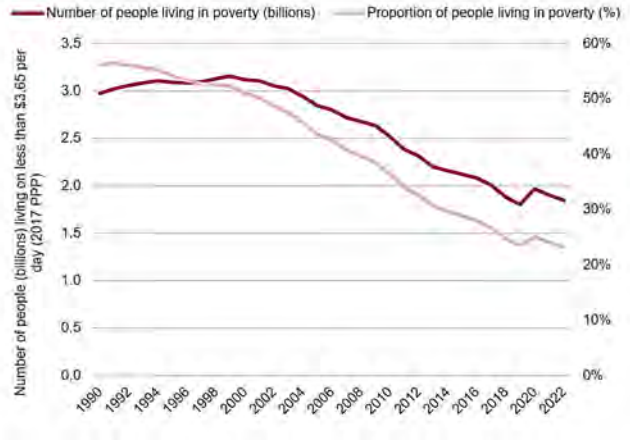
Number of people living in poverty (billions)
Proportion of people living in poverty (%)
Number of people (billions) living on less than $3.65 per day (2017 PPP)
3.5
3.0
2.5
2.0
1.5
1.0
0.5
0.0
60%
50%
40%
30%
20%
10%
0%
1990
1992
1994
1996
1998
2000
2002
2004
2006
2008
2010
2012
2014
2016
2018
2020
2022

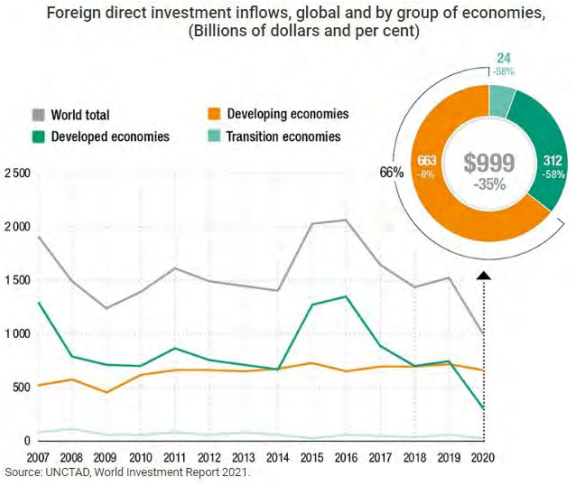
Foreign direct investment inflows, global and by group of economies, (Billions of dollars and per cent)
World total
Developed economies
Developing economies
Transition economies
2 500
2 000
1 500
1 000
500
0
24
-58%
66%
663
-8%
$999
-35%
312
-58%
2007
2008
2009
2010
2011
2012
2013
2014
2015
2016
2017
2018
2019
2020
Source: UNCTAD, World Investment Report 2021.

إعادة بناء الأمل

استراتيجيات وتحديات إعادة الإعمار بعد الدمار

إعداد: د. نجوى زهار – اتحاد الغرف العربية

في ظل التحديات الراهنة التي تواجه المنطقة العربية، من نزاعات مسلحة، أزمات اقتصادية، وكوارث طبيعية، تبرز أهمية إعادة الإعمار كأولوية ملحة لاستعادة الاستقرار وتحفيز التنمية المستدامة. تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الحاجة إلى تحليل استراتيجيات إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الأزمات، مع تحديد المراحل والتقنيات المستعملة في مناطق النزاع لحقيق إعمار فعال ومستدام، يعيد بناء ما تهدم ويعزز قدرات المجتمعات على الصمود والنمو.

من خلال تقديم استراتيجيات فعالة لتحفيز إعادة الإعمار، تسعى هذه الدراسة إلى رسم خريطة طريق يمكن من خلالها تجاوز العقبات والاستفادة من الفرص المتاحة لضمان تحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة. ولا يقتصر دور إعادة الإعمار على إصلاح البنية التحتية المادية فحسب، بل يشمل أيضاً إعادة تأهيل النسيج الاجتماعي وتعزيز الحوكمة الرشيدة والشفافية. ويعد القطاع الخاص في عملية إعادة الإعمار عنصراً حاسماً، إذ يمكنه أن يلعب دوراً كبيراً في تسريع وتيرة الإعمار وضمان استدامته.

I. مقدمة: الأهمية الاستراتيجية للإعادة الإعمار بعد الأزمات:

يُعد إعادة الإعمار عملية أساسية لا غنى عنها للتعافي من آثار الأزمات، سواء كانت طبيعية أو بشرية أو اقتصادية. تتجاوز أهمية إعادة الإعمار مجرد إعادة بناء البنية التحتية المتضررة، لتمتد إلى إعادة بناء الاقتصاد والمجتمع، وتحسين جودة حياة الناس، وخلق فرص عمل جديدة.

1. تعريف الأزمات وتأثيرها على المجتمعات:

يتطلب تعريف الأزمات وفهمها تحليلاً دقيقاً لكيفية تأثيرها على البنى التحتية، الأمن، والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات حيث أن الأزمات قادرة على إحداث تغييرات جذرية في النظم السياسية والاجتماعية، وغالباً ما تترك آثاراً عميقة وطويلة المدى تتجاوز الدمار المادي لتشمل النسيج الاجتماعي والاقتصادي. في هذا السياق، يكون تحليل الأزمات وتأثيراتها خطوة أساسية لبناء استراتيجيات فعالة للتعافي وإعادة الإعمار، وذلك بغية التخفيف من آثارها ودعم المجتمعات نحو التعافي والنهوض مجدداً.

- **تعريف الأزمات، أنواعها وخصائصها:**

الأزمات هي فترات من الاضطراب الشديد تؤثر على المجتمعات بطرق متعددة، سواء كانت ناجمة عن نزاعات مسلحة، كوارث طبيعية، أزمات اقتصادية أو صحية، فهي إذا حدث استثنائي يُخّل بالتوازن الطبيعي للمجتمع، ويُسبّب اضطرابات كبيرة في مختلف جوانب الحياة، ويُهدّد بقاءه واستقراره. تُصنّف الأزمات حسب طبيعتها وسببها إلى أربعة أنواع رئيسية:

← **الأزمات الطبيعية:** ناتجة عن عوامل طبيعية خارجة عن سيطرة الإنسان. تشمل الزلازل، الأعاصير، الفيضانات، الحرائق، الجفاف، البراكين، وتسونامي. تتميز هذه الأزمات بقدرتها على إحداث دمار واسع النطاق في فترة زمنية قصيرة جداً، مما يستلزم استجابات سريعة وفعالة للإنقاذ وإعادة الإعمار.

← **الأزمات البشرية:** تنجم عن أفعال البشر وتشمل الحروب، النزاعات المسلحة، الإرهاب، الجرائم المنظمة، الأوبئة والأعمال العنيفة الأخرى. هذه الأزمات تسبب تهجير السكان، فقدان الأرواح، وتدمير البنية التحتية. الحلول لهذه الأزمات تتطلب مقاربات معقدة تشمل الوساطة السياسية والتدخلات الإنسانية.

← **الأزمات الاقتصادية:** تظهر عندما تواجه الأسواق الفشل الشامل، كانهيار البنوك، الركود الاقتصادي، أو الأزمات المالية الكبرى. تتمثل تأثيراتها في فقدان الوظائف، انخفاض القدرة الشرائية، وتزايد الفقر. وهي تتطلب استجابات السياسة الاقتصادية، مثل التحفيز المالي وإعادة تنظيم الأسواق للتعافي منها.

← **الأزمات السياسية:** تنشأ عن التوترات أو الانقسامات داخل النظام السياسي. تشمل الانقلابات، الاستقالات الجماعية، الاحتجاجات الواسعة النطاق، وأزمات الحكم. قد تؤدي هذه الأزمات إلى عدم استقرار حكومي ويمكن أن تعيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. غالباً ما تتطلب الحلول إصلاحات سياسية وتعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد.

وكل نوع من هذه الأزمات له خصائصه وتأثيراته الخاصة التي تحتاج إلى استراتيجيات مختلفة للتعامل معها والتخفيف من آثارها مما يتطلب اتخاذ قرارات سريعة وحاسمة للتعامل معها.

تتميز الأزمات بالخصائص التالية:

- **الغموض:** عدم القدرة على التنبؤ بمسار الأزمة أو مدتها.

- **السرعة:** تتطور الأزمات بسرعة وتتطلب اتخاذ قرارات سريعة.

- **الشدة:** تُسبّب الأزمات أضراراً كبيرة وخسائر بشرية ومادية.

- **الضغط النفسي:** تُؤثّر الأزمات على الحالة النفسية للأفراد والمجتمعات.

كما تمر الأزمات بعدة مراحل:

- **مرحلة ما قبل الأزمة:** تظهر بعض المؤشرات التي تدل على اقتراب حدوث الأزمة.

- **مرحلة اندلاع الأزمة:** تبدأ الأزمة وتتطور بسرعة.

- **مرحلة الذروة:** تصل الأزمة إلى أوجها وتُسبّب أضراراً كبيرة.

- **مرحلة الانحسار:** تبدأ حدة الأزمة بالتراجع.

- **مرحلة ما بعد الأزمة:** تُعالج آثار الأزمة ويعود المجتمع إلى وضعه الطبيعي.

تُعد الأزمات تحديات كبيرة تُواجهها المجتمعات، ولذلك من المهم فهم طبيعتها وأنواعها وخصائصها وتأثيراتها من أجل الاستعداد لها بشكل أفضل وإدارتها بفعالية.

- **تأثير الأزمات على البنية التحتية والاقتصاد والمجتمع:**

إن الأزمات، بمختلف أنواعها، لها تأثيرات متعددة الأبعاد تمس البنية التحتية، الاقتصاد، والمجتمع بطرق معقدة ومتشابكة. يتطلب فهم هذه التأثيرات تحليلاً شاملاً لكيفية تفاعل هذه العناصر خلال وبعد الأزمة.

تأثير الأزمات على البنية التحتية: تشمل البنية التحتية المرافق العامة كالطرق، الجسور، الشبكات الكهربائية، والمياه، وهي حيوية لأداء الاقتصاد ورفاهية المجتمع. في حالات الأزمات الطبيعية مثل الزلازل أو الأعاصير، قد تتعرض البنية التحتية لدمار شامل يقطع الاتصالات ويعيق جهود الإنقاذ والإغاثة. أما الأزمات البشرية مثل الحروب والنزاعات، فغالباً ما تستهدف البنية التحتية بشكل مباشر لإضعاف الخصم، مما يؤدي إلى تراجع الخدمات الأساسية ويعرقل عمليات التنمية لسنوات.

تأثير الأزمات على الاقتصاد: التأثير الاقتصادي للأزمات يمكن أن يكون عميقاً وطويل الأمد. تؤدي الأزمات إلى انخفاض الإنتاج، تعطيل التجارة، وفقدان الوظائف، مما يؤدي إلى ركود اقتصادي. على سبيل المثال، الأزمات المالية قد تتسبب في انهيار الأسواق وفقدان الثقة في النظم المالية، بينما الأزمات السياسية قد تؤدي إلى عدم استقرار يدفع المستثمرين لسحب رؤوس أموالهم. التحديات الاقتصادية تتفاقم بفعل تكلفة إعادة بناء البنية التحتية وتوفير الدعم الاجتماعي للمتأثرين.

تأثير الأزمات على المجتمع: تؤثر الأزمات على المجتمعات بتغيير ديناميكيتها، تعزيز التفاوتات، وتفكيك النسيج الاجتماعي. في كثير من الأحيان، تفرض الأزمات ضغوطاً نفسية واجتماعية شديدة على الأفراد والعائلات، مما يؤدي إلى مشكلات صحية متزايدة واضطرابات اجتماعية. يخلق النزوح الجماعي نتيجة الأزمات تحديات في التكامل الاجتماعي وإدارة الموارد. كما تزيد الأزمات من المخاطر على الفئات الأضعف مثل الأطفال والنساء وكبار السن، مما يتطلب استجابات مستهدفة وشاملة لدعم هذه الفئات.

تعتبر الأزمات اختبارات حقيقية لمرونة وقدرة المجتمعات على

الصمود والتعافي. تستلزم الاستجابة الفعالة للأزمات التخطيط المسبق والاستعداد، بالإضافة إلى استراتيجيات متعددة الأبعاد تأخذ في الاعتبار الأثار المترابطة على البنية التحتية، الاقتصاد، والمجتمع.

2. واقع وأهمية إعادة الإعمار في المنطقة العربية:

يعتبر إعادة الإعمار في المنطقة العربية قضية حيوية وملحة، نظراً للتحديات المتعددة التي واجهتها العديد من الدول في هذه المنطقة، من حروب ونزاعات مستمرة إلى كوارث طبيعية. لا تقتصر هذه العمليات فقط على إعادة بناء البنى التحتية المدمرة، بل تشمل أيضاً تجديد الأمل وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. من خلال التركيز على مشاريع إعادة الإعمار، يمكن للدول العربية أن تعزز من مرونتها في مواجهة الأزمات المستقبلية، وتحسين جودة الحياة لسكانها.

- **واقع الأزمات في المنطقة العربية:**

تواجه الدول العربية العديد من الأزمات المتكررة، من حروب وصراعات وكوارث طبيعية، مما أدى إلى دمار هائل في البنية التحتية والبنية الاقتصادية، وتفاقم الأزمات الإنسانية.

← **النزاعات المسلحة والحروب:** تعاني العديد من الدول العربية، مثل سوريا، العراق، اليمن، السودان، ليبيا، وفلسطين من نزاعات مسلحة دمرت مدناً بأكملها وأدت إلى خسائر بشرية ومادية هائلة حيث تسببت في تدمير البنية التحتية الأساسية كالمدارس، المستشفيات، وشبكات المياه والكهرباء وتعطيل الاقتصاد وتشرد عدد كبير من المواطنين.

فمنذ بداية النزاع في 2011، أسفر الصراع في سوريا عن مقتل مئات الآلاف وتشريد الملايين. وفقاً للأمم المتحدة، فرو أكثر من 5.6 مليون سوري كلاجئين، ونزح حوالي 6.1 مليون داخلياً. البنية التحتية في البلاد قد دُمرت بشكل كبير، بما في ذلك النظام الصحي والتعليمي. ويعاني اليمن من حرب مستمرة منذ 2014، مما أدى إلى أزمة إنسانية هائلة حيث تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن أكثر من 24 مليون يمني بحاجة إلى المساعدة الإنسانية.

وقد أسفرت الحرب في غزة عن مقتل أكثر من 32000 شخصا، وإصابة أزيد من 75000 شخص. وبالإضافة إلى ذلك، فإن غزة مهددة بالمجاعة حيث يعاني 93٪ من سكانها من انعدام الأمن الغذائي الحاد، وفقاً لبرنامج الغذاء العالمي كما تم تدمير 60٪ من البنية التحتية. بالنسبة للوضع في السودان، يعاني حوالي 18 مليون شخص من الجوع الحاد وقد وصل عدد القتلى إلى 14.7 ألف قتيل وبلغ عدد النازحين 8.6 مليون نازح.

← **الكوارث الطبيعية:** على الرغم من قلة الكوارث الطبيعية مقارنة بالنزاعات، إلا أن بعض الدول مثل ليبيا، اليمن وسلطنة عمان وقعت ضحية لأعاصير وفيضانات مدمرة. هذه الكوارث أثرت على المجتمعات، دمرت الممتلكات، وعطلت الأنشطة الاقتصادية.

تأثرت عُمان بأعاصير قوية في 2018 وتسبب في خسائر تقدر بمئات الملايين من الدولارات وأدى إلى مقتل 50 شخصاً على الأقل. في 2020، تسببت فيضانات عارمة في السودان في تدمير أكثر من 200,000 منزل وأثرت على حياة نحو 500,000 شخص. أودى زلزال تركيا وسوريا عام 2023 بحياة أكثر من 44 ألف شخص تسبب في دمار هائل في البنية التحتية في البلدين حيث تقدر تكلفة إعادة الإعمار بمليارات الدولارات.

كما بلغ عدد ضحايا زلزال المغرب في 2023 إلى 2946 قتيل و5674 جريح وتسبب في دمار واسع في البنية التحتية، خاصة في المناطق الريفية كانهيار المباني السكنية، انقطاع التيار الكهربائي، تعطل الاتصالات، تشققات في الطرق وانهيارات أرضية.

وفي ليبيا ارتفعت حصيلة الفيضانات التي ضربت البلد سنة 2023 إلى 11300 قتيل و10000 مفقود ودمرت العديد من المنازل والمباني والبنية التحتية وتسببت في انقطاع التيار الكهربائي والمياه وتضرر المحاصيل الزراعية وانتشار الأمراض وتفاقم الأزمة الإنسانية في ليبيا.

← **الأزمات الاقتصادية والاضطرابات السياسية:** تتميز المنطقة العربية بتعرضها لأزمات اقتصادية متكررة واضطرابات سياسية معقدة، مما يعكس الصراعات الداخلية والخارجية التي تواجهها الدول العربية. بدءاً من الانهيارات المالية وحتى الركود الشديد، تسلط هذه الأزمات الضوء على الهشاشة الاقتصادية وتحديات التنمية التي تعوق الازدهار الإقليمي. ومن ناحية أخرى، تكشف الاضطرابات السياسية عن النضال من أجل السلطة والديمقراطية، وتعبر عن مطالب الشعوب بالعدالة الاجتماعية والإصلاح.

ويعاني لبنان من أزمة اقتصادية خانقة منذ عام 2019، تسببت في انهيار العملة الوطنية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر بشكل كبير. أما مصر فهي تعاني من أزمة اقتصادية منذ عام 2011، أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم، وتراجع قيمة العملة الوطنية. وتونس، التي كانت مهد الربيع العربي في 2011، فقد شهدت تقلبات سياسية أدت إلى تغييرات في الحكومات وتأثيرات اقتصادية متفاوتة. بينما أدت الاحتجاجات الواسعة في الجزائر سنة 2019، المعروفة بالحراك الشعبي، إلى استقالة الرئيس بوتفليقة وأثرت على الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد.

- **الأهمية الاستراتيجية لإعادة الإعمار**

تكمن الأهمية الاستراتيجية لإعادة الإعمار في قدرته على إعادة بناء المجتمعات وتعزيز الاستقرار والنمو المستدام في المنطقة. يهدف هذا الجهد إلى استعادة ما فُقد، وأيضاً إلى تحسين الظروف المعيشية وتقديم فرص جديدة للسكان المحليين. في هذا الإطار، تأتي إعادة الإعمار كفرصة لتحقيق تطور هادف ومدروس يستجيب للحاجيات الأساسية ويدعم التطور نحو مستقبل أكثر إشراقاً واستقراراً.

← **واقع إعادة الإعمار في المنطقة العربية:** يواجه إعادة الإعمار في المنطقة العربية تحديات كبيرة تشمل نقص التمويل، الفساد، وعدم الاستقرار الأمني. تعيق هذه العوامل عمليات البناء والتنمية المستدامة وغالباً ما تكون الجهود المبذولة متفاوتة وتعتمد على الاستقرار السياسي والأمني في كل دولة.

- بطء عملية إعادة الإعمار: تُعاني عملية إعادة الإعمار في المنطقة العربية من بطء ملحوظ، وذلك بسبب نقص الموارد المالية، والاضطرابات السياسية، وفقدان الأمن والاستقرار.

- تفاوت جهود إعادة الإعمار: تختلف جهود إعادة الإعمار من دولة إلى أخرى، حسب حجم الدمار وحجم المساعدات الدولية.

- تركيز على إعادة البناء: تركز جهود إعادة الإعمار في الغالب على إعادة بناء البنية التحتية المتضررة، مع إهمال جوانب أخرى مهمة، مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز قدرات المجتمعات المحلية.

- مشاكل الفساد: تُعيق مشاكل الفساد عملية إعادة الإعمار، وتُؤدّي إلى هدر الموارد.

← **أهمية إعادة الإعمار في المنطقة العربية:** تمثل إعادة الإعمار في المنطقة العربية جانباً حاسماً من جوانب الاستجابة للأزمات وتحقيق التنمية المستدامة، نظراً لتعدد الأزمات والنزاعات التي شهدتها العديد من دول المنطقة على مر السنين. تبرز أهمية إعادة

الإعمار في إعادة بناء البنى التحتية المدمرة، وأيضاً في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي وتحفيز النمو الاقتصادي.

- تحسين الأوضاع الإنسانية: توفر إعادة الإعمار الفرصة لتحسين الظروف المعيشية للملايين من الأشخاص الذين تأثروا بالأزمات. يشمل ذلك إعادة بناء المساكن، المدارس، المستشفيات، وغيرها من المرافق الأساسية التي تضررت أو دُمرت. بالإضافة إلى ذلك، تساهم في توفير الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية، وهي خطوة ضرورية نحو تعزيز الكرامة الإنسانية والأمن الاجتماعي.

- تعزيز الاستقرار السياسي: تلعب إعادة الإعمار دوراً مهماً في استعادة الثقة في الحكومات المحلية والنظام السياسي بشكل عام. من خلال إعادة بناء البنية التحتية وتحسين الخدمات، يمكن للحكومات أن تُظهر التزامها بالرفاهية العامة والتخفيف من حدة التوترات الداخلية والاضطرابات.

- دفع عجلة النمو الاقتصادي: غالباً ما تؤدي الأزمات إلى تدهور اقتصادي ملحوظ. وتساهم إعادة الإعمار في إنعاش الاقتصاد من خلال توفير فرص عمل، تحفيز القطاعات المختلفة مثل البناء والصناعة، وجذب الاستثمارات. يمكن أن يقود إعادة تفعيل البنية التحتية الاقتصادية إلى نمو مستدام يستفيد منه جميع فئات المجتمع.

- تحقيق الاستدامة والمرونة: من خلال إعادة الإعمار، يمكن للدول تبني معايير أعلى للمرونة والاستدامة في البنى التحتية لتقليل الضرر المستقبلي في حالة حدوث أزمات جديدة. يشمل ذلك تقنيات بناء محسنة وأكثر استدامة وتطبيق معايير صارمة في تخطيط المدن والبنية التحتية.

- دعم الاندماج الإقليمي والدولي: تعزز إعادة الإعمار من فرص التعاون الإقليمي والدولي، حيث تتطلب غالباً مشاركة ودعم من المجتمع الدولي، سواء من خلال المساعدات المالية، الخبرات الفنية، أو الشراكات الاستراتيجية. هذا الدعم يمكن أن يساهم في تحسين العلاقات بين الدول العربية والمجتمع الدولي.

إن عملية إعادة الإعمار في المنطقة العربية ليست مجرد عملية فنية لإصلاح ما تم تدميره؛ بل هي عملية شاملة تحمل في طياتها الأمل في مستقبل أفضل من خلال بناء أسس قوية للتنمية المستدامة والسلام الدائم.

II. تقييم الأضرار والتخطيط لإعادة الإعمار

يمثل تقييم الأضرار والتخطيط لإعادة الإعمار الخطوات الأولى والأساسية في مسار التعافي بعد الأزمات. تشمل هذه العملية مراحل متعددة تبدأ بتحديد حجم الأضرار، مروراً بتقييم الاحتياجات الفورية والطويلة الأمد للمجتمعات المتأثرة وصولا إلى التخطيط الفعال لإعادة الاعمار.

يتطلب التخطيط الفعال لإعادة الإعمار تعاوناً وتنسيقاً بين الحكومات، المنظمات الدولية، والمجتمعات المحلية لوضع استراتيجيات شاملة تعالج الاحتياجات الفورية وتستشرف المستقبل لمنع تكرار الأضرار بنفس الحجم. تعد هذه الجهود المنسقة أساسية لضمان التعافي الكامل وتحسين قدرة المجتمعات على مواجهة الأزمات المستقبلية.

1. تحليل الأضرار وتقييم الاحتياجات

تقوم هذه العملية على جمع بيانات دقيقة وشاملة حول حجم الدمار وأثره على المجتمعات والبنية التحتية. من خلال تحديد الأضرار بدقة، يمكن للمخططين وصانعي القرار تحديد الاحتياجات والأولويات وتوجيه الموارد بفعالية أكبر لضمان إعادة بناء سريعة ومستدامة.

- **تحديد حجم الأضرار**

يتطلب تحديد حجم الأضرار إجراء مسوحات ميدانية دقيقة لتقييم الخسائر المادية في البنية التحتية العامة والخاصة. يشمل ذلك تقييم حالة المباني، الطرق، الجسور، شبكات الكهرباء والمياه، وغيرها من المرافق الحيوية. كما يتضمن تقييم الأضرار التي لحقت بالقطاعات الاقتصادية مثل الزراعة، الصناعة، والخدمات. هذا التقييم يساعد في فهم مدى الدمار وتقدير التكاليف المالية اللازمة لإعادة الإعمار.

- **البنية التحتية:** تقييم أضرار المباني والطرق والشبكات الكهربائية وشبكات المياه والصرف الصحي، تحديد المباني التي تحتاج إلى إصلاح أو إعادة بناء، تقييم أضرار مشاريع البنية التحتية الأخرى، مثل الموانئ والمطارات والسكك الحديدية.

- **البنية الاقتصادية:** تقييم أضرار المنشآت الصناعية والتجارية، تقييم الخسائر في الإنتاج والاستثمارات، تقييم أضرار القطاعات الاقتصادية المختلفة، مثل الزراعة والسياحة.

- **الخدمات الأساسية:** تقييم أضرار المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية، تقييم أضرار شبكات الاتصالات، تقييم أضرار الخدمات الأساسية الأخرى، مثل النظافة العامة وخدمات الأمن.

- **الجوانب الاجتماعية:** تقييم أضرار المنازل والممتلكات الشخصية، تقييم عدد النازحين واللاجئين، تقييم أضرار المرافق الاجتماعية، مثل دور العبادة والجمعيات الخيرية.

- **الاضرار البيئية:** تقييم أضرار التنوع البيولوجي والأنظمة البيئية، تقييم تلوث البيئة، تقييم المخاطر البيئية التي قد تنجم عن الكارثة.

لكي يكون التقييم فعالا، يجب أن يكون تحليل الأضرار وتقييم الاحتياجات شاملاً ودقيقاً، مع مراعاة جميع الجوانب المتأثرة بالأزمات. كما يجب مشاركة جميع أصحاب المصلحة في عملية تحليل الأضرار وتقييم الاحتياجات، بما في ذلك الحكومات والمجتمعات المحلية والمنظمات الدولية والقطاع الخاص. ويتم استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات والتقنيات لجمع البيانات، تحليلها، وإنشاء خطط فعالة ومستدامة. فيما يلي بعض من أهم هذه الأدوات:

- **التقييم السريع** عبر **المسوحات الميدانية الأولية:** تجمع بيانات سريعة عن حجم الأضرار والاحتياجات الأساسية للمتضررين، وتستخدم عادة الاستبيانات والمقابلات.

- **التصوير الجوي وصور الأقمار الصناعية:** توفر صورة واضحة عن مدى الدمار في المناطق الواسعة، وتساعد في تحديد الأماكن التي تحتاج إلى تدخل عاجل.

- **تحليل نظم المعلومات الجغرافية:** يُستخدم لدمج البيانات الجغرافية مع المعلومات الديموغرافية وغيرها من البيانات لتحليل الأضرار والاحتياجات بدقة.

- **الرادار والاستشعار عن بعد:** يساعد في الكشف عن الأضرار في المناطق التي يصعب الوصول إليها، مثل مناطق النزاعات أو الكوارث الطبيعية الكبيرة.

- **برمجيات إدارة الكوارث:** مثل HAZUS المطور من قبل FEMA، الذي يستخدم لتحليل مخاطر الكوارث الطبيعية والأضرار المتوقعة.

- **برمجيات تقييم الاحتياجات:** مثل KoBoToolbox، الذي يستخدم لجمع البيانات في الميدان بشكل منظم وفعال.

o **أنظمة المراقبة والتقييم:** تستخدم لتتبع تقدم عمليات إعادة الإعمار وتقييم فعالية الاستجابات وتعديل الخطط وفقاً للنتائج.

o **جلسات التشاور المجتمعي:** تعتبر ضرورية لفهم الاحتياجات المحلية والأولويات بشكل أعمق، وضمان أن تكون خطط إعادة الإعمار شاملة وتلبي احتياجات جميع فئات المجتمع.

إن تحليل الأضرار هو أساس عملية إعادة الإعمار ومن خلال تحليل شامل ودقيق، يمكن تحديد الأولويات ووضع خطة فعالة لإعادة الإعمار تلبي احتياجات جميع فئات المجتمع.

- **تقييم الاحتياجات الفورية وطويلة الأمد:**

يعد تقييم الاحتياجات الفورية وطويلة الأمد خطوة حيوية في إطار جهود الاستجابة للكوارث وإعادة الإعمار. هذا التقييم يساعد المؤسسات الإنسانية والحكومات على تحديد الأولويات وتوزيع الموارد بشكل فعال لمعالجة التحديات الناجمة عن الأزمات. تنقسم العملية إلى مرحلتين رئيسيتين: تقييم الاحتياجات الفورية وتقييم الاحتياجات طويلة الأمد.

← **تقييم الاحتياجات الفورية:** في المرحلة الأولية بعد الكارثة، يتم التركيز على تلبية الاحتياجات الأساسية للنجاة التي تشمل:

الإغاثة الإنسانية العاجلة:

- **المأوى:** توفير مأوى مؤقت للأشخاص الذين تضررت منازلهم أو دمرت.

- **الغذاء والماء:** ضمان توفير إمدادات كافية من الغذاء والماء النظيف لتجنب المجاعة والأمراض.

- **الرعاية الصحية:** توفير الرعاية الطبية الطارئة والدعم النفسي للمصابين والمتأثرين بالصدمات.

- **الصرف الصحي:** استعادة أو توفير خدمات الصرف الصحي لمنع تفشي الأمراض.

- **الأمن:** ضمان الأمن والحماية من العنف أو النهب في المناطق المتأثرة.

إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية:

- إصلاح الطرق والجسور والشبكات الكهربائية.

- إعادة تأهيل المدارس والمستشفيات والمرافق العامة.

- استعادة الخدمات الأساسية، مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي.

إعادة تشغيل القطاعات الاقتصادية الأساسية:

- دعم القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية.

- توفير فرص عمل مؤقتة للمتضررين.

- استعادة النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار.

← **تقييم الاحتياجات طويلة الأمد:** بعد مرور الفترة الأولية وبدء استقرار الأوضاع، ينتقل التركيز إلى تقييم الاحتياجات طويلة الأمد، التي تهدف إلى دعم الانتعاش المستدام وإعادة الإعمار:

إعادة إعمار البنية التحتية بشكل كامل:

- بناء بنية تحتية مقاومة للكوارث الطبيعية.
- تطوير البنية التحتية الرقمية.
- تحسين خدمات النقل والمواصلات.

الاستثمار في التنمية البشرية:

- توفير التعليم الجيد للجميع.
- تحسين الرعاية الصحية.
- تعزيز مشاركة الشباب في المجتمع.
- دعم المرأة وتمكينها.

تطوير الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة:

- تنويع الاقتصاد وخلق قطاعات جديدة.
- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

تعزيز التنمية المستدامة:

- حماية البيئة والتنوع البيولوجي.
- استخدام الطاقة المتجددة.
- تبني ممارسات زراعية وصناعية مستدامة.

تتطلب عملية تقييم الاحتياجات الفورية وطويلة الأمد جهوداً متواصلة وتعاوناً بين العديد من الجهات الفاعلة بما في ذلك الحكومات المحلية، المنظمات الدولية، المجتمع المدني، والقطاع الخاص. ويعد تأسيس نظام فعال لتقييم الاحتياجات ومتابعتها أساسياً لضمان الاستجابة السريعة والفعالة في مواجهة الأزمات ودعم عملية الإعمار والتعافي.Top of Form

2. التخطيط الاستراتيجي لإعادة الإعمار

يشكل التخطيط الاستراتيجي والمستدام لإعادة الإعمار جزءاً حيوياً من الجهود الرامية لضمان استعادة فعالة ودائمة للمناطق المتضررة من الأزمات. يتطلب هذا النوع من التخطيط نهجاً منظماً وشمولياً يراعي الأبعاد المتعددة للتنمية والاستدامة.

- **تحديد أولويات الإعمار والموارد المتاحة:**

تحديد أولويات الإعمار والموارد المتاحة هو خطوة حاسمة في إعادة بناء المناطق المتضررة من الكوارث أو النزاعات. تضمن هذه العملية استخدام الموارد المحدودة بأكثر الطرق فعالية لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً وضمان الانتعاش السريع والمستدام.

← ترتيب الأولويات حسب أهميتها وأثرها على المجتمع

- o التركيز على الاحتياجات الأساسية التي تضمن بقاء السكان وصحتهم وكرامتهم.
- o إعطاء الأولوية للاحتياجات التي تُساهم في تحقيق الاستقرار والأمن.

o مراعاة الاحتياجات التي تُساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

← **استخدام معايير واضحة لتحديد الأولويات**

o مثل الأهمية والأثر والتكلفة والقدرة على التنفيذ.

← **المراجعة الدورية للأولويات**

o إعادة تقييم الأولويات بشكل دوري مع تغير الظروف واحتياجات المجتمع.

← **تقييم الموارد المتاحة**

- الموارد المالية

o تقييم الميزانيات الحكومية والإمكانيات المالية الداخلية.

o استكشاف فرص الحصول على المساعدة الدولية والتمويل الخارجي.

o تقييم فرص الاستثمار من القطاع الخاص.

- الموارد البشرية

o تقييم المهارات والخبرات المتاحة في القوى العاملة.

o تقييم احتياجات التدريب وبناء القدرات.

o المتطوعون والمجتمع المدني.

o استكشاف فرص جذب الكفاءات من الخارج.

- الموارد الطبيعية

o تقييم الموارد الطبيعية المتاحة في البلاد.

o تقييم إمكانية استغلال هذه الموارد بشكل مستدام.

o مراعاة الأثر البيئي لاستغلال الموارد الطبيعية.

- الموارد التكنولوجية

o استخدام التكنولوجيا الحديثة لتعزيز كفاءة إعادة الإعمار.

← **تخصيص الموارد**

- توزيع الموارد بشكل فعال على الأولويات المُحددة

o ضمان استخدام الموارد بكفاءة وفعالية.

o التركيز على المشاريع ذات الأثر الكبير على المجتمع.

o تجنب الازدواجية في استخدام الموارد.

- مراجعة وتحديث الأولويات

o مراجعة الأولويات بشكل دوري حسب الظروف المتغيرة.

o تحديث الأولويات بناءً على التطورات الجديدة واحتياجات المجتمع.

- التكيف مع التحديات

o القدرة على التكيف مع التحديات الجديدة التي قد تواجه عملية إعادة الإعمار.

o اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة هذه التحديات.

يجب أن تُبنى عملية تحديد الأولويات وتخصيص الموارد على مبادئ العدالة والإنصاف وأن تُراعي احتياجات الأجيال القادمة وتُساهم في تحقيق التنمية المستدامة. من المهم إشراك المجتمعات المحلية في عملية تحديد الأولويات لضمان أن الجهود تلبي الاحتياجات الحقيقية وتعزز الاستجابة المحلية لأن المشاركة المجتمعية تساهم في بناء الثقة وتعزز الاستدامة طويلة الأمد لمشاريع الإعمار.

- **تصميم الخطط الاستراتيجية:**

يُعد تصميم الخطط الاستراتيجية لإعادة الإعمار عنصراً أساسياً في مسار التعافي والبناء المستدام بعد الكوارث أو النزاعات. تتطلب هذه الخطط تطبيقا منهجياً وتفكيراً استراتيجياً للتأكد من أن عملية الإعمار تعود بالنفع على المجتمعات المحلية وتضمن مرونتها في المستقبل.

← **خطط شاملة:**

- إشراك جميع أصحاب المصلحة في عملية التخطيط:

o الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية.

o ضمان تمثيل جميع فئات المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب والأقليات.

- الأخذ بعين الاعتبار جميع جوانب الحياة:

o البنية التحتية، والاقتصاد، والمجتمع، والبيئة، والثقافة.

o ربط خطط إعادة الإعمار بخطط التنمية الوطنية والإقليمية.

- التوافق بين المستويات المختلفة:

o ضمان التوافق بين خطط الإعمار على المستوى الوطني والمحلي.

← **خطط مُتكاملة:**

- تحديد الأهداف والغايات بشكل واضح:

o أهداف محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقيق وملائمة للوقت وذات صلة.

o ربط الأهداف بالاحتياجات والتحديات المُحددة.

- وضع استراتيجيات لتحقيق الأهداف:

o خطوات ملموسة وقابلة للتنفيذ مع تحديد المسؤوليات والجداول الزمنية.

o استخدام نهج قائم على الأدلة واستخدام أفضل الممارسات الدولية.

- تحديد الموارد اللازمة:

o الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ الخطط.

o استكشاف فرص الحصول على المساعدة الدولية والتمويل الخارجي.

← **خطط مرنة:**

- القدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة والتحديات الجديدة:

o مراجعة الخطط وتحديثها بشكل دوري.

o الاستجابة للاحتياجات المتطورة والمجتمعات المتغيرة.

- بناء قدرة على الصمود:

o تطوير بنية تحتية مقاومة للكوارث الطبيعية.

o تعزيز التماسك الاجتماعي والاقتصادي.

- تعزيز المشاركة المجتمعية:

o تمكين المجتمعات المحلية من المشاركة في عملية إعادة الإعمار.

o ضمان ملكية المجتمع للخطط والبرامج.

يُعد تصميم الخطط الاستراتيجية لإعادة الإعمار ضرورياً للتعافي من الأزمات وبناء مستقبل أفضل للمنطقة العربية. من خلال نهج شامل وشامل ومُشارك، يمكن للدول العربية تحقيق التنمية المستدامة وتحسين حياة جميع مواطنيها بعد الأزمات.

III. مبادئ واستراتيجيات إعادة الإعمار:

إن إعادة الإعمار بعد الكوارث أو النزاعات ليست مجرد مهمة لإعادة بناء البنى التحتية المدمرة، بل هي عملية شاملة تتطلب نهجاً متكاملاً يشمل الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والبيئية. لذلك فإن المبادئ والاستراتيجيات التي تحكم عمليات إعادة الإعمار ضرورية لضمان إعادة بناء مناطق متأثرة بطريقة تدعم التنمية المستدامة وتعزز مرونة المجتمعات لمواجهة أزمات مستقبلية. يجب أن تكون هذه الاستراتيجيات موجهة نحو تحقيق توازن بين الحاجة العاجلة للإعمار والتطلعات طويلة الأمد نحو تحسين نوعية الحياة وحماية البيئة.

1. المبادئ الأساسية لإعادة الإعمار:

من الضروري أن تستند عملية إعادة الإعمار بعد الكوارث أو النزاعات إلى مجموعة من المبادئ الأساسية التي تضمن الفعالية والاستدامة. تساعده ذه المبادئ في توجيه الجهود وتحقيق أهداف التعافي والتنمية على المدى الطويل.

▪ **الشمولية:**

← **مشاركة جميع أصحاب المصلحة:**

o إشراك جميع أطراف المجتمع في عملية إعادة الإعمار، بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية.

o ضمان تمثيل جميع فئات المجتمع، مع التركيز على احتياجات الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال والمعاقين.

← **العدالة الاجتماعية:**

o ضمان المساواة في الفرص والوصول إلى الموارد لجميع أفراد المجتمع دون تمييز.

o تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان.

← **النهج القائم على الحقوق:**

o ضمان احترام حقوق جميع أفراد المجتمع، بما في ذلك الحق في السكن والتعليم والرعاية الصحية والعمل.

o تمكين المجتمعات المحلية من المشاركة في صنع القرار وتحديد أولويات إعادة الإعمار.

▪ **الاستدامة:**

← **الاستدامة البيئية:**

o حماية البيئة والتنوع البيولوجي واستخدام الممارسات الصديقة للبيئة في عملية إعادة الإعمار.

o تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة.

← **الاستدامة الاقتصادية:**

o بناء اقتصاد متنوع ومستدام يوفر فرص عمل للجميع.

o دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي.

← **الاستدامة الاجتماعية:**

o تعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحة وبناء مجتمعات آمنة ومرنة.

o ضمان حصول جميع أفراد المجتمع على التعليم والرعاية الصحية والخدمات الأساسية.

▪ **الكفاءة والفعالية:**

← **الاستخدام الأمثل للموارد:**

o تخصيص الموارد المالية والبشرية بشكل فعال لضمان تحقيق أفضل النتائج.

o مكافحة الفساد والهدر.

← **الشفافية والمساءلة:**

o ضمان الشفافية في جميع مراحل عملية إعادة الإعمار ومساءلة

جميع الأطراف المعنية.

- مشاركة المجتمع في مراقبة تنفيذ خطط إعادة الإعمار.

← **التعلم من التجارب:**

- تقييم عملية إعادة الإعمار بشكل دوري والاستفادة من الدروس المستفادة لتحسين الأداء.

- تبادل أفضل الممارسات مع الدول الأخرى التي واجهت أزمات مشابهة.

▪ **المرونة والتكيف:**

← **القدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة والتحديات الجديدة:**

- مراجعة خطط إعادة الإعمار وتحديثها بشكل دوري للتكيف مع الظروف المتغيرة والتحديات الجديدة.

- الاستعداد للتعامل مع الكوارث الطبيعية والأزمات الطارئة.

← **بناء بنية تحتية مقاومة:**

- تصميم وبناء بنية تحتية مقاومة للكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ.

- الاستثمار في أنظمة الإنذار المبكر والتأهب للكوارث.

← **التعافي السريع:**

- وضع خطط للتعافي السريع من الكوارث وإعادة بناء المجتمعات المتضررة.

- دعم ضحايا الأزمات وتوفير احتياجاتهم الأساسية.

يعزز تطبيق هذه المبادئ فرص النجاح في عمليات إعادة الإعمار ويساعد في بناء مجتمعات أكثر قوة ومرونة.

2. نماذج استراتيجيات إعادة الإعمار:

تختلف نماذج استراتيجيات إعادة الإعمار بناءً على السياقات المحلية، نوع الأزمة، والأهداف طويلة الأمد للمجتمع والدولة. تتمحور بعض هذه الاستراتيجيات حول إعادة بناء البنية التحتية، بينما تركز أخرى على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

▪ **نموذج إعادة الإعمار القائم على المجتمع:**

← **مشاركة المجتمعات المحلية في جميع مراحل عملية إعادة الإعمار**

- من تقييم الاحتياجات إلى تحديد الأولويات وتنفيذ الخطط.

- تمكين المجتمعات المحلية من التحكم في مصيرها وتحديد احتياجاتها.

← **الاعتماد على الموارد المحلية:**

- استخدام المهارات والخبرات المحلية والمواد المتاحة في عملية إعادة الإعمار.

- تعزيز الاعتماد على الذات وتحفيز التنمية الاقتصادية المحلية.

← **بناء القدرات:**

- توفير التدريب والتأهيل للمجتمعات المحلية لتعزيز قدراتهم على المشاركة في عملية إعادة الإعمار.

- دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لتوفير فرص عمل للجميع.

▪ **نموذج إعادة الإعمار القائم على التعاون الدولي:**

← **الحصول على المساعدة الدولية والتمويل الخارجي:**

- التعاون مع المنظمات الدولية والبلدان المانحة للحصول على الموارد اللازمة لإعادة الإعمار.

- جذب الاستثمارات الأجنبية للمساهمة في التنمية الاقتصادية.

← **نقل المعرفة والخبرات:**

- الاستفادة من خبرات الدول الأخرى التي واجهت أزمات مشابهة في عملية إعادة الإعمار.

- تبادل أفضل الممارسات والتكنولوجيات الحديثة.

← **تعزيز التعاون الإقليمي:**

- التعاون مع الدول المجاورة لتبادل الموارد والخبرات وتنسيق الجهود لإعادة الإعمار.

- تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي وبناء السلام والاستقرار.

▪ **نموذج إعادة الإعمار القائم على القطاع الخاص:**

← **تشجيع مشاركة القطاع الخاص في عملية إعادة الإعمار:**

- تقديم الحوافز الضريبية والمالية للقطاع الخاص للاستثمار في مشاريع إعادة الإعمار.

- خلق بيئة استثمارية مواتية لجذب الاستثمارات الأجنبية.

← **بناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص:**

- التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص لتنفيذ مشاريع إعادة الإعمار الكبرى.

- الاستفادة من خبرات ومهارات القطاع الخاص لتحسين كفاءة وفعالية عملية إعادة الإعمار.

← **تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات:**

- تشجيع الشركات على المساهمة في مشاريع إعادة الإعمار وتقديم الدعم للمجتمعات المحلية.

- تعزيز مبادئ الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في جميع مراحل عملية إعادة الإعمار.

- **نموذج إعادة الاعمار القائم على الأساس**

← **الإعمار المرن بناءً على الأساس:**

o تحسين الظروف المعمارية والبيئية والاجتماعية السابقة للكارثة، مما يجعلها أكثر مرونة وأماناً ضد المخاطر المستقبلية.

o تعزيز الأنظمة والمعايير المتعلقة بالبناء والتخطيط العمراني، مثل تحديث قوانين البناء لتحمل الزلازل أو الفيضانات.

o الاستثمار في أنظمة الإنذار المبكر والتأهب للكوارث.

← **التجديد الحضري المستدام:**

o تحسين المناطق الحضرية المتدهورة والبنية التحتية مع تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة.

o مشاريع متعددة الاستخدامات تجمع بين السكن، التجارة، والترفيه.

o تطوير البنية التحتية العامة بطرق تحافظ على البيئة والتنوع البيولوجي وتستفيد من التكنولوجيا المتقدمة.

- **نموذج إعادة الإعمار القائم على التكنولوجيا:**

← **استخدام التكنولوجيا الحديثة لتحسين كفاءة وفعالية عملية إعادة الإعمار:**

o استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لتحسين التنسيق والتواصل بين جميع أصحاب المصلحة.

o استخدام تقنيات التصميم والبناء الحديثة لبناء بنية تحتية مقاومة للكوارث.

o استخدام تقنيات الطاقة المتجددة لتوفير الطاقة بشكل مستدام.

← **بناء القدرات الرقمية:**

o توفير التدريب والتأهيل للمجتمعات المحلية لاستخدام التكنولوجيا الحديثة في عملية إعادة الإعمار.

o تعزيز الابتكار وريادة الأعمال لتطوير حلول مبتكرة للتحديات التي تواجهها عملية إعادة الإعمار.

كل نموذج من هذه النماذج يقدم مقاربات متنوعة لإعادة الإعمار تتناسب مع الظروف المحلية والاحتياجات المختلفة، ويمكن دمجها لتحقيق نتائج شاملة ومستدامة.

خاتمة: أهمية القطاع الخاص والدور الصاعد لشركات التأمين

في ختام هذه الدراسة، يتجلى بوضوح أن إعادة الإعمار بعد الكوارث أو النزاعات ليست مجرد عملية إعادة بناء مادي، بل هي فرصة لإحداث تحولات جوهرية تسهم في تعزيز الاستقرار والنمو المستدام. وتوفر نماذج الاستراتيجيات المتنوعة التي تم استعراضها إطاراً مفصلاً يمكن من خلاله تحقيق إعادة إعمار فعّالة تلبي الاحتياجات الفورية وتضمن التنمية طويلة الأمد.

من الجدير بالذكر أن القطاع الخاص يلعب دوراً متزايد الأهمية في عملية إعادة الإعمار، خصوصاً شركات التأمين التي تعد ركناً

أساسياً في تحمل الأعباء المالية الناتجة عن الكوارث. إذ لا يقتصر دور شركات التأمين فقط على توفير التغطيات اللازمة للخسائر، بل يمتد ليشمل تعزيز معايير البناء وتشجيع الاستثمار في البنية التحتية الآمنة والمستدامة. بفضل خبرتها في تقييم المخاطر، تستطيع شركات التأمين دعم الجهود الرامية إلى تحسين معايير البناء وتطبيق أفضل الممارسات التي تقلل من الخسائر المستقبلية.

علاوة على ذلك، تُعد شركات التأمين شريكاً أساسياً في تعزيز الوعي حول أهمية البناء المرن والاستدامة وترسيخ ثقافة التأمين في المجتمعات. من خلال فرض معايير أعلى للتأمين وتشجيع التقنيات البنائية المتطورة، تسهم هذه الشركات في رفع جودة الإنشاءات وتعزيز القدرة على مواجهة الكوارث. يحمي هذا الدور الاستثمارات ويقلل الخسائر، ويساعد أيضاً في تأمين حياة الأفراد وممتلكاتهم.

بالإضافة إلى الأدوار المالية والتقنية، تلعب شركات التأمين دوراً اجتماعياً مهماً من خلال دعم المجتمعات المحلية في أوقات الأزمات. من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات والمبادرات التي تعزز الاستدامة والتعافي، تساهم هذه الشركات في بناء مرونة مجتمعية وتحقيق تعافي أكثر شمولية وعدالة.

بناءً على ما تقدم، يتضح أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تُعد عنصراً حاسماً لنجاح عمليات إعادة الإعمار. فالحكومات بحاجة إلى استثمار الإمكانيات التي يوفرها القطاع الخاص لضمان إنجاز مشاريع الإعمار بكفاءة وفعالية. لأن العمل المشترك والتعاون المستمر بين هذه الجهات يشكل الركيزة الأساسية لإعادة بناء أكثر استدامة وقدرة على التحمل في مواجهة التحديات المستقبلية.

لذا، يُعتبر دمج القطاع الخاص في جهود الإعمار ضرورة اقتصادية واستراتيجية من شأنها أن تسرع من وتيرة الانتعاش وتحقق نتائج أكثر إيجابية للمجتمعات المتأثرة.

بالأرقام.. عدد الكوارث الطبيعية وآثارها على البشرية في عام 2022

عدد الكوارث الطبيعية وعدد الوفيات بحسب نوع كل كارثة في عام 2022*

مجموع عدد الجرحى والمشردين والمتضررين بحسب المنطقة لعام 2022

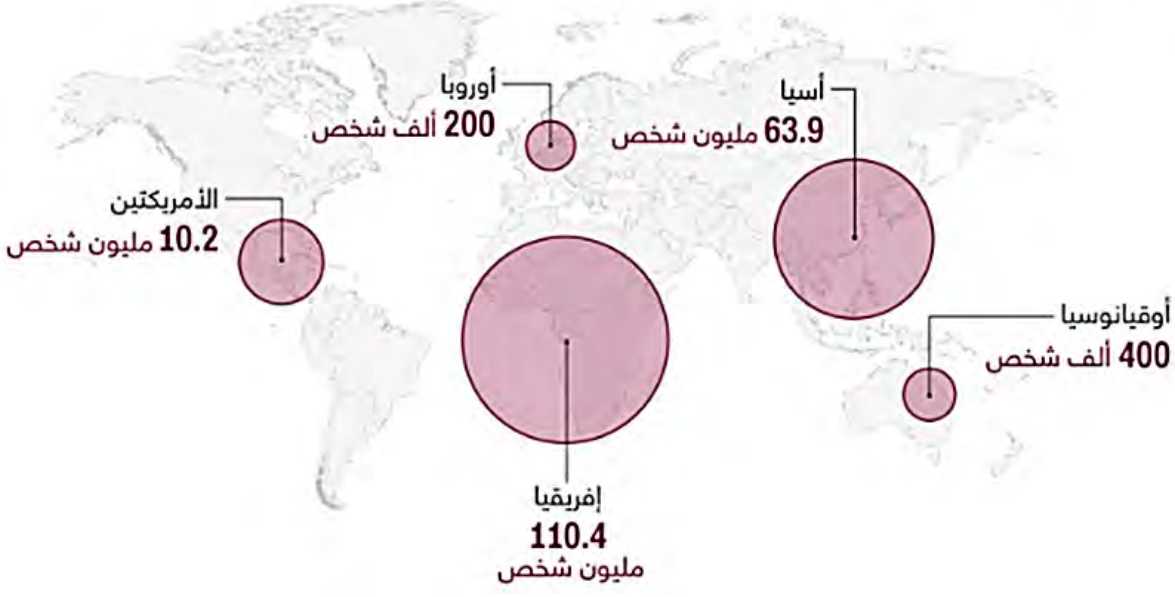

الثورة الزراعية الرابعة:
الوجه الآخر للأمن الغذائي والنظم الزراعية

إعداد: اتحاد الغرف العربية

تواجه الزراعة الحديثة تحديات عديدة تفرض نفسها على الصعيدين العالمي والمحلي وتأتي الثورة الزراعية الرابعة في مقدمة هذه التحديات، حيث تتطلب تطوراً جذرياً في كيفية إنتاج الغذاء واستدامة النظم الزراعية. واحدة من أهم القضايا التي تتناولها هذه الثورة هي مواجهة التغيرات المناخية وضمان استدامة الإنتاج الغذائي. إذ يعتبر التغير المناخي أحد أكبر التهديدات للأمن الغذائي، مما يستدعي استخدام تقنيات حديثة تساهم في التكيف مع هذه التغيرات والحد من آثارها السلبية. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الثورة الزراعية الرابعة إلى سد الفجوة الغذائية المتزايدة وتلبية احتياجات السكان المتنامية. فمع تزايد عدد السكان، تزداد الحاجة إلى تحسين كفاءة الإنتاج الزراعي وضمان توزيع عادل ومستدام للموارد الغذائية. تأتي التقنيات المتقدمة والحلول الابتكارية في صلب هذه الثورة، مقدمة أدوات وأساليب جديدة لتعزيز الإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائي للجميع.

I. تقنيات الثورة الزراعية الرابعة والنظم الزراعية الحديثة:

تشهد الزراعة في عصرنا الحالي تحولاً جذرياً بفضل تقنيات الثورة الزراعية الرابعة التي أحدثت نقلة نوعية في كيفية إدارة وإنتاج الغذاء. تميزت هذه الثورة بدمج التكنولوجيا المتقدمة مع الممارسات الزراعية التقليدية، مما أتاح تحسين الإنتاجية وتعزيز استدامة النظم الزراعية. من بين هذه التقنيات البارزة، تأتي تطبيقات الزراعة الدقيقة من خلال الذكاء الاصطناعي، التي تمكن المزارعين من تحليل البيانات الزراعية بشكل دقيق واتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بالزراعة، بدءاً من التنبؤ بالطقس إلى إدارة الري والتحكم في الآفات بالاضافة إلى تقنيات الزراعة العمودية و الزراعة الالية التي تلعب دوراً محورياً في تحسين كفاءة الإنتاج الزراعي واستخدام الموارد بشكل أمثل وتقليل الهدر. من خلال دمج هذه التقنيات والنظم الحديثة، تفتح الثورة الزراعية الرابعة آفاقاً جديدة لتحقيق الأمن الغذائي العالمي وضمان استدامة النظم الزراعية للأجيال القادمة.

1. الزراعة الدقيقة: ثورة تقنية لتحسين الإنتاج وحماية البيئة

تشكل الزراعة الدقيقة ثورة تقنية حقيقية في مجال الزراعة الحديثة، حيث تعتمد على استخدام تقنيات الاستشعار والذكاء الاصطناعي لتحسين كفاءة الإنتاج الزراعي وحماية البيئة. هذه التقنيات المتطورة تتيح للمزارعين جمع وتحليل بيانات دقيقة حول مختلف العوامل المؤثرة في نمو المحاصيل، مما يمكنهم من اتخاذ قرارات مدروسة تعتمد على المعلومات الفعلية. باستخدام هذه الأدوات المتقدمة، تمثل الزراعة الدقيقة خطوة هامة نحو تحقيق زراعة مستدامة وكفاءة أعلى في الإنتاج الزراعي، مما يعزز الأمن الغذائي العالمي ويحافظ على البيئة للأجيال القادمة.

- **تعريف الزراعة الدقيقة و أهميتها:**

الزراعة الدقيقة هي نهج حديث في الزراعة يعتمد على استخدام التكنولوجيا المتقدمة لإدارة وتحسين العمليات الزراعية بدقة عالية. يشمل هذا النهج تطبيقات مختلفة مثل أجهزة الاستشعار، نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، البيانات الضخمة (Big Data)، والذكاء الاصطناعي (AI) لمراقبة وتحليل وإدارة المحاصيل والموارد الزراعية بشكل أكثر فعالية وكفاءة. الهدف الأساسي من الزراعة الدقيقة هو زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المحاصيل مع تقليل الفاقد والموارد المستخدمة، وبالتالي تحقيق استدامة زراعية أفضل.

تساهم الزراعة الدقيقة في تحسين إنتاجية المحاصيل بشكل كبير من خلال توفير بيانات دقيقة تمكن المزارعين من اتخاذ قرارات مدروسة بشأن الري، التسميد، وحماية المحاصيل من الآفات. عبر استخدام هذه التقنية، يمكن تحديد المناطق ذات الأداء المنخفض ومعالجة المشاكل الخاصة بها، مما يؤدي إلى تحسين الإنتاج بشكل عام وزيادة الكفاءة الزراعية. بالإضافة إلى ذلك، تُمكّن الزراعة الدقيقة من استخدام الموارد الزراعية مثل المياه، الأسمدة، والمبيدات الحشرية بكفاءة أكبر، مما يقلل من الفاقد ويزيد من الإنتاجية، وبالتالي يدعم الأمن الغذائي والاستدامة.

على الجانب البيئي، تساعد الزراعة الدقيقة في تقليل استخدام المواد الكيميائية والأسمدة، مما يقلل من التلوث البيئي ويعزز من استدامة النظم الزراعية. تساهم هذه التقنيات في الحفاظ على التربة وجودة المياه من خلال الممارسات الزراعية المستدامة، مما يحافظ على صحة النظام البيئي الزراعي. كما تسهم في تقليل التكاليف الزراعية من خلال تحسين إدارة الموارد وتقليل الفاقد، مما يزيد من ربحية المزارعين ويضمن تحقيق إنتاج زراعي أكثر استدامة وكفاءة. بالإضافة إلى ذلك، تساهم في تحسين جودة المحاصيل من خلال المراقبة الدقيقة والمستمرة والتدخل السريع لمعالجة أي مشاكل قد تظهر، مما يضمن إنتاج محاصيل ذات جودة عالية ويعزز من قدرة الزراعة على تلبية الطلب المتزايد على الغذاء.

- **تقنيات الزراعة الدقيقة**

تشكل تقنيات الزراعة الدقيقة جزءاً أساسياً من الثورة الزراعية الرابعة،

حيث تستخدم التكنولوجيا المتقدمة لتحسين كفاءة وإنتاجية النظم الزراعية. تعتمد هذه التقنيات على جمع وتحليل البيانات بشكل دقيق لتقديم رؤى وتحليلات تساعد في اتخاذ القرارات الزراعية المثلى. فيما يلي نظرة على بعض تقنيات الزراعة الدقيقة البارزة:

– **أجهزة استشعار التربة:** تتيح هذه الأجهزة قياس مستويات الرطوبة ودرجة حرارة التربة ونسبة المواد المغذية. تساعد هذه البيانات المزارعين في تحديد الوقت المناسب للري وتطبيق الأسمدة، مما يزيد من كفاءة استخدام الموارد.

– **أجهزة استشعار النبات:** تستخدم لقياس صحة النباتات ونموها من خلال تحليل مؤشرات مثل اللون ومستوى الماء داخل الأوراق. تساعد هذه المعلومات في الكشف المبكر عن الأمراض والآفات وتحديد احتياجات النبات.

– **الطائرات بدون طيار (الدرونز):** تستخدم الطائرات بدون طيار لمراقبة الحقول من الجو وجمع بيانات بصرية متعددة الأطياف. يمكن تحليل هذه البيانات للكشف عن مشكلات مثل نقص الماء أو الأمراض أو الآفات، مما يسمح باتخاذ إجراءات مبكرة وموجهة.

– **نظم المعلومات الجغرافية (GIS):** تساعد نظم المعلومات الجغرافية في تحليل وتصور البيانات المكانية المتعلقة بالحقول والمحاصيل. يمكن استخدام هذه النظم لإنشاء خرائط دقيقة توضح التوزيع المكاني للموارد الزراعية ومراقبة التغيرات بمرور الوقت.

– **الآلات الزراعية الذكية:** تتضمن الجرارات والحصادات المزودة بأجهزة استشعار ونظم تحكم ذكية. يمكن لهذه الآلات تطبيق الأسمدة والمبيدات بدقة بناءً على البيانات المجمعة، مما يقلل من الهدر ويزيد من الفعالية.

– **نظم الري الذكية:** تستخدم نظم الري الذكية أجهزة استشعار التربة وبيانات الطقس لتحديد كميات المياه المثلى لكل جزء من الحقل. هذا يساهم في توفير المياه وتحسين صحة النباتات.

– **تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي:** تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لتحليل كميات ضخمة من البيانات المجمعة من مختلف المصادر. يمكن لهذه التحليلات تقديم توصيات دقيقة حول مختلف جوانب الزراعة، مثل توقيت الري والتسميد والحصاد.

– **إنترنت الأشياء (IoT):** تربط تقنيات إنترنت الأشياء بين أجهزة الاستشعار والآلات الزراعية والشبكات السحابية، مما يسمح بمراقبة وتحليل البيانات في الوقت الحقيقي. تساعد هذه التقنيات في تحسين كفاءة العمليات الزراعية واتخاذ قرارات أسرع وأدق.

- **صعوبات الزراعة الدقيقة:**

رغم الفوائد العديدة التي تقدمها الزراعة الدقيقة، فإن التحديات التي تواجهها تحتاج إلى معالجة فعالة لضمان تطبيق واسع النطاق ونجاح طويل الأمد. يتطلب الأمر تعاوناً بين الحكومات، القطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية لتقديم الدعم المالي، التقني، والتعليمي للمزارعين وتطوير البنية التحتية اللازمة.

– **تحديات مالية وتكنولوجية:**

أحد أبرز التحديات التي تواجه الزراعة الدقيقة هو التكاليف المرتفعة للتكنولوجيا المتقدمة. تتطلب الأدوات المستخدمة في الزراعة الدقيقة مثل أجهزة الاستشعار، الطائرات بدون طيار، ونظم المعلومات الجغرافية (GIS) استثمارات كبيرة قد لا تكون في متناول جميع المزارعين، خاصة في الدول النامية أو للمزارعين الصغار. بالإضافة إلى ذلك، تواجه الزراعة الدقيقة تحديات تقنية مثل التوافق بين الأجهزة المختلفة، مشكلات الاتصال، وإدارة البيانات الكبيرة.

هذه التحديات تتطلب حلولاً تقنية معقدة وبنية تحتية قوية لضمان تشغيل سلس وفعال للنظم.

- **تحديات المعرفة والتدريب:**

يحتاج المزارعون إلى تدريب مكثف ومعرفة تقنية لاستخدام أدوات وتقنيات الزراعة الدقيقة بكفاءة. نقص المعرفة والخبرة يمكن أن يكون عائقاً كبيراً أمام تطبيق هذه التقنيات بشكل فعال. يجب توفير برامج تدريبية وإرشادية للمزارعين لضمان الاستفادة القصوى من التكنولوجيا المتاحة. كما يعتبر التغيير إلى الزراعة الدقيقة تحولاً كبيراً في طرق الزراعة التقليدية، وقد يكون هناك مقاومة من قبل المزارعين الذين يفضلون الأساليب التقليدية ويشككون في فعالية التكنولوجيا الحديثة. يحتاج الأمر إلى تغيير ثقافي وتعليمي لتبني التقنيات الجديدة بشكل واسع.

- **تحديات البنية التحتية والبيانات:**

في العديد من المناطق الريفية، قد تكون البنية التحتية التكنولوجية غير متوفرة أو غير كافية لدعم الزراعة الدقيقة. نقص التغطية الشبكية والاتصال يمكن أن يحد من القدرة على تطبيق التقنيات المتقدمة في هذه المناطق، مما يعوق الاستفادة الكاملة من الزراعة الدقيقة. بالإضافة إلى ذلك، جمع وتحليل كميات ضخمة من البيانات يعتبر جزءاً أساسياً من الزراعة الدقيقة، ولكن هناك قضايا تتعلق بالخصوصية والأمان يجب معالجتها. تأمين البيانات وضمان خصوصيتها يعد تحدياً كبيراً، خاصة مع زيادة الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية.

2. الزراعة العمودية: مستقبل الزراعة الحضرية الذكية

تمثل الزراعة العمودية تحولاً ثورياً في كيفية إنتاج الغذاء، خاصة في البيئات الحضرية التي تعاني من نقص المساحات الزراعية. تعتمد هذه التقنية على زراعة المحاصيل في طبقات مكدسة عمودياً داخل مبانٍ أو منشآت مخصصة، مما يتيح الاستفادة القصوى من المساحات الرأسية. تتضمن الزراعة العمودية استخدام تقنيات متقدمة لتحسين الإنتاجية والكفاءة والاستدامة.

- **مفهوم الزراعة العمودية و فوائدها:**

الزراعة العمودية هي نظام زراعي يتم فيه زراعة المحاصيل في طبقات عمودية مكدسة باستخدام مجموعة من التقنيات الحديثة مثل الإضاءة الاصطناعية، والري بالتنقيط، والاستزراع المائي (الهيدروبونيك). تتيح هذه الطريقة زراعة المحاصيل في بيئات محكمة التحكم، مما يتيح تحسين الظروف المناخية وضمان نمو النباتات بشكل مثالي. تحقق الزراعة العمودية عدة فوائد:

- **زيادة الإنتاجية:** من خلال استغلال المساحات العمودية، يمكن إنتاج كميات كبيرة من الغذاء في مساحة صغيرة نسبياً. يتيح ذلك زيادة الإنتاجية الزراعية بشكل كبير دون الحاجة إلى مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية التقليدية.

- **توفير المياه:** تستخدم الزراعة العمودية تقنيات ري متقدمة مثل الري بالتنقيط والاستزراع المائي، مما يقلل من استهلاك المياه بنسبة تصل إلى 90% مقارنة بالزراعة التقليدية. يتم إعادة تدوير المياه المستخدمة في النظام، مما يعزز كفاءة استخدام الموارد المائية.

- **تقليل الاعتماد على المبيدات الحشرية:** نظراً لكون الزراعة العمودية تتم في بيئات محكمة، يمكن التحكم في الظروف المناخية وتقليل مخاطر الإصابة بالآفات والأمراض. هذا يقلل من الحاجة لاستخدام المبيدات الحشرية والمواد الكيميائية الأخرى، مما يعزز الإنتاج الغذائي العضوي والصحي.

– **تقليل الأثر البيئي:** تساهم الزراعة العمودية في تقليل الأثر البيئي من خلال تقليل الحاجة إلى نقل المحاصيل لمسافات طويلة. يمكن إنشاء المزارع العمودية بالقرب من المناطق الحضرية، مما يقلل من انبعاثات الكربون المرتبطة بنقل الغذاء.

– **الاستدامة الاقتصادية:** تساهم الزراعة العمودية في تعزيز الاستدامة الاقتصادية من خلال زيادة الإنتاجية وتقليل التكاليف المرتبطة بالمياه والمبيدات والنقل. يمكن لهذه التقنية أن تدعم الاقتصاد المحلي وتوفر فرص عمل جديدة في المجالات الزراعية والحضرية.

- **تقنيات الزراعة العمودية:**

– **الإضاءة الاصطناعية:** تستخدم الزراعة العمودية أنظمة إضاءة متقدمة، مثل مصابيح LED، لتوفير الإضاءة الضرورية لنمو النباتات. يمكن التحكم في شدة ومدة الإضاءة بدقة لضمان توفير الظروف المثالية لنمو النباتات. الإضاءة الصناعية تتيح الزراعة في بيئات مغلقة، مما يقلل من الاعتماد على ضوء الشمس ويتيح الزراعة على مدار السنة.

– **نظم الري بالتنقيط:** تتيح نظم الري بالتنقيط توفير المياه بشكل فعال من خلال تقديم الماء مباشرة إلى جذور النباتات بكميات دقيقة. هذا يقلل من الفاقد في الماء ويضمن استفادة النباتات بشكل كامل من المياه المقدمة.

– **الاستزراع المائي (الهيدروبونيك):** الاستزراع المائي هو تقنية زراعية تعتمد على زراعة النباتات في محاليل مائية غنية بالمغذيات بدلاً من التربة. تتيح هذه التقنية تحسين نمو النباتات وزيادة الإنتاجية باستخدام كميات أقل من المياه والأسمدة.

– **التحكم في المناخ الداخلي:** تتم إدارة الزراعة العمودية في بيئات مغلقة يمكن التحكم في مناخها الداخلي. تشمل هذه الأنظمة التحكم في درجة الحرارة، والرطوبة، وثاني أكسيد الكربون، مما يوفر الظروف المثلى لنمو النباتات. يسمح هذا التحكم بإنتاج محاصيل عالية الجودة دون التأثر بالتغيرات المناخية الخارجية.

– **الزراعة الأيروبونية:** تُزرع النباتات في الهواء ويتم رش جذورها بمحلول مغذي. تتيح هذه الطريقة تهوية أفضل للجذور وتقليل استخدام المياه.

– **نظم الإدارة الذكية والذكاء الاصطناعي:** تستخدم الزراعة العمودية نظم إدارة ذكية تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي لمراقبة وإدارة العمليات الزراعية. تشمل هذه النظم جمع البيانات من أجهزة الاستشعار وتحليلها لاتخاذ قرارات دقيقة بشأن الري، والتغذية، والإضاءة. الذكاء الاصطناعي يساعد في تحسين الكفاءة وزيادة الإنتاجية عن طريق التنبؤ بالاحتياجات الفعلية للنباتات وتقليل الفاقد.

– **التصميم المعياري:** تستخدم المزارع العمودية تصاميم معيارية يمكن توسعتها بسهولة أو تعديلها بناءً على الاحتياجات. يتيح هذا التصميم إمكانية تعديل حجم النظام الزراعي بسهولة، مما يجعله مناسباً لمختلف البيئات والمساحات، سواء كانت حضرية أو ريفية.

- **تحديات الزراعة العمودية:**

تشكل الزراعة العمودية جزءاً مهماً من مستقبل الزراعة المستدامة، خاصة في ظل تزايد السكان ونقص الأراضي الزراعية. تتيح هذه التقنية إنتاج الغذاء بشكل مستدام وصحي، مع تقليل الأثر البيئي وتعزيز الاستدامة الاقتصادية. من المتوقع أن تستمر الزراعة العمودية في التطور والانتشار، مما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين جودة الحياة في المناطق الحضرية. تواجه الزراعة العمودية مجموعة من التحديات:

– **التكلفة الأولية:** تتطلب الزراعة العمودية استثمارات كبيرة في البنية التحتية والتكنولوجيا، مما قد يمثل تحدياً للمزارعين والشركات الصغيرة. ومع ذلك، فإن التكاليف الأولية يمكن تعويضها من خلال زيادة الإنتاجية وتحقيق عوائد أعلى على المدى الطويل.

– **المعرفة الفنية:** تحتاج الزراعة العمودية إلى مستوى عالٍ من المعرفة الفنية لإدارة الأنظمة المتقدمة والتحكم في الظروف المناخية. يتطلب ذلك تدريباً وتطويراً مستمراً للعاملين في هذا المجال.

– **الطاقة:** تعتمد الزراعة العمودية بشكل كبير على الطاقة لتشغيل أنظمة الإضاءة والري والتحكم المناخي. يمكن أن تكون تكاليف الطاقة مرتفعة، ولكن يمكن تقليلها من خلال استخدام مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية.

باستخدام الزراعة العمودية، يمكن تحقيق إنتاجية عالية في مساحات صغيرة، مما يساهم في تلبية احتياجات السكان المتزايدة والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.**Haut du formulaireBas du formulaire**

3. الزراعة الآلية: التحول الرقمي في العمليات الزراعية

تُعد الزراعة الآلية من أبرز التطورات التقنية التي تسهم في تحسين كفاءة وإنتاجية الزراعة، فضلاً عن تعزيز استدامة النظم الزراعية. تعتمد هذه التقنية على استخدام الآلات الذكية والتكنولوجيا الحديثة لأتمتة العمليات الزراعية، مما يقلل من الحاجة إلى العمالة اليدوية ويزيد من الدقة والكفاءة. وفيما يلي نظرة على الزراعة الآلية وأهميتها وفوائدها وتقنياتها:

- **مزايا الزراعة الألية وأهميتها:**

الزراعة الآلية هي نظام زراعي يعتمد على استخدام الآلات الذكية والمعدات المتطورة لأتمتة العمليات الزراعية المختلفة مثل الزراعة، والري، والتسميد، والحصاد. تتيح هذه الآلات تنفيذ المهام الزراعية بدقة عالية وكفاءة أكبر مقارنة بالطرق التقليدية، مما يعزز الإنتاجية ويقلل من التكاليف و من فوائدها:

– **زيادة الإنتاجية:** تساهم الزراعة الآلية في زيادة الإنتاجية من خلال تحسين كفاءة العمليات الزراعية وتقليل الوقت اللازم لتنفيذها. تتيح الآلات الذكية تنفيذ المهام الزراعية بسرعة ودقة، مما يزيد من كمية المحاصيل المنتجة وجودتها.

– **تقليل تكاليف العمالة:** تقلل الزراعة الآلية من الحاجة إلى العمالة اليدوية، مما يساهم في خفض التكاليف المرتبطة بالأجور والمزايا. يمكن للآلات العمل لفترات طويلة دون توقف، مما يعزز كفاءة العمليات الزراعية ويزيد من العائد الاقتصادي.

– **تحسين جودة المنتجات:** تساعد الزراعة الآلية على تحسين جودة المنتجات الزراعية من خلال تقليل الأضرار التي تلحق بالمحاصيل خلال عمليات الحصاد والتغليف حيث يمكن للروبوتات أن تُفرز المحاصيل حسب الحجم واللون والجودة، مما يُساعد على ضمان وصول منتجات عالية الجودة إلى المستهلكين.

– **تحسين الدقة والكفاءة:** تتيح التقنيات الآلية تنفيذ المهام الزراعية بدقة عالية، مما يقلل من الفاقد والهدر في الموارد الزراعية مثل المياه والأسمدة والمبيدات. هذا يؤدي إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد وزيادة فعالية العمليات الزراعية.

- **تقنيات الزراعة الآلية:**

تعتمد الزراعة الآلية على مجموعة متنوعة من التقنيات المتقدمة التي تسهم في تحسين كفاءة العمليات الزراعية وزيادة الإنتاجية، مع تقليل الأثر البيئي وتعزيز الاستدامة. وفيما يلي نظرة على بعض

من أهم التقنيات المستخدمة في الزراعة الآلية:

– **الجرارات ذاتية القيادة:**

الجرارات الذكية: تستخدم الجرارات الذكية أنظمة تحديد المواقع العالمية (GPS) وأجهزة الاستشعار المتقدمة لأتمتة العمليات الزراعية مثل الحرث، والزراعة، والري، والحصاد. تعمل هذه الجرارات بدقة عالية، مما يقلل من الفاقد ويزيد من كفاءة استخدام الموارد.

الجرارات الكهربائية: تمثل الجرارات الكهربائية بديلاً مستداماً للجرارات التقليدية التي تعمل بالوقود الأحفوري. تعمل هذه الجرارات بالطاقة الكهربائية، مما يقلل من انبعاثات الكربون ويحسن من استدامة العمليات الزراعية.

– **الروبوتات الزراعية:**

روبوتات الزراعة والحصاد: تستخدم روبوتات الزراعة والحصاد في تنفيذ مهام محددة مثل زراعة البذور وجمع المحاصيل. تعتمد هذه الروبوتات على تقنيات الرؤية الحاسوبية والذكاء الاصطناعي لتحديد مواقع النباتات والمحاصيل والتعامل معها بدقة وفعالية.

روبوتات المكافحة البيولوجية: تُستخدم روبوتات المكافحة البيولوجية لرصد ومكافحة الآفات الزراعية باستخدام تقنيات صديقة للبيئة. يمكن لهذه الروبوتات توزيع الكائنات الحية المفيدة أو المواد البيولوجية التي تساعد في مكافحة الآفات دون الحاجة إلى المبيدات الكيميائية.

– **أنظمة الري الذكية:**

نظم الري بالتنقيط المؤتمتة: تعتمد نظم الري بالتنقيط المؤتمتة على أجهزة استشعار لقياس مستوى الرطوبة في التربة واحتياجات النباتات من الماء. توفر هذه النظم كميات المياه المطلوبة بدقة، مما يقلل من استهلاك المياه ويزيد من كفاءة استخدام الموارد.

نظم الري القائمة على البيانات: تستخدم نظم الري القائمة على البيانات معلومات الطقس والتربة والنباتات لتحديد جداول الري المثلى. تعتمد هذه النظم على تحليلات البيانات لتوفير المياه في الوقت المناسب وبالكميات المناسبة، مما يحسن من صحة النباتات ويزيد من الإنتاجية.

– **التكنولوجيا الحيوية والزراعة المتقدمة:**

الهندسة الوراثية: تُستخدم تقنيات الهندسة الوراثية لتطوير محاصيل محسنة قادرة على مقاومة الأمراض والآفات والجفاف. يمكن لهذه المحاصيل المعدلة وراثياً أن تزيد من الإنتاجية وتقلل من الحاجة إلى المبيدات والأسمدة.

الزراعة المائية :(Aquaponics)تعتمد الزراعة المائية على الجمع بين تربية الأسماك وزراعة النباتات في نظام بيئي متكامل. يتم استخدام فضلات الأسماك كسماد طبيعي للنباتات، بينما تُنقى المياه بواسطة جذور النباتات وتعود نظيفة إلى أحواض الأسماك. هذا النظام يتيح إنتاج الغذاء بكفاءة عالية وبدون الحاجة إلى التربة.

تسهم هذه التقنيات المتقدمة في تحويل الزراعة إلى عملية أكثر كفاءة واستدامة، مما يساهم في تلبية احتياجات السكان المتزايدة وتحقيق الأمن الغذائي على المدى الطويل.

- **مستقبل الزراعة الآلية**

تُعد الزراعة الآلية جزءاً مهماً من مستقبل الزراعة المستدامة، حيث

تتيح تحسين كفاءة وإنتاجية النظم الزراعية مع تقليل الأثر البيئي. من المتوقع أن تستمر تقنيات الزراعة الآلية في التطور والانتشار، مما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي وتحسين جودة الحياة في المناطق الزراعية. لتحقيق ذلك لابد من مراعاة بعض التحديات:

– التكاليف الأولية العالية:

تكلفة المعدات والتكنولوجيا: تتطلب الزراعة الآلية استثمارات كبيرة في المعدات والتكنولوجيا المتقدمة مثل الروبوتات، والطائرات بدون طيار، وأجهزة الاستشعار، والجرارات ذاتية القيادة. هذه التكاليف العالية يمكن أن تكون حاجزاً أمام المزارعين، خاصةً في الدول النامية أو بين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

تكاليف التدريب والصيانة: تتطلب إدارة وصيانة الأنظمة الآلية مهارات فنية متقدمة، مما يعني ضرورة توفير برامج تدريبية متخصصة للعاملين في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك، فإن صيانة هذه الأنظمة المتطورة يمكن أن تكون مكلفة ومعقدة.

– التعقيدات التقنية:

تكامل الأنظمة: تتطلب الزراعة الآلية تكامل العديد من الأنظمة التكنولوجية المختلفة مثل أجهزة الاستشعار، والروبوتات، ونظم المعلومات الجغرافية، ونظم التحليل البيانات. تحقيق هذا التكامل بسلاسة يتطلب خبرات تقنية متقدمة وقد يواجه عقبات تتعلق بالتوافقية بين الأجهزة المختلفة.

مشاكل الاتصال والبيانات: تعتمد الزراعة الآلية بشكل كبير على جمع وتحليل البيانات الفورية، مما يتطلب بنية تحتية قوية للاتصالات. في المناطق الريفية والنائية، قد تكون تغطية الشبكة غير كافية، مما يعوق نقل البيانات في الوقت الحقيقي.

– الاعتماد على التكنولوجيا:

الموثوقية والاستدامة: تعتمد الزراعة الآلية بشكل كبير على التكنولوجيا، مما يجعلها عرضة لمشكلات تقنية مثل الأعطال والاختراقات الأمنية. أي انقطاع في الأنظمة التقنية يمكن أن يؤدي إلى توقف العمليات الزراعية ويؤثر على الإنتاجية.

نقص الدعم الفني: في العديد من المناطق، قد يكون هناك نقص في الدعم الفني والخبراء القادرين على التعامل مع الأنظمة الزراعية الآلية وصيانتها. هذا يمكن أن يزيد من تعقيد استخدام هذه التقنيات ويؤثر على كفاءة العمليات.

– مقاومة التغيير:

التردد في تبني التكنولوجيا: قد يواجه المزارعون مقاومة داخلية للتغيير والاعتماد على التكنولوجيا الجديدة بسبب الخوف من الفشل أو نقص المعرفة. يجب تقديم الدعم والتدريب اللازمين لتشجيع المزارعين على تبني التقنيات الزراعية الآلية والاستفادة منها.

الثقافات الزراعية التقليدية: في بعض المجتمعات، قد تكون هناك ثقافات تقليدية متجذرة تعتمد على الطرق الزراعية القديمة. التكيف مع التقنيات الجديدة قد يتطلب تغييراً في الممارسات والعادات الزراعية التقليدية، وهو ما يمكن أن يكون تحدياً كبيراً.

تعتبر الزراعة الآلية أحد الحلول الواعدة لمواجهة التحديات الزراعية المستقبلية، لكن التغلب على هذه التحديات يتطلب تعاوناً بين الحكومات، والمؤسسات الأكاديمية، والشركات الزراعية، والمزارعين لضمان تحقيق فوائدها بشكل كامل ومستدام.

4. تأثير الثورة الزراعية الرابعة على الأمن الغذائي:

تشهد الزراعة تحولاً جذرياً مع بزوغ الثورة الزراعية الرابعة، التي تجمع بين التكنولوجيا المتقدمة والابتكارات العلمية لتحقيق قفزات نوعية في الإنتاج الغذائي. تؤدي هذه الثورة إلى تحسين كفاءة الإنتاج وزيادة الغلة، مما يسهم في تلبية الطلب المتزايد على الغذاء عالمياً. كما تعزز التقنيات الحديثة من استدامة النظم الزراعية من خلال تقليل الفاقد الغذائي وتحسين إدارة الموارد الطبيعية. بفضل هذه الابتكارات، أصبح بإمكان المجتمعات التكيف بشكل أفضل مع التغيرات المناخية وتحديات البيئة، مما يعزز من قدرتها على تحقيق الأمن الغذائي على المدى الطويل.

1. زيادة الإنتاجية الزراعية وتلبية الطلب العالمي:

مع التزايد المستمر في عدد سكان العالم، يصبح تحسين الإنتاجية الزراعية أمراً حيوياً لتلبية الطلب المتزايد على الغذاء. تعتمد الثورة الزراعية الرابعة على التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، والزراعة العمودية لزيادة كفاءة الإنتاج وتعزيز الغلة. تساهم هذه الابتكارات في تحسين استخدام الموارد وتقليل الهدر، مما يسمح بإنتاج كميات أكبر من الغذاء بجودة أعلى.

- **تحسين كفاءة الإنتاج:**

تسهم تقنيات الزراعة الحديثة في تحسين كفاءة الإنتاج الزراعي، حيث تتيح للمزارعين استخدام الموارد بشكل أكثر فعالية وتقليل الهدر وزيادة الإنتاجية. تعتمد هذه التقنيات على جمع وتحليل البيانات بشكل دقيق لتقديم رؤى وتحليلات تساعد في اتخاذ القرارات الزراعية المثلى من خلال:

– **جمع البيانات الدقيقة:** تستخدم أجهزة الاستشعار لجمع بيانات دقيقة حول التربة والمحاصيل والظروف البيئية. تشمل هذه البيانات مستويات الرطوبة، ودرجة حرارة التربة، ونسبة المواد المغذية، وصحة النباتات. يتيح جمع هذه البيانات في الوقت الفعلي للمزارعين فهم حالة الحقول بشكل أفضل واتخاذ قرارات مستنيرة.

– **تحليل البيانات واتخاذ القرارات:** يتيح استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي تحليل كميات كبيرة من البيانات المجمعة من أجهزة الاستشعار والطائرات بدون طيار ونظم المعلومات الجغرافية. يمكن لهذه التحليلات تقديم توصيات دقيقة حول مختلف جوانب الزراعة، مثل توقيت الري والتسميد والحصاد، مما يزيد من كفاءة استخدام الموارد ويعزز الإنتاجية.

– **تحسين إدارة الموارد:** تساعد نظم الري الذكية على تحسين كفاءة استخدام المياه من خلال تقديم كميات المياه المثلى بناءً على بيانات التربة والطقس. يمكن لهذه النظم تقليل الهدر وتحسين صحة النباتات، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية.

– **استخدام الأسمدة والمبيدات بشكل دقيق:** تسمح تقنيات الزراعة الدقيقة بتحديد المواقع التي تحتاج إلى أسمدة أو مبيدات حشرية بدقة، مما يقلل من الهدر ويحسن فعالية هذه المواد. هذا يساهم في تقليل التكاليف وتحسين جودة المحاصيل.

– **مراقبة صحة المحاصيل:** تستخدم **الطائرات بدون طيار** لمراقبة الحقول من الجو وجمع بيانات بصرية متعددة الأطياف. يمكن تحليل هذه البيانات للكشف عن مشكلات مثل نقص الماء أو الأمراض أو الآفات في وقت مبكر، مما يسمح باتخاذ إجراءات سريعة وموجهة لتحسين صحة المحاصيل وزيادة الإنتاجية.

– **تقليل التكاليف وزيادة العوائد:** من خلال تحسين إدارة الموارد وزيادة فعالية استخدام المدخلات الزراعية، تساهم الزراعة الدقيقة في تقليل الفاقد والنفقات، مما يزيد من العوائد الإجمالية للمزارعين كما تساهم أيضا في تحسين صحة المحاصيل وكفاءتها من خلال الإدارة الدقيقة للموارد والتدخلات الموجهة يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين جودة المحاصيل، مما يعزز العوائد المالية للمزارعين.

- **حماية البيئة واستدامة الزراعة:**

تلعب تقنيات الزراعة الحديثة دوراً محورياً في تحقيق الاستدامة وحماية البيئة من خلال تحسين إدارة الموارد وتقليل الأثر البيئي للأنشطة الزراعية مما يعزز استدامة النظم الزراعية. وفيما يلي بعض الطرق التي تسهم بها الزراعة الحديثة في حماية البيئة وتحقيق استدامة الزراعة:

– **كفاءة استخدام المياه:** تساعد نظم الري الذكية وأجهزة استشعار الرطوبة في التربة على توفير كميات المياه اللازمة للنباتات بدقة. من خلال تقديم المياه بكمية وتوقيت مناسبين، يمكن تقليل الفاقد في المياه وتحسين صحة النباتات، مما يساهم في الحفاظ على الموارد المائية.

– **تقليل التلوث البيئي:** من خلال تحسين إدارة استخدام الأسمدة والمبيدات، يمكن تقليل الاعتماد على الكيماويات الزراعية التي تلوث التربة والمياه. هذا يساعد في تقليل التأثيرات السلبية على البيئة وتحسين جودة النظام البيئي المحيط.

– **الإدارة المتكاملة للآفات:** تساعد تقنيات الزراعة الدقيقة في الكشف المبكر عن الآفات والأمراض، مما يسمح باتخاذ إجراءات موجهة للسيطرة عليها باستخدام أقل كمية ممكنة من المبيدات. هذا يساهم في تقليل التلوث وتحسين صحة المحاصيل.

– **تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة:** تساهم الزراعة الدقيقة في تحسين كفاءة العمليات الزراعية، مما يقلل من استهلاك الوقود والانبعاثات الناتجة عن المعدات الزراعية. استخدام الآلات الزراعية الذكية والجرارات المجهزة بتقنيات متقدمة يقلل من الانبعاثات ويعزز استدامة الزراعة.

– **تعزيز الكفاءة الكربونية:** تساهم الإدارة الدقيقة للمحاصيل والتربة في تعزيز الكفاءة الكربونية للزراعة من خلال تقليل انبعاثات الكربون وزيادة امتصاصه في التربة والنباتات. هذا يساهم في مكافحة تغير المناخ ودعم الجهود العالمية للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة.

– **تعزيز التنوع البيولوجي:** تساعد تقنيات الزراعة الدقيقة في الحفاظ على صحة التربة من خلال تحسين إدارة الموارد وتقليل التلوث الكيميائي. هذا يعزز التنوع البيولوجي في التربة ويدعم النظم البيئية المستدامة.

– **تشجيع الزراعة المتكاملة:** تساهم الزراعة الدقيقة في تشجيع الممارسات الزراعية المتكاملة التي تحافظ على التنوع البيولوجي وتعزز الصحة البيئية. يمكن تطبيق ممارسات مثل الزراعة العضوية والزراعة المتنوعة لتقليل الأثر البيئي وزيادة الاستدامة.

باستخدام تقنيات الزراعة الحديثة، يمكن تحقيق توازن مثالي بين الإنتاج الزراعي الفعال وحماية البيئة، مما يساهم في تحقيق أهداف الاستدامة وضمان توافر الموارد الزراعية للأجيال القادمة.

- **تحسين سلاسل التوريد:**

تلعب الابتكارات الزراعية دوراً حيوياً في تحسين سلاسل التوريد الزراعية، مما يسهم في تعزيز كفاءة نقل المنتجات الغذائية من المزارع إلى المستهلكين بشكل أكثر فعالية واستدامة. تساهم هذه الابتكارات في معالجة العديد من التحديات التي تواجه سلاسل التوريد التقليدية، بدءاً من الإنتاج وحتى التوزيع. وفيما يلي نظرة أعمق على تأثير هذه الابتكارات

– **تحسين الكفاءة اللوجستية:**

تتبع المنتجات باستخدام تقنيات IoT: تسمح تقنيات إنترنت الأشياء

(IoT) بربط الأدوات والمعدات الزراعية بشبكة الإنترنت، مما يوفر بيانات دقيقة ومحدثة عن حالة المحاصيل والمواشي خلال جميع مراحل النقل. باستخدام أجهزة استشعار متقدمة، يمكن تتبع درجة الحرارة والرطوبة والموقع الجغرافي للمنتجات، مما يضمن وصولها بحالة جيدة ويقلل من الفاقد.

إدارة المخزون الذكية: تساهم تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة في تحسين إدارة المخزون من خلال تحليل الطلبات السابقة والتنبؤ بالطلب المستقبلي. يساعد ذلك في تقليل الفاقد الغذائي وضمان توفر المنتجات بشكل مستمر للمستهلكين.

– تقليل الفاقد والهدر الغذائي:

تحسين عمليات الحصاد والتخزين: تساهم الابتكارات الزراعية في تحسين عمليات الحصاد والتخزين من خلال استخدام تقنيات الحصاد الآلي التي تقلل من تلف المحاصيل. بالإضافة إلى ذلك، تساعد تقنيات التخزين المبردة المتقدمة في الحفاظ على جودة المنتجات الغذائية لفترات أطول، مما يقلل من الفاقد ويضمن وصول المنتجات الطازجة إلى الأسواق.

توصيل المنتجات بشكل أسرع: تساهم الابتكارات في تحسين كفاءة النقل والتوزيع من خلال تقليل الوقت المستغرق في توصيل المنتجات من المزارع إلى المستهلكين. باستخدام تقنيات النقل السريع مثل الطائرات بدون طيار والمركبات ذاتية القيادة، يمكن تقليل الزمن اللازم لتوصيل المنتجات، مما يحافظ على جودتها ويقلل من الفاقد.

– تحسين شفافية سلسلة التوريد:

تقنية البلوك تشين: تسمح تقنية البلوك تشين بتسجيل جميع المعاملات بشكل آمن وشفاف، مما يتيح للمستهلكين تتبع مصدر المنتجات الغذائية من المزرعة إلى المائدة. هذا يحسن من ثقة المستهلكين في جودة المنتجات ويساعد على الكشف السريع عن أي مشكلات تتعلق بسلامة الأغذية.

الشهادات الرقمية والاعتمادات: تساهم الابتكارات التكنولوجية في إصدار شهادات رقمية واعتمادات للمنتجات الزراعية التي تلتزم بالمعايير البيئية والجودة. يساعد ذلك في تعزيز ثقة المستهلكين وضمان وصول منتجات ذات جودة عالية إلى الأسواق.

– دعم المزارعين والمنتجين الصغار:

الوصول إلى الأسواق: تساعد منصات التجارة الإلكترونية والابتكارات الرقمية المزارعين الصغار في الوصول إلى أسواق جديدة وزيادة مبيعاتهم. من خلال هذه المنصات، يمكن للمزارعين بيع منتجاتهم مباشرة إلى المستهلكين أو الشركات، مما يزيد من أرباحهم ويقلل من الحاجة إلى الوسطاء.

التمويل والتأمين الرقمي: توفر الابتكارات في مجال التكنولوجيا المالية حلول تمويل وتأمين رقمية ميسرة للمزارعين، مما يساعدهم في الحصول على الموارد اللازمة لتحسين إنتاجيتهم ومواجهة التحديات المناخية والاقتصادية.

من خلال تبني هذه الابتكارات، يمكن تعزيز التعاون بين جميع الجهات المعنية في سلسلة التوريد وضمان توفير غذاء آمن ومستدام للجميع.

2. تقليل الفاقد الغذائي وتحسين كفاءة الموارد:

يشكل تقليل الفاقد الغذائي وتحسين كفاءة استخدام الموارد محورين أساسيين في الثورة الزراعية الرابعة. تعتمد هذه الجهود على تطبيق

تقنيات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لتحسين إدارة المحاصيل وتقليل الهدر. من خلال تحسين عمليات الحصاد والتخزين والنقل باستخدام أحدث الابتكارات، يمكن الحفاظ على جودة المنتجات الغذائية وتوفير كميات أكبر منها. علاوة على ذلك، تساعد هذه التقنيات في استخدام الموارد الطبيعية بكفاءة أكبر، مما يقلل من استهلاك المياه والأسمدة والمبيدات الحشرية. هذا التحول نحو نظم زراعية أكثر استدامة وكفاءة يسهم بشكل كبير في تحقيق الأمن الغذائي العالمي والحفاظ على البيئة

- **استراتيجيات إدارة الفاقد الغذائي:**

في ظل الثورة الزراعية الرابعة، تتبنى النظم الزراعية الحديثة استراتيجيات مبتكرة لإدارة الفاقد الغذائي بفعالية. هذه الاستراتيجيات تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة والابتكارات الذكية لتحقيق تقليل الفاقد على طول سلسلة التوريد الزراعية. وفيما يلي بعض من هذه الاستراتيجيات:

– إدارة المخزون الذكية والتنبؤ بالطلب:

التحليل التنبؤي: تستخدم التحليلات التنبؤية والذكاء الاصطناعي لتوقع الطلب المستقبلي بناءً على البيانات التاريخية والاتجاهات الحالية. يمكن للمزارعين والموزعين تنظيم الإنتاج والتوزيع بشكل أكثر دقة مما يقلل من الفائض ويمنع الفاقد.

نظم إدارة المخزون: تساهم نظم إدارة المخزون الذكية في تحسين تنظيم المخزون وتقليل الفاقد من خلال توفير رؤى دقيقة حول مستويات المخزون وأوقات الصلاحية. تساعد هذه النظم في اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن إعادة التوريد والتوزيع.

– الابتكارات في التعبئة والتغليف:

مواد التغليف الذكية: تستخدم مواد التغليف الذكية تقنيات مثل المؤشرات البيولوجية التي تغير لونها للإشارة إلى تدهور المنتجات. تساعد هذه المواد في مراقبة جودة المنتجات وتقليل الفاقد عن طريق إعلام المستهلكين بحالة الطعام.

التغليف المعتمد على النانو: يساهم التغليف المعتمد على تكنولوجيا النانو في تحسين عمر التخزين من خلال تقليل نمو البكتيريا والفطريات على المنتجات الغذائية. هذا يقلل من الفاقد الغذائي ويضمن بقاء المنتجات طازجة لفترات أطول.

– استراتيجيات التوزيع المتقدمة

التخطيط الديناميكي للمسارات: تستخدم أنظمة التخطيط الديناميكي للمسارات تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين مسارات التوزيع وتقليل الزمن المستغرق في نقل المنتجات. يساعد ذلك في الحفاظ على جودة المنتجات وتقليل الفاقد.

الشراكات والتعاون: تساهم الشراكات بين المزارعين والموزعين وتجار التجزئة في تحسين كفاءة سلسلة التوريد. يمكن من خلال التعاون مشاركة الموارد والمعلومات، مما يساعد على تقليل الفاقد وتحسين كفاءة التوزيع.

تعد إدارة الفاقد الغذائي جزءاً لا يتجزأ من تحسين كفاءة الموارد في النظم الزراعية الحديثة. من خلال تطبيق استراتيجيات مبتكرة تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة، يمكن تحقيق تقليل الفاقد وزيادة كفاءة استخدام الموارد، مما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي العالمي واستدامة النظم البيئية.

- **تقنيات إطالة عمر المنتجات الغذائية:**

في ظل الثورة الزراعية الرابعة، أصبح من الضروري اعتماد تقنيات مبتكرة لإطالة عمر المنتجات الغذائية وتقليل الفاقد. تلعب هذه

التقنيات دوراً حيوياً في الحفاظ على جودة المنتجات وزيادة مدة صلاحيتها، مما يعزز من فعالية سلسلة التوريد الزراعية ويضمن توفير الغذاء بجودة عالية للمستهلكين. وفيما يلي نظرة على بعض التقنيات الجديدة المستخدمة لتحقيق ذلك:

– المعالجة بالتقنيات الحديثة:

المعالجة بالأشعة فوق البنفسجية (UV): تستخدم الأشعة فوق البنفسجية لتطهير المنتجات الغذائية وقتل البكتيريا والفيروسات دون التأثير على جودة الغذاء. تساعد هذه التقنية في إطالة عمر المنتجات دون الحاجة إلى مواد حافظة كيميائية.

المعالجة بالبلازما الباردة: تعد البلازما الباردة تقنية حديثة تستخدم الغاز المؤين لقتل الميكروبات على سطح المنتجات الغذائية. توفر هذه التقنية حماية فعالة ضد التلوث الميكروبي وتساعد في الحفاظ على جودة الغذاء لفترة أطول.

جسيمات النانو في المعالجة: تستخدم جسيمات النانو في معالجة الأغذية لتعزيز خصائص الحفظ. على سبيل المثال، يمكن استخدام جسيمات الفضة النانوية كمضاد للبكتيريا في تغليف المنتجات الغذائية.

– تقنيات التبريد المتقدمة:

التبريد العميق: تستخدم تقنيات التبريد العميق لتجميد المنتجات الغذائية بسرعة كبيرة، مما يقلل من تكون بلورات الثلج الكبيرة التي يمكن أن تتلف الأنسجة النباتية والحيوانية. يساعد هذا في الحفاظ على جودة المنتجات الغذائية لفترات أطول بعد إذابتها.

نظم التبريد المتنقلة: تشمل هذه النظم وحدات تبريد متنقلة تستخدم لتوفير بيئة باردة خلال نقل وتخزين المنتجات الغذائية. تساهم هذه النظم في الحفاظ على درجة الحرارة المثلى، مما يزيد من عمر المنتجات الغذائية ويقلل من الفاقد.

– الابتكارات في التغليف والتخزين

التغليف بالغازات المعدلة: تعتمد هذه التقنية على تغيير تركيبة الغازات داخل العبوة للحفاظ على نضارة المنتجات الغذائية. يمكن تقليل نسبة الأكسجين وزيادة نسبة ثاني أكسيد الكربون لمنع نمو البكتيريا والفطريات.

تقنيات التخزين الجاف بالتجميد (التجميد بالتفريغ): تستخدم هذه التقنية لإزالة الرطوبة من المنتجات الغذائية بعد تجميدها، مما يحافظ على خصائصها الغذائية والشكلية. تعتبر هذه الطريقة فعالة جداً في إطالة مدة صلاحية المنتجات الغذائية مع الحفاظ على جودتها.

تلعب التقنيات الجديدة دوراً محورياً في إطالة عمر المنتجات الغذائية، مما يساعد على تقليل الفاقد وضمان توفير غذاء آمن وعالي الجودة للمستهلكين. من خلال تبني هذه الابتكارات، يمكن تحسين كفاءة سلسلة التوريد الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي العالمي، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئة.

- **تأثير الزراعة المتقدمة على المجتمعات الريفية:**

تلعب الزراعة المتقدمة دوراً في تحسين جودة الحياة في المناطق الريفية من خلال خلق فرص عمل جديدة في مجالات التكنولوجيا الزراعية والتصنيع الغذائي. تعزز هذه الفرص من استقرار السكان في المناطق الريفية، مما يقلل من الهجرة إلى المدن ويحافظ على التوازن السكاني. علاوة على ذلك، تسهم المبادرات الزراعية المستدامة في الحفاظ على البيئة المحلية وتعزيز التنوع البيولوجي،

مما يدعم صحة وسلامة المجتمعات الريفية.

بذلك، فإن الزراعة المتقدمة ليست مجرد تطور في تقنيات الإنتاج، بل هي أداة شاملة لتحسين الحياة في المناطق الريفية وتعزيز التنمية المستدامة.

– خلق فرص عمل جديدة في التقنيات الزراعية:

تشغيل وصيانة المعدات الزراعية: يتطلب استخدام المعدات الزراعية الحديثة والروبوتات عمالة مدربة لتشغيلها وصيانتها. هذا يفتح فرص عمل جديدة للشباب في المجتمعات الريفية.

تحليل البيانات وإدارة المزارع: تعتمد الزراعة المتقدمة على جمع وتحليل البيانات لاتخاذ قرارات مستنيرة. يتطلب ذلك وجود مختصين في إدارة البيانات وتحليلها، مما يوفر فرص عمل جديدة في هذا المجال.

– تطوير الصناعات الزراعية التحويلية:

التصنيع الغذائي: يشجع تطوير الصناعات التحويلية على تحويل المنتجات الزراعية الخام إلى منتجات نهائية ذات قيمة مضافة، مثل تصنيع العصائر والمربيات والمنتجات المعلبة. هذا يخلق فرص عمل جديدة ويزيد من دخل المجتمعات الريفية.

التسويق والتوزيع: تساهم الابتكارات في تطوير قنوات تسويق وتوزيع جديدة، مثل التجارة الإلكترونية والتسويق عبر الإنترنت، مما يتيح للمزارعين الوصول إلى أسواق أكبر وزيادة مبيعاتهم ودخلهم.

– دعم ريادة الأعمال الزراعية:

الحاضنات الزراعية: توفر الحاضنات الزراعية الدعم الفني والمالي للمشروعات الزراعية الناشئة، مما يشجع على ريادة الأعمال في القطاع الزراعي ويخلق فرص عمل جديدة.

التمويل الزراعي: تساهم تقنيات التمويل الزراعي الرقمي في توفير القروض والتأمين للمزارعين بسهولة وسرعة، مما يساعدهم على توسيع مشروعاتهم وزيادة دخلهم.

– تعزيز التعليم والتدريب:

برامج التدريب التقني: تقدم العديد من البرامج التدريبية للمزارعين والعاملين في القطاع الزراعي، مما يساعدهم على اكتساب مهارات جديدة في استخدام التقنيات الحديثة. هذا يعزز من قدراتهم على تحسين الإنتاجية وتحقيق نتائج أفضل.

التعليم الرقمي: يساهم التعليم الرقمي ومنصات التعلم الإلكتروني في توفير معلومات ومعرفة حول أحدث الابتكارات والتقنيات الزراعية، مما يساعد المجتمعات الريفية على تبني أفضل الممارسات وزيادة كفاءتها.

– تحسين البنية التحتية والخدمات:

تطوير شبكات الري والصرف: تساهم التقنيات المتقدمة في تحسين نظم الري والصرف، مما يساعد على استخدام المياه بشكل أكثر فعالية وتقليل الفاقد. هذا يساهم في تحسين إنتاجية المحاصيل والحفاظ على الموارد المائية.

تحسين النقل والاتصالات: تساهم البنية التحتية المحسنة في تسهيل الوصول إلى الأسواق والخدمات الصحية والتعليمية. توفر التقنيات الحديثة وسائل نقل أفضل واتصالات أسرع، مما يعزز من جودة الحياة في المناطق الريفية.

– **تعزيز الروابط الاجتماعية والمجتمعية:**

التعاونيات الزراعية: تشجع الزراعة المتقدمة على تشكيل تعاونيات زراعية تمكن المزارعين من العمل معاً لتحقيق أهداف مشتركة. هذا يعزز من التضامن الاجتماعي ويسهم في تحسين سبل العيش من خلال تبادل المعرفة والموارد.

المبادرات المجتمعية: تساهم الزراعة المتقدمة في دعم المبادرات المجتمعية التي تهدف إلى تحسين نوعية الحياة في المناطق الريفية، مثل مشروعات التنمية الريفية والخدمات الصحية والتعليمية.

تسهم الزراعة المتقدمة في خلق فرص عمل جديدة وتحسين الدخل في القطاع الزراعي من خلال زيادة الإنتاجية، وتعزيز التعليم والتدريب، وتطوير الصناعات التحويلية، ودعم ريادة الأعمال. من خلال تبني هذه التقنيات والممارسات، يمكن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في المجتمعات الريفية، مما يعزز من استقرارها وازدهارها.

3. مستقبل النظم الزراعية في ظل الثورة الزراعية الرابعة:

سيشهد مستقبل النظم الزراعية نمواً في استخدام الروبوتات والأتمتة لتحسين عمليات الزراعة والحصاد، بالإضافة إلى استخدام البيانات الضخمة لتحليل الأنماط الزراعية وتقديم حلول مخصصة لكل منطقة. هذا سيسهم في تعزيز الأمن الغذائي وتقليل تأثير التغيرات المناخية على الإنتاج الزراعي.

كما سيلعب التعاون بين القطاعين العام والخاص دوراً حيوياً في تبني هذه التقنيات ونشرها على نطاق واسع، مما يضمن استفادة المزارعين في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. بالإضافة إلى ذلك، ستصبح الزراعة أكثر جاذبية للشباب من خلال توفير فرص عمل جديدة وتطوير مهارات جديدة مرتبطة بالتكنولوجيا.

1. تعزيز استدامة النظم الزراعية والغذائية:

يعد التكيف مع التغيرات المناخية وتعزيز القدرة على التحمل من أهم التحديات التي تواجه مستقبل القطاع الزراعي في العصر الحالي. مع تزايد حدة الظواهر المناخية المتطرفة مثل الجفاف والفيضانات وارتفاع درجات الحرارة، أصبح من الضروري اعتماد استراتيجيات زراعية مبتكرة للتكيف مع هذه التغيرات وحماية الأمن الغذائي.

- **تطوير محاصيل مقاومة للتغيرات المناخية:**

في ظل التحديات التي يفرضها التغير المناخي، أصبح تطوير محاصيل مقاومة للتغيرات المناخية ضرورة ملحة لضمان استدامة الإنتاج الزراعي وتأمين الأمن الغذائي. تهدف هذه الجهود إلى تعزيز قدرة المحاصيل على التكيف مع ظروف بيئية متقلبة مثل الجفاف، وارتفاع درجات الحرارة، وزيادة ملوحة التربة.

– **استخدام الهندسة الوراثية**

تعديل الجينات: تتيح تقنيات الهندسة الوراثية تعديل جينات المحاصيل لجعلها أكثر مقاومة للظروف المناخية القاسية. على سبيل المثال، يمكن تعديل جينات المحاصيل لتكون أكثر تحملاً للجفاف أو لتحتوي على خصائص تزيد من قدرتها على امتصاص المياه.

التحوير الجيني: يساهم التحوير الجيني في تطوير محاصيل مقاومة للأمراض والآفات التي تزداد انتشارها بسبب التغيرات المناخية. من خلال إدخال جينات مقاومة للأمراض، يمكن تحسين صحة المحاصيل وزيادة إنتاجيتها.

– **التهجين التقليدي**

التهجين بين الأصناف: يتضمن التهجين التقليدي بين أصناف المحاصيل المختلفة نقل الصفات المقاومة من نوع إلى آخر. هذه الطريقة تساعد في تطوير أصناف جديدة تجمع بين القدرة على التحمل والإنتاجية العالية.

اختيار السلالات الأفضل: يعتمد العلماء على اختيار السلالات الأفضل والأكثر مقاومة لتطوير محاصيل جديدة. يتم اختيار النباتات التي تظهر قدرة عالية على تحمل الظروف المناخية المتغيرة وإكثارها لتحسين الصفات الوراثية في الأجيال القادمة.

– **التقنيات الحيوية المتقدمة**

التعديل الجيني الدقيق: تستخدم تقنيات مثل CRISPR–Cas9 لإجراء تعديلات دقيقة على الجينات المستهدفة في المحاصيل. هذه التقنية تتيح تحسين صفات محددة دون التأثير على الخصائص الأخرى للنبات.

زراعة الأنسجة: تعتمد هذه التقنية على زراعة الخلايا النباتية في بيئة مختبرية للتحكم في نموها وتطويرها. يمكن استخدام هذه الطريقة لإنتاج نباتات مقاومة للظروف المناخية القاسية بشكل أسرع وأكثر كفاءة.

– **استخدام المحاصيل المحلية**

تعزيز المحاصيل المحلية: تتمتع المحاصيل المحلية بقدرة طبيعية على التكيف مع البيئة المحلية وظروفها المناخية. تعزيز استخدام هذه المحاصيل وتطويرها يمكن أن يسهم في تحسين مقاومة الإنتاج الزراعي للتغيرات المناخية.

الحفاظ على التنوع الوراثي: يساهم الحفاظ على التنوع الوراثي للمحاصيل في تعزيز القدرة على التحمل والتكيف مع التغيرات المناخية. يمكن أن يوفر التنوع الوراثي مجموعة من الخيارات لتحسين الصفات المناخية للمحاصيل.

يعد تطوير محاصيل مقاومة للتغيرات المناخية جزءاً أساسياً من استراتيجيات التكيف مع المناخ والحفاظ على استدامة الإنتاج الزراعي. من خلال استخدام الهندسة الوراثية، والتهجين التقليدي، والتقنيات الحيوية المتقدمة، وتعزيز المحاصيل المحلية، يمكن تحسين قدرة المحاصيل على تحمل الظروف المناخية القاسية وضمان استمرارية الإنتاج الغذائي في مواجهة التحديات المناخية المستقبلية.

- **النظم الغذائية المستدامة: تكامل التكنولوجيا مع السياسات الغذائية:**

في عصرنا الحالي، حيث يواجه العالم تحديات كبيرة في تأمين الغذاء للسكان المتزايدين والتكيف مع التغيرات المناخية، يعد تكامل التكنولوجيا مع السياسات الغذائية أمراً حيوياً لتحقيق نظم غذائية مستدامة. توفر التكنولوجيا الحديثة أدوات قوية لتحسين الإنتاجية الزراعية وتقليل الهدر، بينما تسهم السياسات الغذائية الفعالة في خلق بيئة مواتية لتبني هذه التقنيات بشكل واسع ودعم المزارعين والمجتمعات الزراعية.

– **دور التكنولوجيا في تحقيق الاستدامة:**

تلعب التكنولوجيا دوراً رئيسياً في تعزيز كفاءة وإنتاجية الأنظمة الزراعية. تسهم تقنيات مثل الزراعة الدقيقة، التي تستخدم البيانات والتحليلات لتحسين إدارة الموارد الزراعية، في تقليل استخدام المياه والأسمدة والمبيدات الحشرية، مما يقلل من الأثر البيئي للزراعة. بالإضافة إلى ذلك، تمكن الابتكارات في مجالات مثل الزراعة

الرأسية والزراعة بدون تربة من إنتاج الغذاء بكفاءة عالية في مساحات صغيرة، مما يعزز من قدرة المدن على تحقيق اكتفاء ذاتي جزئي من الغذاء وتقليل الاعتماد على واردات الغذاء.

– أهمية السياسات الغذائية الفعالة

لا يمكن للتكنولوجيا وحدها أن تحقق الاستدامة الغذائية دون وجود سياسات داعمة تسهم في توجيه الجهود وتوفير الدعم اللازم. تلعب السياسات الغذائية الفعالة دوراً حيوياً في تشجيع الممارسات الزراعية المستدامة من خلال تقديم الحوافز المالية والتقنية للمزارعين. على سبيل المثال، يمكن للحكومات تقديم إعانات أو تخفيضات ضريبية للمزارعين الذين يتبنون تقنيات زراعية صديقة للبيئة. بالإضافة إلى ذلك، يساهم تطوير البنية التحتية اللازمة، مثل أنظمة الري الحديثة ومرافق التخزين المتقدمة، في تحسين كفاءة الإنتاج الزراعي وتقليل الفاقد الغذائي.

– تحقيق توازن بين الإنتاج والاستهلاك المستدام:

يمكن أن يحقق التكامل بين التكنولوجيا والسياسات الغذائية توازناً بين الإنتاج والاستهلاك المستدام. تقنيات مثل إنترنت الأشياء (IoT) والذكاء الاصطناعي يمكن أن تساهم في تحسين إدارة سلاسل التوريد الغذائية، مما يقلل من الفاقد ويضمن وصول الغذاء إلى المستهلكين بكفاءة أكبر. من ناحية أخرى، تساهم السياسات التي تشجع على الاستهلاك المستدام، مثل حملات التوعية والتثقيف حول تقليل الهدر الغذائي وأهمية الاستدامة الغذائية، في خلق وعي مجتمعي بأهمية تحقيق الاستدامة في كل مراحل النظام الغذائي.

– تعزيز استدامة النظم البيئية:

يمكن أن تساهم التكنولوجيا والسياسات معاً في الحفاظ على التنوع البيولوجي وتعزيز استدامة النظم البيئية الزراعية. تساعد تقنيات الزراعة المستدامة والزراعة العضوية في تقليل الاعتماد على المواد الكيميائية الضارة وتحسين صحة التربة وجودة المياه. السياسات التي تدعم الحفاظ على المناطق الطبيعية وتعزز الزراعة المستدامة تسهم في حماية النظم البيئية وضمان استدامة الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

يتطلب تحقيق نظم غذائية مستدامة تكاملاً فعالاً بين التكنولوجيا والسياسات الغذائية. توفر التكنولوجيا الأدوات اللازمة لتحسين كفاءة الإنتاج وتقليل الهدر، بينما تسهم السياسات الغذائية في خلق بيئة داعمة لتبني هذه التقنيات وتعزيز الممارسات الزراعية المستدامة. من خلال هذا التكامل، يمكن تحقيق توازن بين الإنتاج الغذائي والاستهلاك المستدام، وضمان استدامة الموارد الطبيعية، وتعزيز الأمن الغذائي على المدى الطويل.

2. دور القطاع الخاص والمجتمع في دعم الثورة الزراعية الرابعة:

يلعب القطاع الخاص والمجتمع المدني دوراً حاسماً في دعم وتفعيل الثورة الزراعية الرابعة من خلال استثماراتهم المستدامة ومبادراتهم التكنولوجية. يساهم القطاع الخاص في تطوير وتسويق التقنيات الزراعية المتقدمة، مثل الزراعة الدقيقة والزراعة العمودية، من خلال التمويل والابتكار. من جهة أخرى، يعزز المجتمع المدني من وعي المزارعين والمجتمعات بأهمية تبني هذه التقنيات من خلال البرامج التدريبية والتوعوية، بالإضافة إلى تعزيز السياسات التي تدعم الزراعة المستدامة. هذا التعاون بين القطاعين يسهم في زيادة الإنتاجية، حماية البيئة، وتحقيق الأمن الغذائي العالمي.

- **دور المجتمع في دعم الزراعة المستدامة:**

تلعب المجتمعات المحلية دوراً حيوياً في دعم وتعزيز الزراعة المستدامة، حيث تعتبر شريكاً أساسياً في تحقيق الأهداف البيئية

والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بهذا النوع من الزراعة. يساهم المجتمع بطرق متعددة في دعم الممارسات الزراعية المستدامة، بدءاً من تبني عادات استهلاكية مستدامة، وصولاً إلى المشاركة الفعالة في المبادرات الزراعية المحلية.

– تعزيز الوعي والتثقيف:

أحد أهم الأدوار التي يمكن للمجتمع أن يلعبها في دعم الزراعة المستدامة هو تعزيز الوعي والتثقيف حول فوائد وأساليب الزراعة المستدامة. من خلال حملات التوعية، والبرامج التعليمية، وورش العمل، يمكن للمجتمع أن يسهم في نشر المعرفة حول أهمية الزراعة المستدامة ودورها في حماية البيئة وضمان الأمن الغذائي. زيادة الوعي يساعد على تحفيز الأفراد على تبني ممارسات استهلاكية مستدامة ودعم المنتجات الزراعية المستدامة.

– دعم الأسواق المحلية:

تشجيع ودعم الأسواق المحلية يمثل دوراً محورياً للمجتمع في تعزيز الزراعة المستدامة. من خلال شراء المنتجات المحلية والمستدامة، يساهم المجتمع في تقليل البصمة الكربونية المرتبطة بنقل الأغذية لمسافات طويلة ودعم الاقتصاد المحلي. الأسواق المزارعين، والبرامج التي تربط المزارعين بالمستهلكين مباشرةً، تساهم في تعزيز الشفافية والثقة بين المنتجين والمستهلكين وتعزز من استدامة المجتمعات المحلية.

– المشاركة في الزراعة المجتمعية:

الزراعة المجتمعية، مثل الحدائق المجتمعية ومزارع الحضرية، توفر فرصة للمجتمع للمشاركة الفعالة في الإنتاج الزراعي المستدام. من خلال هذه المبادرات، يمكن للأفراد التعلم عن الزراعة المستدامة عملياً، والمساهمة في إنتاج غذاء محلي مستدام، وتعزيز الروابط الاجتماعية داخل المجتمع. هذه المشاريع تعزز من الوعي البيئي وتوفر فرصة للتعاون والمشاركة في تحقيق أهداف الاستدامة.

– تبني السياسات الداعمة:

يمكن للمجتمع أن يلعب دوراً هاماً في دعم السياسات التي تعزز الزراعة المستدامة من خلال المشاركة في الحملات والضغط على صناع القرار. الدعم الشعبي للسياسات التي تشجع على استخدام الممارسات الزراعية المستدامة، مثل التحول إلى الزراعة العضوية، واستخدام التقنيات الصديقة للبيئة، يمكن أن يؤدي إلى تبني هذه السياسات على نطاق أوسع. المجتمع يمكن أن يكون قوة دافعة لتغيير السياسات من خلال العمل الجماعي والمشاركة المدنية.

- **دور القطاع الخاص في تعزيز الثورة الزراعية الرابعة:**

يلعب القطاع الخاص دوراً لا غنى عنه في إعادة تعريف مفهوم الزراعة التقليدية ويتجلى دعمه الحيوي في تقديم حلول مبتكرة تمزج بين العلم والتكنولوجيا لتحقيق نظم زراعية مستدامة وفعالة.

– الاستثمار في التكنولوجيا الزراعية:

البحث والتطوير: يمكن للشركات الخاصة تمويل البحوث في مجالات مثل الروبوتات الزراعية، الزراعة العمودية، والزراعة الدقيقة. هذا الاستثمار يعزز الابتكار ويسرع من تطبيق التقنيات الجديدة في المزارع.

التوسع في الحلول التكنولوجية: يمكن للشركات تقديم حلول متكاملة تشمل أجهزة استشعار، برمجيات تحليل البيانات، وتقنيات إدارة المياه والطاقة، مما يسهم في تحسين كفاءة الموارد وزيادة الإنتاجية.

– **الشراكات والتعاون مع القطاع العام:**

التعاون مع الحكومات والمؤسسات الأكاديمية: يمكن للشركات الخاصة إقامة شراكات مع المؤسسات البحثية والحكومات لتطوير وتنفيذ مشاريع تجريبية، وتقديم الدعم الفني والمادي للمزارعين.

المشاركة في صياغة السياسات: من خلال الحوار مع الجهات الحكومية، يمكن للقطاع الخاص التأثير في صياغة السياسات الزراعية التي تشجع على الابتكار والاستدامة.

– **تقديم الدعم المالي واللوجستي للمزارعين:**

تمويل المشاريع الزراعية: يمكن للشركات تقديم قروض ميسرة أو إنشاء صناديق استثمار لدعم المزارعين في تبني التقنيات الجديدة.

التدريب والتأهيل: يمكن للشركات توفير برامج تدريبية لتعليم المزارعين كيفية استخدام التكنولوجيا الحديثة بكفاءة، وتقديم الدعم الفني المستمر.

– **تعزيز سلسلة القيمة الغذائية:**

تحسين سلسلة الإمداد: يمكن للشركات تحسين كفاءة سلسلة الإمداد من خلال استخدام تكنولوجيا البلوك تشين لضمان الشفافية وتتبع المنتجات من المزرعة إلى المستهلك.

الابتكار في التصنيع الغذائي: يمكن للقطاع الخاص تطوير منتجات غذائية جديدة تستفيد من التقنيات الزراعية المتقدمة، مما يعزز من تنوع الأغذية المتاحة في الأسواق.

– **الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية:**

التوجه نحو الزراعة المستدامة: من خلال الاستثمار في التقنيات التي تقلل من استخدام المبيدات والأسمدة الكيميائية وتحافظ على الموارد الطبيعية.

المبادرات المجتمعية: يمكن للشركات إطلاق مبادرات لدعم المجتمعات الريفية، مثل إنشاء مرافق تعليمية وصحية، مما يسهم في تحسين جودة الحياة وزيادة الإنتاجية الزراعية.

يتطلب دعم الثورة الزراعية الرابعة تضافر جهود جميع الأطراف المعنية، ويعتبر القطاع الخاص عنصراً رئيسياً في تحقيق هذا التحول من خلال الاستثمار في التكنولوجيا، التعاون مع القطاع العام، تقديم الدعم المالي والتدريبي للمزارعين، وتعزيز سلسلة القيمة الغذائية. هذا الدور الفعال يمكن أن يسهم في تحقيق إنتاجية أعلى، استدامة بيئية أكبر، وتحقيق الأمن الغذائي العالمي.

خاتمة:

تشكل الثورة الزراعية الرابعة محطة محورية في تطور النظم الزراعية والغذائية، حيث تعتمد على تكامل التقنيات المتقدمة مع العمليات الزراعية لتحقيق تحسينات جذرية في الإنتاجية والاستدامة. من خلال هذه الدراسة، استعرضنا تقنيات الثورة الزراعية الرابعة وأثرها العميق على الأمن الغذائي والمجتمعات الريفية.

تناولت الدراسة أولاً تقنيات الثورة الزراعية الرابعة، مثل الزراعة الدقيقة، الزراعة العمودية، والزراعة الآلية، موضحةً كيف يمكن لهذه التقنيات تحسين كفاءة الإنتاج، حماية البيئة، وتلبية الطلب العالمي المتزايد على الغذاء. توفر الزراعة الدقيقة حلولاً لتحسين كفاءة الموارد وتقليل الهدر، بينما تفتح الزراعة العمودية آفاقاً جديدة للزراعة الحضرية الذكية، وتحول الزراعة الآلية العمليات الزراعية التقليدية إلى أنظمة رقمية مبتكرة.

في القسم الثاني، تم تسليط الضوء على تأثير هذه الثورة على الأمن الغذائي، من خلال زيادة الإنتاجية الزراعية، تقليل الفاقد الغذائي، وتحسين كفاءة الموارد. كما تناولنا كيفية تحسين سبل العيش في المجتمعات الريفية وخلق فرص عمل جديدة، مما يعزز من استقرار ورفاهية هذه المجتمعات.

أما في القسم الثالث، فقد ناقشنا مستقبل النظم الزراعية في ظل الثورة الزراعية الرابعة، مع التركيز على التكيف مع التغيرات المناخية، تعزيز استدامة النظم الزراعية والغذائية، ودور القطاع الخاص والمجتمع في دعم هذا التحول من خلال تطوير تقنيات زراعية حديثة والاستثمار في مشاريع الزراعة الذكية.

في ظل هذه الثورة، تتجلى تطلعاتنا المستقبلية في تحقيق نظم زراعية مستدامة، قادرة على تلبية احتياجات الأجيال القادمة من الغذاء مع الحفاظ على الموارد البيئية. يتطلب تحقيق هذه الرؤية التزاماً جماعياً من جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك الحكومات، القطاع الخاص، والمؤسسات البحثية، لتطوير سياسات داعمة، استثمارات مبتكرة، وتعاون فعال بين مختلف الجهات.

في الختام، إن الثورة الزراعية الرابعة ليست مجرد تحسين للتقنيات الزراعية، بل هي خطوة نحو مستقبل زراعي أكثر استدامة ومرونة. من خلال تبني الابتكار والتكنولوجيا، يمكننا تحقيق نظام غذائي عالمي يضمن الأمن الغذائي، يحمي البيئة، ويعزز من رفاهية المجتمعات الريفية والحضرية على حد سواء.

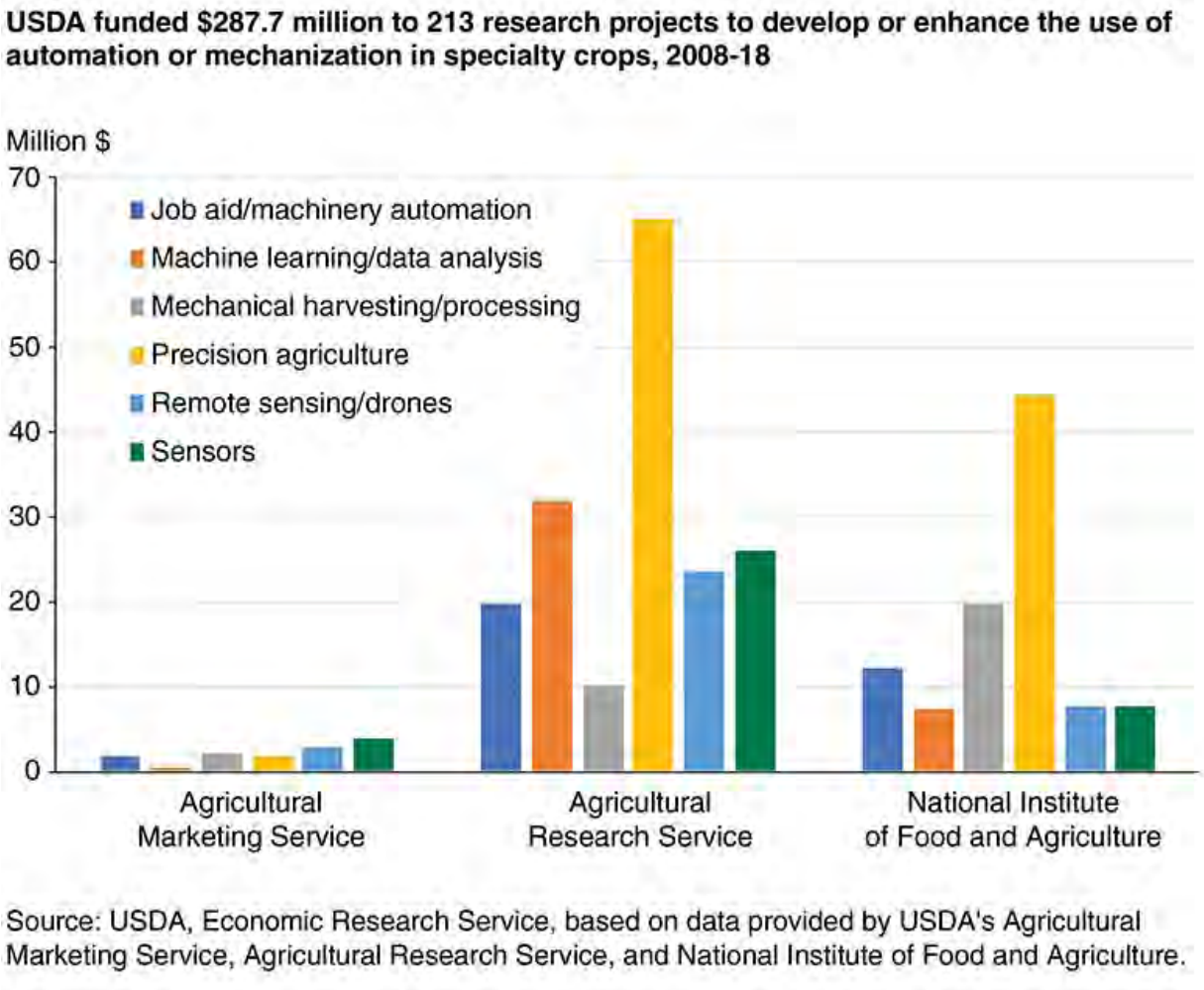

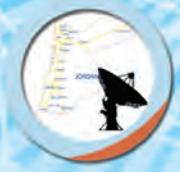

Vision الرؤيا

دعم وتطوير وتحفيز القطـاع التجاري في الأردن من خلال المشاركـة الفاعلـة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصـادية، وربط المجتمع التجـاري بشبكة علاقـات تجارية على المستويين المحـلي والدولـــي مما يحقق التنميـة الاقتصادية والاجتمـاعيـة الوطنيـة

Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

- قيادة حكيمة — Wise Leadership
- التعايش الديني المميز — Religious Coexistence
- الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة
  Qualified & Competitive Human Resources
- فرص استثمارية متاحة
  Available Investment Opportunities
- اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي
  Market Economy
  & The Stable Economy Growth
- الوصول الى الاسواق العالمية
  Access to International Markets
- جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز
  Attractiveness Of Investment Climate
  & The Incentives Packages
- بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى
  Strong Infrastructure & High Level
  Telecommunication Network
- المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق المؤهلة
  Free Zones, Qualified Zones
  & Industrial Cities
- الامن والامان والموقع الاستراتيجي وبيئة سياسية مستقرة
  Security, Safety and the Strategic Location
  & Stable Political Environment

+962 6 5902040 +962 6 5902051
P.O.Box 7029 Amman 11118 Jordan
info@jocc.org.jo www.jocc.org.jo

الأصول الأجنبية في مصر تسجّل 9.21 مليار دولار

أظهرت بيانات صادرة عن البنك المركزي المصري انخفاض صافي الأصول الأجنبية بمقدار 1.12 مليار دولار خلال شهر أكتوبر/ تشرين الأول، بعد أن شهد ارتفاعًا في سبتمبر/ أيلول. وبلغ صافي الأصول الأجنبية 9.21 مليار دولار، مقارنة بـ10.33 مليار دولار مع نهاية سبتمبر/أيلول. ويأتي هذا التراجع بعد زيادة قدرها 591 مليون دولار في سبتمبر/أيلول، استنادًا إلى أسعار الصرف الرسمية المعلنة من البنك المركزي.

وتستخدم مصر صافي الأصول الأجنبية، الذي يشمل الأصول الأجنبية للبنك المركزي والبنوك التجارية، لدعم الجنيه المصري منذ سبتمبر/أيلول 2021. وعلى الرغم من ذلك، انخفض صافي

الأصول الأجنبية بشكل مستمر منذ فبراير/شباط 2022، باستثناء ارتفاع في مايو/أيار من هذا العام.

"البنك الدولي" يتوقّع نمو اقتصاد السعودية 4.7 في المئة

كشفت المدير الإقليمي للبنك الدولي في دول مجلس التعاون الخليجي، صفاء الطيب الكوقلي، عن تحقيق السعودية إنجازا كبيرا في القطاع غير النفطي مما دعم النمو وعوض تباطؤ القطاع النفطي.

وتوقعت أن يبلغ النمو الاقتصادي في المملكة لعام2024 نحو 1.1 في المئة، ولكن في عامي 2025 و2026، سيرتفع النمو إلى4.7 في المئة بسبب زيادة إنتاج النفط ونمو القطاعات غير النفطية.

وأوضحت أن السياسات التي تتبعها السعودية تعد صائبة للتنوع

والاستدامة في الاستثمارات التي تنجزها المملكة.

الصين تكتشف أكبر منجم ذهب على الإطلاق بأكثر من 80 مليار دولار!

أعلنت الصين عن اكتشاف رواسب من خام الذهب عالي الجودة تحتوي على 1000 طن من المعدن النفيس، حيث تُقدَّر قيمة هذا الاكتشاف بحوالي 600 مليار يوان، أي ما يعادل 83 مليار دولار أميركي، ما يجعله ربما أكبر وأغنى مخزون من الذهب تم العثور عليه على الإطلاق، متفوقًا على احتياطي 900 طن المقدّر في منجم "ساوث ديب" بجنوب إفريقيا، المعروف بأنه أحد أعظم مكامن الذهب في العالم.

وأعلنت هيئة الجيولوجيا بمقاطعة هونان عن اكتشاف 40 عرقًا ذهبيًا على عمق يصل إلى كيلومترين في مقاطعة بينغجيانغ بشمال شرق هونان، ويُعتقد أن هذه العروق وحدها تحتوي على 300

طن من الذهب، فيما تشير نماذج ثلاثية الأبعاد إلى احتمال وجود احتياطات إضافية على عمق يصل إلى 3 كيلومترات.

الاقتصاد التركي يتجه نحو الركود في ظل ارتفاع سعر الفائدة

أظهرت بيانات حديثة دخول تركيا في حالة ركود اقتصادي خلال الربع الثالث من العام الحالي، ما قد يعزز رغبة البنك المركزي التركي في خفض الفائدة خلال اجتماعه الحاسم الشهر المقبل.

وتراجع الاقتصاد التركي البالغ 1.3 تريليون دولار بنحو 0.2 في المئة على أساس ربع سنوي، وهو الانخفاض الثاني على التوالي بعد مراجعة بيانات الفترة السابقة لتُظهر انكماشًا أيضًا. أما النمو السنوي للربع الثالث، فقد بلغ 2.1 في المئة، وهو أقل من 2.5 في المئة توقعات الاقتصاديين الذين استطلعت "بلومبرغ" آراءهم.

ويعكس معدل النمو السنوي انخفاضًا حادًا، مقارنة بالربع الأول القوي وبالمتوسط الذي تجاوز 5 في المئة قبل الجائحة، مما يُبرز

تأثير بيئة أسعار الفائدة المرتفعة التي كانت قائمة طوال معظم هذا العام.

الإمارات تمهد لتشغيل خدمات إنترنت الجيل السادس

أطلقت هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية في الإمارات النسخة الرابعة المحدثة من الخطة الوطنية للترددات، بما يتضمن تخصيص النطاقات الترددية 600 ميغا هرتز و6 غيغا هرتز لخدمات الاتصالات المتنقلة الدولية (IMT)، وبذلك تعد دولة الإمارات من أوائل الدول على مستوى العالم التي تبادر بتخصيص هذه النطاقات للمشغلين (إنترنت الجيل السادس)

وتأتي هذه الخطة في سياق التنفيذ العملي لمخرجات المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية الذي انعقد في دبي بدولة الإمارات في أواخر العام2023 بمشاركة دول العالم كافة، وفقا لصحيفة "البيان" الإماراتية. ومن المتوقع بدء التشغيل الفعلي لهذه النطاقات

الترددية الجديدة بين عامي 2025 و2026، الأمر الذي يضيف نقلة نوعية لتأمين البنية التحتية للمدن الذكية المعتمدة على إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي وباقي تقنيات الثورة الصناعية الرابعة التي تتطلب ترددات وسرعات فائقة في مجال نقل وتبادل البيانات.

ارتفاع عوائد السياحة في المغرب 9.3%
وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة 23.7%

كشف مكتب الصرف (الهيئة المنظمة للصرف الأجنبي في المغرب)، عن زيادة العجز التجاري السنوي 5.2 في المئة إلى 250 مليار درهم (25 مليار دولار) في الأشهر العشرة الأولى من العام. ونمت الواردات 5.8 في المئة عن العام السابق إلى 623 مليار درهم، متجاوزة الصادرات التي بلغت 373 مليار درهم، بزيادة 6.2 في المئة.

ونمت التحويلات المالية للمغاربة في الخارج، والتي تعد مصدرا رئيسيا لتدفقات العملة الصعبة، بنسبة 3.9 في المئة إلى 100 مليار درهم. في حين ارتفعت عوائد السياحة 9.3 في المئة إلى

97 مليار درهم، مما يدل على أن كلا القطاعين يتجهان نحو تسجيل مستوى قياسي جديد هذا العام. وبلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة 33.3 مليار درهم، بزيادة 23.7 في المئة.

إطلاق "السوق العربية المشتركة للكهرباء" لتعزيز الإمدادات وخفض التكاليف

أطلقت جامعة الدول العربية «السوق العربية المشتركة للكهرباء»، عبر اتفاقية وقعت عليها 11 دولة، خلال فعاليات الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء، التي عقدت في العاصمة الإدارية الجديدة بمصر، وذلك بهدف تعزيز الإمدادات وخفض التكاليف.

وأكد الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، السفير الدكتور علي بن إبراهيم المالكي، في كلمته، أن "إطلاق (السوق العربية المشتركة للكهرباء) يُعد نقلة نوعية في مسيرة العمل العربي المشترك، حيث ستسهم هذه السوق في تعزيز استقرار الإمدادات الكهربائية، وخفض التكاليف، ودعم استثمارات

الطاقة المتجددة، وتعزيز مكانة الدول العربية مصدرين رئيسيين للطاقة النظيفة عالمياً".

وضمت الدول الموقعة على اتفاقية «السوق العربية المشتركة للكهرباء»، إلى جانب السعودية ومصر، كلاً من الإمارات والكويت وفلسطين وسوريا وقطر وليبيا والسودان واليمن والمغرب.

الانكماش يحاصر آفاق الاقتصاد الروسي في 2025 بفعل العقوبات

رجّح ثاني أكبر بنك مقرض في روسيا في.تي.بي، أن يتباطأ الاقتصاد المتضرر من العقوبات والعسكرة العام المقبل وأن تنخفض أرباح البنوك، وقد يرتفع سعر الفائدة القياسي إلى 23 في المئة بحلول نهاية هذا العام. وتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.9 في المئة عام 2025، ما يتجاوز توقعات صندوق النقد الدولي البالغة 1.3 في المئة. في حين تتوقع الحكومة أن ينمو الاقتصاد بنسبة 3.9 في المئة هذا العام.

ووفق البنك فإنّ الحرب المستمرة منذ ما يقرب من ثلاث سنوات، وفرض عدد كبير من العقوبات، يعيش الروس في وضع غير

عادي على الإطلاق، وذلك بسبب أن ثلث ميزانية الدولة يذهب إلى الجيش.

مسقط ترصد قفزة في حركة المسافرين عبر مطاراتها

أظهرت أرقام صادرة عن مركز الإحصاء الحكومي ارتفاع عدد المسافرين عبر مختلف مطارات البلاد منذ مطلع يناير وحتى نهاية أكتوبر الماضيين إلى أكثر من 12.1 مليونا بنمو على أساس سنوي بلغ 4.1 في المئة.

وبلغ عدد المسافرين عبر مطار مسقط الدولي بنهاية أكتوبر الماضي أكثر من 10.7 مليون شخص، بنمو قدره 3.7 في المئة بمقارنة سنوية من خلال أكثر من 80.6 ألف رحلة وهي زيادة بنحو 2.3 في المئة بما تم تسجيله قبل عام. في حين أظهرت الإحصاءات أن عدد المسافرين عبر مطار صلالة بلغ بنهاية أكتوبر الماضي 1.3 مليونا بارتفاع قدره 6.4 في المئة على أساس

سنوي عبر أكثر من تسعة آلاف رحلة بانخفاض قدره 1.6 في المئة بمقارنة سنوية.

احتياطي تونس من النقد الأجنبي يسجّل 7.87 مليار دولار

كشف البنك المركزي التونسي عن ارتفاع نسبة النمو نحو 1.8 في المئة خلال الربع الثالث من العام الجاري، مقابل واحد في المئة خلال الربع الثاني و0.4 في المئة قبل ذلك بسنة.

وتواصل انكماش العجز الجاري إلى مستوى 3.1 مليار دينار (980 مليون دولار) ما يعادل 1.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بنهاية أكتوبر، مقابل 1.2 مليار دولار أو 2.5 في المئة من الناتج المحلي قبل عام.

وبلغ احتياطي تونس من النقد الأجنبي بنهاية شهر نوفمبر 24.8 مليار دينار (7.87 مليار دولار)، أي ما يُغطي قرابة أربعة أشهر من واردات البلاد. وتسعى الحكومة إلى تقليص العجز المالي

خلال السنوات الثلاث المقبلة إلى6.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام، ثم 3.9 في المئة نهاية عام 2026، في مقابل نحو 7.7 في المئة بنهاية العام الماضي.

ثورة الذكاء الاصطناعي تجتاح مكان العمل

كشفت دراسة حديثة إلى أن 82% من العاملين في الولايات المتحدة يستخدمون بالفعل أدوات الذكاء الاصطناعي في عملهم، وأن 88% قد يلجأون إلى الذكاء الاصطناعي لبدء مهمة وظيفية يصعُب عليهم القيام بها.

وأُجريت الدراسة بتكليف من google workspace التابعة لغوغل، وشملت أكثر من ألف شخص من العاملين في الولايات المتحدة، ممن تتراوح أعمارهم بين 22 و39 عامًا.

وتوصلت الدراسة إلى أن نحو 70% من المشاركين يستخدمون بالفعل الذكاء الاصطناعي في كتابة رسائل البريد الإلكتروني خاصة المعقدة منها وللتغلب على عائق اللغة في كتابتها، وفق تقرير لموقع "ZDNET" المعني بأخبار التكنولوجيا.

وقال 87% من المشاركين إنهم يعتقدون أن الذكاء الاصطناعي يجعلهم يشعرون براحة أكبر في كتابة رسائل البريد الإلكتروني الطويلة على هواتفهم. وذكر 90% أنهم يشعرون بمزيد من الثقة للانضمام للاجتماعات أثناء تنقلهم إذا علموا أن أحد أدوات الذكاء الاصطناعي ستتولى تدوين ملاحظات للاجتماعات لهم.

الإسكوا تحذّر من تضخم الدين العام في المنطقة العربية

حذّر تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بعنوان: «آفاق الدين والمالية العامة للمنطقة العربية» من زيادة نسبة خدمة الدين الخارجي في البلدان العربية، بعد أن تضخّم الدين العام المستحق من عام 2010 إلى 2023 بمقدار 880 مليار دولار في المنطقة العربية، في حين ارتفعت القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي الإقليمي بنحو 791 مليار دولار.

وأظهر، أن تكلفة الاقتراض من السوق ظلّت أعلى من 5 في المائة، بالنسبة إلى الديون بالعملات المحلية والأجنبية في البلدان متوسطة الدخل، في حين ظلّ النمو الاقتصادي دون 3 في المائة.

وبيّن التقرير، أن خدمة الدين الخارجي في البلدان العربية متوسطة

الدخل، استحوذت على أكثر من 15 في المائة من الإيرادات العامة في عام 2023، مقارنةً بنحو 7 في المائة خلال عام 2010، وبلغت رقماً قياسياً هو 40 مليار دولار في عام 2024.

قطر الأولى عربيا في مؤشرات الحوكمة العالمية

حلت قطر في المرتبة الأولى على مستوى المنطقة في أبرز مؤشرات الحوكمة العالمية لعام 2024 التي أصدرها البنك الدولي.

وحاءت قطر في المرتبة الأولى في مؤشري الاستقرار السياسي بنسبة 84.36%، وسيادة القانون بنسبة 80.19%. ويعود سبب تقدم الدوحة في تصنيف مؤشرات الحوكمة العالمية إلى جهودها في تعزيز محاور مؤشر الحوكمة العالمية، وفي إطار تحقيق تنمية مستدامة بشكل فعال.

كما حققت قطر قفزة نوعية في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية EGDI لعام 2024 الصادر عن الأمم المتحدة، إذ تصدرت المرتبة الخامسة عالمياً في نسبة النمو بالمؤشر، وانتقلت من المرتبة 78 إلى المرتبة 53 بين 193 دولة، بتحسن قدره 25 مركزاً.

وفي نتائج تقرير مؤشر 2024، تصدرت قطر المرتبة الخامسة عالمياً في مؤشر البنية التحتية للاتصالات TII، بتحسن 37

مرتبة، وأظهر مؤشر الخدمات الإلكترونية OSI تقدماً كبيراً، حيث جاءت قطر في المركز 58، كما حلت في المركز 90، بارتفاع يقدر بـ 15 مركزاً، بالمؤشر العام لرأس المال البشري HCI للعام الجاري. وبحسب بيانات عام 2023 التي أصدرها البنك الدولي، حققت قطر نسبة 81.13% في مؤشر الجودة التنظيمية و85.85% في مؤشر فاعلية الحكومة، و22.55% في مؤشر المشاركة والمساءلة.

الأردن يزيد حجم الإنفاق في ميزانية 2025 رغم اتساع العجز

اتخذت الحكومة الأردنية خطوة مهمة باتجاه تعزيز مظاهر التنمية الاقتصادية في ميزانية العام المقبل عبر زيادة الإنفاق على المشاريع الكبرى على الرغم من أنها ستوسع العجز المالي.

وأقر مجلس الوزراء مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2025، تمهيدا لإحالته إلى مجلس الأمة خلال الأيام المقبلة بحجم يبلغ 22.74 مليار دينار (31.68 مليار دولار) مع عجز محتمل سيصل إلى 2.93 مليار دولار.

ومن المقرر أن تزيد النفقات في العام المقبل بنسبة 16 في المئة عن مستويات عام 2024، لتصل إلى 17.43 مليار دولار، في حين ستكون الإيرادات المتوقعة بمقدار 14.25 مليار دولار منها

أكثر من مليار دولار مساعدات خارجية.

وفي ضوء ذلك، سيرتفع العجز في الميزانية الجديدة، وهي الأكبر على الإطلاق للدولة، من مستوى يقدر أنه سيبلغ 1.39 مليار دولار في الميزانية الحالية.

محافظ "المركزي": ألمانيا تعاني ضعفا اقتصاديا وخفض الفائدة يجب أن يكون تدريجيا

كشف رئيس البنك المركزي الألماني يواكيم ناجل عن أن ألمانيا تمر بفترة من الضعف الاقتصادي، لكن أسعار الفائدة يجب أن تنخفض تدريجيا، لضمان السيطرة على الضغوط التضخمية بشكل كامل.

وكان أكبر اقتصادات منطقة اليورو الأقل نموا بين دول الاتحاد في السنوات القليلة الماضية والتوقعات قاتمة مع ضعف الطلب على الصادرات ودخول صناعتها الضخمة في حالة ركود، مع حذر شديد لدى المستهلكين الذين تحولوا لتكوين المدخرات بدلا من الإنفاق.

وأوضح ناجل أن ألمانيا عالقة في فترة من الضعف الاقتصادي استمرت الآن عامين ونصف العام ومن المرجح أن يحدث ركود في الربع الأخير من هذا اللعام وهذا يعني نموا سلبيا وأن ألمانيا ستتخلف عن بقية دول الاتحاد الأوروبي.

"موديز" تتوقع استمرار التعافي الاقتصادي في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا في 2025

توقعت وكالة "موديز"، استمرار التعافي الاقتصادي في منطقة أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا لعام 2025، مع تسارع النمو المتوقع.

وبينت الوكالة في تقريرها إلى أن خفض أسعار الفائدة سيقلل تكاليف إعادة التمويل ويدعم المستهلكين ذوي القروض المتغيرة. وبينما ستزدهر قطاعات الدفاع والصناعات الدوائية ومراكز البيانات في أوروبا، ستواجه صناعات السيارات والكيماويات تحديات هيكلية بسبب تراجع القدرة التنافسية في المنطقة.

في المقابل، ستستفيد الشركات في دول الخليج وتركيا وإفريقيا جنوب الصحراء من الظروف الاقتصادية القوية لتعزيز أدائها المالي.

البنك الدولي: الجزائر تحقق نمواً 3.9 بالمئة في النصف الأول رغم انخفاض إنتاج المحروقات

أظهر تقرير البنك الدولي لخريف 2024، بعنوان «تقرير رصد الوضع الاقتصادي للجزائر: إطار عمل شامل لدعم الصادرات»، بأن اقتصاد الجزائر سجل نمواً بنسبة 3.9 في المئة في النصف الأول 2024 مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق، وذلك على الرغم من تراجع إنتاج المحروقات.

وجاء هذا النمو مدفوعاً بشكل رئيس بمرونة القطاع الزراعي. كما شهدت البلاد تحسناً ملحوظاً في استقرار الأسعار، حيث تراجع معدل التضخم إلى 4.3 في المئة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2024، مما يعكس استقرار أسعار المواد الغذائية الطازجة، وانخفاض تكاليف الاستيراد، واستقرار سعر الصرف بعد أن توقف بنك الجزائر عن سياسة خفض قيمة العملة التي استمرت لأربعة أعوام في منتصف عام 2022.

وبعد أن تقلص الفائض في الحساب الجاري بشكل ملحوظ إلى 2.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام 2023، وصل إلى التوازن في النصف الأول 2024، حيث انخفضت أسعار الصادرات وحجمها، بينما ظل حجم الواردات مرتفعاً مدعوماً بالاستثمار. وفي الوقت نفسه، ارتفع احتياطي الصرف بشكل طفيف ليصل إلى نحو 16.2 شهر من واردات السلع والخدمات بنهاية سبتمبر (أيلول) 2024.

صندوق النقد الدولي يحذر من تأثير التعريفات الجمركية الانتقامية على آفاق نمو آسيا

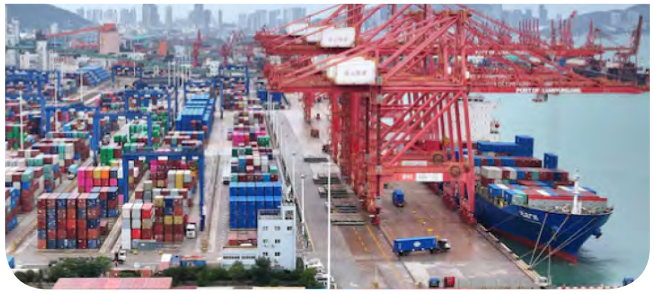

حذر صندوق النقد الدولي، من أن التعريفات الجمركية الانتقامية «المتبادلة» قد تقوض الآفاق الاقتصادية لآسيا، وترفع التكاليف، وتعطل سلاسل التوريد، على الرغم من توقعه أن تظل المنطقة محركاً رئيساً للنمو في الاقتصاد العالمي.

ووفق صندوق النقد فإن التعريفات الانتقامية المتبادلة تهدد بتعطيل آفاق النمو في جميع أنحاء المنطقة، مما يؤدي إلى سلاسل توريد أطول وأقل كفاءة.

وهناك مخاوف بشأن خطة الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترمب لفرض تعريفات جمركية بنسبة 60 في المئة على البضائع الصينية، وما لا يقل عن 10 في المئة على جميع الواردات الأخرى.

ويمكن أن تعيق التعريفات الجمركية التجارة العالمية، وتعرقل النمو في الدول المصدرة، وترفع التضخم المحتمل في الولايات المتحدة، مما قد يجبر «الاحتياطي الفيدرالي» الأميركي على تشديد السياسة النقدية، رغم التوقعات المتواضعة للنمو العالمي.

خسائر لبنان بسبب الحرب بين 15 و20 مليار دولار

كشف وزير الاقتصاد اللبناني أمين سلام، عن أن خسائر لبنان بسبب الحرب تقدر بما يتراوح بين 15 و20 مليار دولار.

وأضاف أن البنية التحتية دمرت، وخسرت البلاد أكثر من 500 ألف فرصة عمل. مضيفا أنه طالما آلة الدمار تتوسع فالخسائر تزداد يوميا بمئات الملايين من الدولارات.

وكانت حذرت الأمم المتحدة من أن النزاع في لبنان قد يفاقم من تردي اقتصاد البلاد الذي أنهكته أزمة مستمرة منذ سنوات. وتوقعت انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9,2% عام 2024 في حال استمرار القتال.

وبينت ستاندرد آند بورز أن التصعيد العسكري سيزيد من تأخير الإصلاحات الاقتصادية والمالية، وفرص انتعاش حسابات المالية العامة والخارجية على المدى الطويل.

مطارات الإمارات: 150 مليون مسافر في 2024

حققت مطارات الإمارات أداءا قياسيا، من خلال تسجيل 150 مليون مسافر لعام 2024، مقارنة بـ134 مليونا، العام الماضي. بما يعكس الأداء القوي لقطاع النقل الجوي في الامارات مدعوماً بالبنية التحتية المتطورة، والناقلات الوطنية، وشبكة واسعة من الاتفاقيات الدولية، التي تربط الإمارات بأكثر من 90% من دول العالم.

وأكد عبد الله بن طوق المري، وزير الاقتصاد، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني، أهمية قطاع الطيران المدني كمساهم رئيسي في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات، مشيراً إلى أن

شبكة النقل الجوي للدولة تخدم أكثر من 400 ألف مسافر يومياً، و12 مليون مسافر شهرياً، فضلاً عن نقل 10 آلاف طن من البضائع يومياً.

العراق يستحوذ على 27 بالمئة من الصادرات التركية إلى الدول العربية

استحوذ العراق على نحو ربع الصادرات التركية إلى الدول العربية خلال الأشهر العشرة الأولى من اعام 2024، حيث تصدر العراق قائمة الدول الأكثر استيراداً من تركيا، وذلك بواقع 10.76 مليارات دولار من إجمالي صادرات تركيا إلى الدول العربية التي بلغت نحو 39.9 مليار دولار وبنسبة بلغت نحو 27% في الفترة بين يناير/ كانون الثاني وأكتوبر/ تشرين الأول 2024.

وجاءت الإمارات ثانياً على المستوى العربي بـ 6.84 مليار دولار، ثم مصر 3.4 مليارات دولار، والسعودية 3.26 مليارات دولار، فالمغرب بنحو 2.8 مليار دولار.

وبحسب نظام التجارة العام التركي "GTS"، نمت الصادرات إلى

الدول العربية 7.7% في عشرة أشهر من 2024، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. ووصلت قيمة إجمالي صادرات تركيا إلى 216 ملياراً و383 مليون دولار خلال عشرة أشهر، وشكلت الصادرات إلى الدول العربية 18.4% منها.

استقرار نمو الاقتصاد العالمي

توقع تقرير صادر عن بنك QNB أن يظل نمو الاقتصاد العالمي مستقرًا على خلفية النمو المطرد في كل من الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية، وتخفيف السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة، وغياب التحولات الجذرية في أحجام التجارة الدولية.

وأظهر تقرير QNB أن الرياح المعاكسة الكبيرة أدت إلى توقعات قاتمة بشأن النمو الاقتصادي العالمي في بداية العام 2024، لكن الاقتصاد العالمي أثبت مجددًا قدرته على الصمود في مواجهة تلك العوامل السلبية.

وبيّن أنه رغم أن النمو المتوقع لهذا العام والذي تبلغ نسبته 3.2 في المئة أقل من المتوسط الذي بلغ 3.6 في المئة خلال الفترة 2000 2023–، فإنه لا يزال أعلى بشكل مريح من عتبة 2.5

بالمئة التي يكون الاقتصاد العالمي دونها في حالة ركود، علاوة على ذلك، تبلغ توقعات النمو للعام المقبل أيضًا 3.2 بالمئة، مما يشير إلى استمرار الاستقرار.

أياتا: شركات الطيران الخليجية الأسرع تعافياً عالمياً

كشف الاتحاد الدولي للنقل الجوي (أياتا)، عن أن شركات الطيران الخليجية أظهرت قدرة فائقة على تجاوز آثار جائحة كورونا، لتصبح الأسرع تعافياً على المستوى العالمي منذ بدء الأزمة في مطلع عام 2020، وذلك في وقتٍ لا يزال فيه كثير من شركات الطيران العالمية تحاول التكيف مع تداعيات هذه الجائحة وتجاوز آثارها المستمرة.

وبحسب "أياتا" فقد عادت دول الخليج إلى الوضع الطبيعي بسرعة تفوقت بها على أي دولة أخرى في العالم. ويعود السبب الرئيسي إلى أدائها المتميز، والتوافق الكبير بين شركات الطيران والسلطات

المعنية والمطارات، إلى جانب مستوى الخدمات الأرضية المتطور. كما أثبتت دول الخليج جدارتها في إدارة الأزمات والعودة السريعة إلى الوضع الطبيعي، حتى إن شركات الطيران الأوروبية والأميركية والآسيوية بدأت تستلهم وتتعلم من التجربة الخليجية في هذا المجال.

"ستاندرد تشارترد" تتوقع وصول البيتكوين لمستويات قياسية

توقعت "ستاندرد تشارترد" أن يصل سعر البيتكوين إلى 125 ألف دولار بنهاية العام الجاري في حال تنفيذ السياسات الاقتصادية المعلنة من ترامب، مع إمكانية تحقيق مستوى 150 ألف دولار إذا ما تم اتخاذ إجراءات إضافية لتعزيز اعتماد العملات الرقمية على نطاق واسع.

وبحسب التقرير، يخطط الرئيس الأميركي المنتخب إلى اعتماد احتياطي استراتيجي من البيتكوين وتخفيف بعض اللوائح التنظيمية المتعلقة بالعملات الرقمية، مما يعزز من انتشار هذه العملات ويدعم الأسواق الرقمية.

وشهدت العملة الرقمية "البيتكوين" ارتفاعاً قياسياً في قيمتها السوقية

بعد فوز الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية لعام 2024، حيث بلغ سعرها حوالي 75 ألف دولار، محققة أعلى مستوى لها في تاريخ التداول الرقمي. ويعزى هذا الارتفاع إلى تفاؤل الأسواق بسياسات ترامب الداعمة للعملات الرقمية، إذ أكد عزمه على جعل الولايات المتحدة "قوة رائدة في مجال البيتكوين".

25 مليار دولار تمويل الذكاء الاصطناعي عالمياً في الربع الثاني

أظهر تقرير صادر عن شركة «القابضة ADQ»، بالتعاون مع مجلة «إيكونوميست»، أن الشركات المتخصصة في نماذج اللغة الكبيرة، وتصنيع الرقائق، ومراكز البيانات، شهدت في الأشهر الأخيرة تدفقاً هائلاً من الاستثمارات ونمواً بارزاً. ومع ذلك، يمثل التبني الشامل للذكاء الاصطناعي في الشركات تحدياً رئيسياً لتحقيق إمكاناته الاقتصادية الكاملة.

وتُظهر البيانات في التقرير، الذي صدر بعنوان «الخوارزميات مقابل التطبيقات: منظور الاستثمار في الذكاء الاصطناعي»، أن التمويل العالمي للذكاء الاصطناعي، شهد انتعاشاً قوياً في الربع

الثاني من عام 2024، حيث ارتفع إلى 24.9 مليار دولار، مقارنة بـ13.3 مليار دولار في الربع الأول. كما أن التمويل في عام 2024، يتجه لتجاوز الإجمالي المسجل لعام 2023، ما يعكس تحولاً في عقلية المستثمرين نحو التركيز على النمو الفعّال، من حيث رأس المال

مصرف ليبيا المركزي: حجم الإيرادات لعام 2024 بلغ نحو 17 مليار دولار

كشف مصرف ليبيا المركزي عن بلوغ حجم إيرادات الدولة الليبية 81.877 مليار دينار أي ما يعادل 17 مليار دولار خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2024.

وتوزع إجمالي الإيرادات على إيرادات نفطية بلغت 78 مليار دينار، وبلغ بيع المحروقات في السوق المحلي 859 مليون دينار، في حين بلغت إيرادات الاتصالات والجمارك والضرائب مجتمعة مليارا و259 دينارا.

ووفق المركزي فقد بلغ حجم الإنفاق 77.325 مليار دينار في

الفترة ذاتها. وتأتي المرتبات والمعاشات الأساسية لموظفي الدولة في الدرجة الأولى من الإنفاق حيث بلغت 48.6 مليار دينار.

بوينغ تتوقع نمو الشحن الجوي 4 بالمئة سنوياً حتى 2043

تتوقع شركة صناعة الطائرات الأميركية «بوينغ» نمواً قوياً ومستداماً لقطاع الشحن الجوي في العالم، حيث من المرتقب نمو حركة الشحن الجوي في العالم بمتوسط 4 في المائة سنوياً حتى 2043.

وتتوقع الشركة زيادة حجم أسطول طائرات الشحن في العالم بمقدار الثلثين ليصل إلى 3900 طائرة مقابل 2340 طائرة في 2023.

في الوقت نفسه سيزيد حجم أسطول طائرات الشحن ذات البدن العريض إلى الضعف تقريباً، مدفوعاً بالطلب في أسواق آسيا عالية النمو.

وبينت «بوينغ» أن نصف تسليمات الطائرات الجديدة أو المعدلة سيحل محل طائرات شحن قديمة للانتقال إلى طائرات ذات قدرات أعلى وأكثر كفاءة في استهلاك الوقود، في ظل استمرار كثير من الطائرات الأقدم في الخدمة بسبب الاحتياجات الأخيرة للسوق.

ومن المتوقع أن تشهد أسواق جنوب وشرق آسيا أعلى معدلات النمو لقطاع الشحن الجوي سنوياً، بفضل النمو الاقتصادي، وزيادة الطلب الاستهلاكي، وفق الشركة الأميركية. وتتوقع «بوينغ» زيادة حجم أسطول طائرات الشحن في منطقة آسيا والمحيط الهادي بمقدار المثلين تقريباً، حيث تطلب شركات الطيران في المنطقة أغلب تسليمات طائرات الشحن بنحو 980 طائرة، وتليها شركات الطيران في أميركا الشمالية بنحو 955 طائرة شحن.

الصادرات الصينية تقفز 12.7 بالمئة في أكتوبر وفائضها التجاري يتسع مع أميركا

قفزت الصادرات الصينية بنسبة 12.7% في أكتوبر/تشرين الأول على أساس سنوي من حيث القيمة طبقاً لبيانات الجمارك، بينما تراجعت الواردات بنسبة 2.3%.

وتوقع خبراء اقتصاد في استطلاع أجرته رويترز أن تنمو الصادرات 5.2%، ارتفاعا من 2.4% في سبتمبر أيلول. بينما ستنكمش الواردات 1.5%، مقابل نمو 0.3% في السابق. كما أظهرت بيانات الجمارك أن الفائض التجاري للصين مع الولايات المتحدة بلغ 33.5 مليار دولار في أكتوبر/تشرين الأول، وهو ما يزيد قليلا عن 33.3 مليار دولار في سبتمبر/أيلول. وخلال الأشهر

العشرة الأولى، بلغ الفائض التجاري للصين مع الولايات المتحدة 291.38 مليار دولار.

ارتفاع التضخم السنوي في الكويت 2.44 في المئة

سجل معدل الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (التضخم) في الكويت، ارتفاعاً بنسبة 2.44 في المئة خلال شهر أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، على أساس سنوي.

وأظهرت بيانات الإدارة المركزية للإحصاء، أن معدل التضخم في الكويت ارتفع في أكتوبر الماضي بنسبة 0.13 في المئة على أساس شهري مقارنة بشهر سبتمبر (أيلول) الماضي.

وعزت الإدارة ارتفاع التضخم على أساس سنوي إلى الزيادة في أسعار المجموعات الرئيسية المؤثرة في حركة الأرقام القياسية،

وخاصة الملبوسات والمواد الغذائية والتعليم والكساء باستثناء النقل.

ترامب يتعهد برسوم جمركية على كندا والمكسيك والصين

تعهد الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب بفرض رسوم جمركية مرتفعة على أكبر ثلاثة شركاء تجاريين لأميركا وهم كندا والمكسيك والصين.

وكشف ترامب أن رسوماً جمركية بنسبة 25% ستفرض على المنتجات القادمة من المكسيك وكندا لحين اتخاذهما إجراءات صارمة ضد تجارة المخدرات وكذلك عبور المهاجرين الحدود بشكل غير قانوني. أما بالنسبة للصين، فتعهد ترامب بفرض رسوم جمركية إضافية بنسبة 10% على السلع القادمة من الصين. واتهم الرئيس المنتخب الصين بعدم اتخاذ إجراءات قوية بما يكفي لوقف تدفقات المخدرات غير المشروعة التي تعبر الحدود إلى الولايات المتحدة قادمة من المكسيك.

وقال ترامب: في العشرين من يناير (كانون الثاني)، وفي إطار

أوامري التنفيذية الأولى العديدة، سأوقع على جميع الوثائق اللازمة لفرض رسوم جمركية بنسبة 25% على جميع المنتجات القادمة من المكسيك وكندا إلى أميركا وحتى يوقفوا ذلك، سنفرض على الصين رسوما جمركية إضافية بنسبة 10%، فوق أي رسوم جمركية إضافية، وعلى جميع منتجاتها الكثيرة التي تأتي إلى أميركا.

الغرفة التجارية العربية البرازيلية

ArabBrazilian
Chamber of Commerce
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

تمتين الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلا عاليا، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:

- بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين الشركات، والحكومات، والمؤسسات الأخرى العربية والبرازيلية
- إقامة المعارض، ولقاءات أعمال، والفعاليات، والمحاضرات، وتنظيم البعثات التجارية
- الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية والعربية
- استكشاف فرص الأعمال وتحديد الشركاء التجاريين
- تقديم خدمات الترجمة العربية – البرتغالية
- التصديق على وثائق ومستندات التصدير
- تقديم الخدمات الإستشارية
- إعداد دراسات الجدوى والإمكانات الإستثمارية

المقر:
ساو باولو – البرازيل
Edifício Santa Catarina
Av. Paulista, 283/287 - Bela Vista
São Paulo -SP 01310-000
Brasil- São Paulo

الفروع:
ايتاجاي – ولاية سانتا كاتارينا – البرازيل
Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10
Itajaí-SC 88301-303
Brasil-Santa Catarina

دبي – الإمارات العربية المتحدة
أبراج بحيرات الجميرا (1)(One Jumeirah Lake Towers)-
الطابق الخامس

الموقع الإلكتروني: www.ccab.org.br
البريد الإلكتروني: ccab@ccab.org.br
هاتف: (55) (11) 2145 3200

14TH ARAB-AUSTRIAN ECONOMIC FORUM & EXHIBITION VIENNA,AUSTRIA FOSSIL ENERGY, RENEWABLE ENERGY AND ENERGYEFFICIANCY

Distinguished guests from Austria and across the Arab world were welcomed by the resonant strains of the Austrian National Anthem, setting an inspiring tone.

The event began with a special video message from H.E. Dr. Alexander Van der Bellen, the President of Austria, who conveyed his appreciation for the longstanding partnership between Austria and the Arab world, saying: "Since its founding, the AACC has played a crucial role in building and nurturing economic, cultural, and scientific ties between Austria and the Arab world. It is through efforts like yours that meaningful and lasting relationships continue to thrive, and Austria is grateful for the unwavering dedication to promoting mutual understanding and cooperation across borders".

His words highlighted the depth and importance of this collaboration, emphasizing the chamber's pivotal role in strengthening these bonds.

Following the President's message, DI Omar Al-Rawi, Member of the Vienna Provincial Parliament and City Council, addressed the gathering on behalf of Mayor Dr. Michael Ludwig. Al-Rawi underscored the role of the City of Vienna in advancing smart city initiatives and renewable energy projects, presenting Vienna as a model example of modern energy solutions in urban construction and infrastructure development.

Subsequently, H.E. Dr. Werner Fasslabend, Austrian President of the AACC, took the stage to acknowledge both the historical and economic ties shared by Austria and the Arab nations, emphasizing the forum's potential to further solidify these connections.

n a sequence of high-level addresses, H.E. DDr. Hassan Khaddour, Designated President of the Arab Ambassadors Council, and Dr. Martin Kocher, Austria's Federal Minister for Labour and Economy, elaborated on the opportunities for growth and mutual benefit in key sectors. In his address, Dr. Kocher remarked:

"Today, we face an urgent global challenge: building a sustainable, inclusive, and resilient energy future. Austria has committed to net zero emissions by 2040, leading the European Union by

a decade. We aim to achieve net zero electricity by 2030, with an 85% benchmark already achieved last year. Future Austrian-Arab cooperation will be vital in transitioning from fossil fuels to renewables, where research, development, and technological advancement are crucial. With shared goals and mutual dedication, Austria and Arab countries can pave the way for a sustainable energy future."

Following Dr. Kocher's remarks, Mag. Florian Frauscher from the Austrian Federal Ministry for Digital and Economic Affairs took the floor, sharing a lighthearted note by mentioning that his former minister, Margarete Schramböck, had recently relocated to Riyadh, Saudi Arabia. Frauscher emphasized Austria's commitment to collaborative efforts with Arab delegations across various sectors, particularly in energy, underscoring the country's interest in fostering economic partnerships with the Arab world.

The forum's opening, moderated by S.G. Moudar Khouja, was a well-coordinated display of visionary leadership, setting the stage for a day rich with sector-specific insights.

The forum's keynote address by Mr. Said Taufik Ridha from the OPEC Fund shifted the focus to energy investment, unveiling strategic opportunities in a rapidly evolving landscape. The following panel on "Investments in Energy" saw experts from OMV, Saudi Arabia, and Mauritania discussing energy's pivotal role in fostering economic growth and regional stability.

After a networking lunch, the forum resumed with an exploration of "Energy and Renewable Energy," bringing to the forefront innovative insights into sustainable energy solutions. H.E. Haitham Al Ghais, Secretary General of OPEC, provided a message that underscored the complex nature of the global energy landscape, saying:

"In our approach to energy, we must adopt an 'all and all' strategy, recognizing that no single energy source can meet future demand alone. OPEC's recent World Oil Outlook 2024 highlights a 24% rise in global energy demand by 2050. Balancing oil demand with renewable energy investments is essential for both economic stability and sustainability. OPEC member countries, including those in the Arab world, are leading investments in renewables, low-emission solutions, and technologies like carbon capture. Together, we can shape a future that prioritizes both energy accessibility and environmental responsibility."

Esteemed speakers including Dr. Nazir Aboud Faza, representatives from Daclab, Oliver Obrist, Dr. Chandrasekhar Ramakrishnan, and Dr. Bernard Stöckl shared pioneering projects in renewable energy, carbon economy, and e-fuel technology.

From 3:00 to 4:00 pm, the forum featured a special Showcase of Libya, focusing on the wealth of economic opportunities for engagement within the country. Chaired by H.E. Dr. Khaled Hanafy, the session included insightful presentations from key Libyan organizations and officials, among them representatives from the Libyan Chamber of Commerce and Industry, the Libyan Ministry for Oil and Gas (OPEC), and Studio Legale de Capoa. The President of the Austrian Libyan Association also provided valuable input, further underlining Libya's strategic sectors with high potential for Austrian-Arab investment and collaboration.

The showcase underscored Libya's rich resources and highlighted critical industries that could benefit from new partnerships, creating enthusiasm among participants about the avenues for economic cooperation. The forum concluded at 4:00 pm, leaving attendees with fresh perspectives, new connections, and a reinforced commitment to fostering Austro-Arab collaboration and sustainable growth in Libya and beyond.

ARAB – GREEK FORUM HELD IN GREECE WITH MORE THAN 350 ARAB GREEK PARTICIPATION

The 13th Arab-Hellenic Economic Forum wrapped up its works on 28th November after two days of intensive discussions and thoughtful deliberations on energy, construction, and their subsectors. 185 Arab and 137 Greek participants gathered at the Athenaeum Intercontinental Hotel of Athens to discuss the challenges and opportunities for closer Arab-Greek business relations in the sectors and fields the Forum covered.

On November 27, The opening ceremony included speeches by the Chamber's President and Secretary General, keynote addresses by Dr. Saad Alammar, Ambassador of the Kingdom of Saudi Arabia and Dean of the Council of Arab Ambassadors, and by Christos Staikouras, Minister of Infrastructure and Transport of Greece. After the signing of a MoU between Weiss Hellas Interna S.A. from Greece with Judy Touches Company from Saudi Arabia, Aref Boualwan, Chief Initiatives and Startups Officer, Consolidated Contractors Company (CCC), representing CCC's Chairman, Samer Khoury, delivered a special introduction.

As the day unfolded, so did the four sessions on traditional forms of energy, as well as renewable ones, cooperations between the Greek and Arab sides and the social and environmental impact of green energy projects. The list of speakers included were CEO's and high-ranking executives of major players in the energy sectors, including Alexandra Sdoukou, Greek Deputy Minister of Environment and Energy.

The agenda also allocated two fireside chats: the first one took place between Raed Bassatne, Business Coordinator Manager, B.B. Energy Management S.A. and Rashad Mabger, Secretary General of the Arab-Hellenic Chamber. The quick and friendly chat aimed to present the important Arab offshore company to the audience, including a brief history of the Group, its beginnings and future aspirations. The other fireside chat took place in the form of a mini-interview of Maria Rita Galli, CEO of the Hellenic Gas Transmission System Operator S.A. (DESFA), conducted by Lalela Chrysanthopoulou, Editor in Chief, energygame.gr and powergame.gr. Ms Galli confirmed the successful operation of its Kuwaiti LNG import terminal and the rising interest in LNG which

enhances Greece's position and places the country at the energy crossroads.

As a highlight of the day, a special introduction was given by a long-time friend of the Chamber, Dr. Ghassan Ejjeh, Senior Vice-President, BESIX Group & BESIX SANOTEC S.A., Vice-President, Arab-Belgium-Luxembourg Chamber of Commerce and international expert in water management, among other affiliations, who spoke of the urgent issue of wastewater treatment he has been advocating for decades.

The second day's program of Thursday, November 28, was wholly dedicated to construction, its subsectors and related fields. After the keynote speaker, Prof. Dr. Hamody A. Hameed, Senior Advisor for Industry & Private Sector Development, Prime Minister's Office, Iraq, delivered a presentation on the many investment opportunities his country offers for establishment of plants and the execution of projects in various regions of Iraq, there followed four sessions on the construction, infrastructure projects and building materials with an emphasis on sustainable buildings, incorporating sustainability and smart technologies in urban development and the national visions of Greece and the GCC countries in sectors related to the Forum's themes.

A special introduction was delivered by Dimitris Papastergiou, Minister of Digital Governance of Greece, who reconfirmed the Greek Government's dedication to building a stronger and better Greek social and architectural fabric through the application of digitalized services in all aspects of everyday life.

Parallel to the sessions, intensive networking and business meetings were conducted between the Greek businessmen and their counterparts from 17 Arab countries.

The 13th Forum's works were concluded with a Gala Dinner on the evening of November 28th, which opened with the keynote address by the Secretary General for Trade, Sotirios Anagnostopoulos, who represented the Greek Prime Minister, Kyriakos Mitsotakis. The Dinner was a celebration of the 45th anniversary of the establishment of the Arab-Hellenic Chamber and included a presentation of folkloric dances and Arabic culinary experiences. It was also an occasion to pay tribute to the founders and pioneers of an initiative that prompted an exciting journey that has led to the Chamber of today.

مجموعة
مؤسسات نحاس

NAHAS
ENTERPRISES
GROUP

HEAD OFFICES
Telephone: (+963 11) 2234000 - 2233000 | **Fax:** (+963 11) 2235004 - 2228861
E-mail: info@nahas.sy | **Website:** www.nahasgroup.com

بنك بيروت ش.م.ل.
Bank of Beirut s.a.l.
Banking Beyond Borders

Redefining STATE-OF-THE-ART Contact Center

Step into the Next generation of Customer Service with Bank of Beirut new State-of-The-Art Contact Center that offers you 24/7 world-class levels of quality, first-contact resolution and instant omni-channel solutions.

1262

Lebanon | Australia | UK | Germany | Sultanate of Oman | Cyprus | UAE | Nigeria | Ghana

www.bankofbeirut.com
24/7 Customer Service
1262 | +961 5 955 262